

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥١٤

الثلاثاء، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

السيد ماس	الرئيس
(ألمانيا)	
الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد نينزيا	
إندونيسيا	
السيد شهاب	
بلجيكا	
السيد كينيس	
السيد رادومسكي	
بولندا	
السيد ميسا - كودرا	
بيرو	
السيد سينغر ويزينغر	
الجمهورية الدومينيكية	
السيد نكوسي	
جنوب أفريقيا	
السيد ما جاوشو	
الصين	
السيد نغيما ندونغ	
غينيا الاستوائية	
السيد دولاتر	
فرنسا	
السيد إييو	
كوت ديفوار	
السيد العتيبي	
الكويت	
السيد كوهين	
الولايات المتحدة الأمريكية	
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	

## جدول الأعمال

المرأة والسلام والأمن

العنف الجنسي في النزاعات

تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280)

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا

لدى الأمم المتحدة (S/2019/313)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1911754 (A)



ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع؛ والدكتور دينيس ماكويغي، الحائز على جائزة نوبل للسلام؛ ونادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل للسلام؛ وأمل كلوني، محامية؛ وإيناس ميلود، مؤسسة ومديرة حركة النساء الأمازيغية.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو أيضاً التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد روبرت مارديني، المراقب الدائم عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة؛ وصاحبة السعادة السيدة مارا ماريناكي، كبيرة المستشارين المعنية بالشؤون الجنسانية وتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ السيدة كلير هتشينسون، الممثلة الخاصة للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي بشأن المرأة والسلام والأمن؛ وسعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيدة جان دارك بياي، المراقبة الدائمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

وأقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/280 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

أُفتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

أُقَرَّ جدول الأعمال.

## المرأة والسلام والأمن

### العنف الجنسي في النزاعات

تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280)

رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة (S/2019/313).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالأمين العام وبالوزراء وغيرهم من الممثلين الموقرين الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

ووفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أَدْعُو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي إثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي، أوكرانيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، البرازيل، البرتغال، بنغلاديش، بوتسوانا، تركيا، الجبل الأسود، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سري لانكا، سلوفينيا، السنغال، السودان، سويسرا، شيلي، صربيا، العراق، غانا، غواتيمالا، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قطر، كازاخستان، كمبوديا، كندا، كينيا، لاوس، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مالطة، مصر، المغرب، المكسيك، ميانمار، ناميبيا، النرويج، نيجيريا، الهند، هنغاريا، اليابان، اليونان.

الجنسي بشكل متعمد باعتباره أسلوباً من أساليب الحرب لترويع الناس وإهانة الكرامة الإنسانية للمجتمعات وزعزعة استقرارها كي تكافح عدة سنوات أو حتى عقود من أجل التعافي.

وتأتي منظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك الكثير من المنظمات النسائية، في طليعة جهودنا الرامية إلى منع هذه الجريمة والتصدي لها. وهي تستحق التزامنا القوي ودعمنا المستمر لها. وأظهر الأبطال الأفراد، بمن فيهم الحاضرون معنا اليوم، قدراً كبيراً من الشجاعة في الحديث عن الأضرار الهائلة والدائمة التي سببتها لهم تلك الجريمة، التي كثيراً ما ترتكب بحق النساء والفتيات.

وتصدت منظومة الأمم المتحدة لذلك باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن. ولإعطاء بعض الأمثلة على ذلك، يتلقى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الآن تدريباً مستمراً على منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له. وعززنا قدرتنا على التحقيق في جرائم العنف الجنسي والجنساني ونشر المحققين المخلصين في لجان التحقيق التابعة للأمم المتحدة والمحاكم الوطنية والدولية. وعملنا أيضاً على تحسين البيانات والتحليل المتعلقين بهذه الجرائم - وهي تعد ركيزة أساسية للوقاية الناجحة. ونواصل أيضاً دعم الحكومات في تحسين قدراتها على الاستجابة وتوفير الخدمات للضحايا.

وبالرغم من كل تلك الجهود، فإن الحقائق لم تتغير في الميدان بعد. ولا يزال العنف الجنسي سمة مروعة للنزاعات على نطاق العالم بأسره.

فقد سمعت خلال حياتي المهنية إفادات مباشرة عن العنف الجنسي في مناطق الحرب من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى يوغوسلافيا السابقة. وفي بنغلاديش حدثني اللاجئون من طائفة الروهينغيا في العام الماضي عن الاغتصاب الجماعي للنساء والفتيات في ديارهن قبل فرارهن من ميانمار. ولذلك

وأود أيضاً أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/313 التي تتضمن رسالة مؤرخة ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر. وأعطي الكلمة الآن للأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش.

**الأمين العام (تكلم بالإنكليزية):** أتوجه بالشكر إلى ألمانيا ومعالي وزير الخارجية السيد هايكو ماس على استضافة هذه المناقشة الهامة. وأرحب بالحائزين على جائزة نوبل للسلام السيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكويغي، وأشكرهما على عملهما الممتاز. وتشدد جهود مناصرتكما على عنصرين حيويين في تصدينا لجريمة العنف الجنسي في حالات النزاع: الدعوة إلى العدالة وضرورة دعم الضحايا ومساعدتهم. وعلى الرغم من أن جهودهما تعنى بالعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلا أن لها أثراً عالمياً أيضاً. وتفخر الأمم المتحدة بالعمل مع الضحايا والناجين بهدف دعم الحركات التي بدأوها. وأرحب أيضاً بالسيدة إيناس ميلود والسيدة أمل كلوني وأشكرهما على نشاطهما ومناصرتكما.

لقد مضت ١٠ سنوات على إنشاء ولاية مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وعلى مدى العقد الماضي، حدث تحول نموذجي في فهم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وأثره على السلم والأمن الدوليين، والاستجابة المطلوبة لمنع هذه الجرائم، فضلاً عن الخدمات المتعددة الأبعاد التي يحتاج إليها الناجون. وقد كان ذلك نتيجة المناصرة وعمل الأفراد والحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية. وأثني على جميع الجهات المعنية بهذا الأمر، بما فيها المجلس الذي أنشأ إطاراً معيارياً فعالاً لمعالجة هذه المسألة. وأبدى عدد متزايد من الحكومات رغبة في تحقيق العدالة وتوفير الخدمات للناجين. وقد بينت جماعات المناصرة بما لا يدع مجالاً للشك استخدام العنف

الجزاءات التابعة له مع الأخذ بتدابير لمنع وقوع هذه الجرائم في إطار مبادرات إصلاح قطاع الأمن والعدالة. إن تعزيز الوقاية في سياق جهود المجلس لحفظ السلام أمر بالغ الأهمية أيضاً.

وعندما تشارك في بعثات حفظ السلام، فإننا نعلم أن الإبلاغ عن العنف الجنسي والحماية منه يزيدان. وعندما تجلس المرأة إلى طاولة مفاوضات السلام، يزيد احتمال المساءلة عن هذه الجرائم. وعندما تشارك في رصد وقف إطلاق النار، فإنها يمكن أن تكفل رصد الجرائم الجنسانية والإبلاغ عنها.

كما تؤكد توصياتي على الحاجة إلى تعزيز العدالة والمساءلة. وعلى الرغم من بضع إدانات بارزة، فهناك انتشاراً للإفلات من العقاب على العنف الجنسي في حالات النزاع. فمعظم هذه الجرائم لا يُبلغ عنها أو يجري التحقيق فيها على الإطلاق، ناهيك عن الملاحقة القضائية. وتشمل توصياتي زيادة دعم السلطات الوطنية في إصلاحها للقوانين، وتحسين قدراتها على التحقيق في هذه الجرائم والمقاضاة عليها وحماية الضحايا الذين يدلون بشهاداتهم من الوصم والخوف من الانتقام. كما تشدد على الحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم للضحايا وأسرهم، بما في ذلك الرعاية الصحية، وتقديم التعويضات والمساعدات الأخرى. وأثني على الجهود التي يبذلها الدكتور ماكويغي لإنشاء صندوق عالمي لدعم الضحايا، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصندوق بحيث يمكن تغيير حياة المتضررين وتوفير قدر من الإنصاف.

وأشكر أعضاء المجلس على قيادتهم خلال العقد الماضي. فقد استفادت هذه الخطة من الالتزام وتوافق الآراء بين أعضاء المجلس، وأشجع أعضاء المجلس على مواصلة العمل معاً لتسوية الخلافات. يجب أن تكفل الاستجابة العالمية لهذه الجرائم معاقبة مرتكبيها والدعم الشامل للضحايا، في إطار الاحترام الكامل لما لهم من حقوق الإنسان. ومعاً، يمكننا أن نُحلّ العدالة مكان الإفلات من العقاب ونستعيض عن عدم الاكتراث بالأفعال.

السبب تعهد رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر بيتر ماورير، وشخصي في وقت سابق من هذا العام، بتكثيف الجهود الرامية إلى منع هذه الجرائم والقضاء عليها، فضلاً عن وضع الضحايا والناجين في صميم استجابتنا. وعملنا في الوقت ذاته على حث الحكومات على بذل المزيد من الجهود لمعالجة هذه المسألة ودعم الناجين.

ويجب علينا الاعتراف بأن العنف الجنسي في حالات النزاع يؤثر سلبيًا وإلى حد كبير على النساء والفتيات لأنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمسائل أوسع نطاقاً وارتباطاً بالتمييز وعدم المساواة بين الجنسين. وعليه، يجب أن تستند الوقاية إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع المجالات قبل اندلاع النزاع وأثنائه وبعده. ويجب أن يتضمن ذلك مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وضمان توفر مؤسسات الأمن والعدالة القادرة على الاستجابة والتي يمكن الوصول إليها.

ويجب علينا أيضاً أن نقر بالصلات بين العنف الجنسي في حالات النزاع وعدم المساواة بين الجنسين والتمييز والتطرف العنيف والإرهاب. وكثيراً ما يبني المتطرفون والإرهابيون أيديولوجياتهم على قهر النساء والفتيات واستخدام العنف الجنسي بمختلف الطرق، بما فيها الزواج القسري والاسترقاق افتراضاً. ولا يزال العنف الجنسي يُوجع النزاعات ويؤثر تأثيراً بالغاً على آفاق السلام الدائم.

ويبين تقرير (S/2019/280) مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى توفير نهج شامل للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتعدّ الوقاية موضوعاً حيويًا يتخلل جميع التوصيات الواردة فيه. وأدعو المجلس إلى إدراج الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جميع القرارات الخاصة ببلدان محددة في ولايات عمليات السلام. كما أشجع المجلس على إدراج مسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بصورة كاملة في عمل لجان

الحكومات والمنظمات الإقليمية بيانات وأطر تعاون مشتركة مع الأمم المتحدة كأساس للعمل المشترك. وقُدِّمت المساعدة التقنية للأمن الوطني والجهات الفاعلة في قطاع العدالة من أجل تعزيز المساءلة. ويتلقّى حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة المزيد من التدريب المنسّق لتحسين الجاهزية العملية من أجل منع العنف الجنسي في حالات النزاع.

ومع ذلك، وبعد عقد من الاهتمام والعمل المتضافرين، فإن الحقيقة التي يجب أن نواجهها هي أن تنفيذ القرارات والسياسات والاتفاقات والالتزامات لا يزال بطيئاً وأن المساءلة عن هذه الجرائم الجنائية ما زالت بعيدة المنال. إننا لم نقم بعد بتحسين الحالة في الميدان بطريقة مستدامة أو مجدية. فلا تزال الحروب تُشنّ بأجساد النساء والفتيات. فالعنف الجنسي، في تدميره للفرد والطريقة السائدة التي يقوض بها آفاق السلام والتنمية، يلقي ظلالاً قاتمة على البشرية. وهو يُستخدم تحديداً لأنه وسيلة مدمرةٌ بحق لاستهداف الأفراد وتدمير مجتمعات بأكملها. ويؤجج العنف الجنسي النزاع ويؤثر تأثيراً بالغاً على آفاق السلام الدائم. وكثيراً ما يُستهدف الضحايا على أساس انتمائهم العرقي أو الديني أو السياسي أو العشائري الفعلي أو المتصور.

وعندما زرتُ جنوب السودان العام الماضي، راعني الوحشية الصرفة للعنف الجنسي الذي يُرتكب على أساس عرقي ضد النساء والفتيات، وحتى الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ٤ أعوام. والتقيتُ مع جماعات محلية وصلت قبل أيام فقط إلى موقع حماية المدنيين في جوبا، فراراً من الهجمات في ولاية غرب الاستوائية. لقد كانوا مصابين بالصدمة من القصف وهم يصفون غلبة الإرهاب والطرائق الوحشية المستخدمة ونطاقها، بما في ذلك الاغتصاب الجماعي والاختطاف والاسترقاق الجنسي.

إن العنف الجنسي باقٍ بوصفه جزءاً من استراتيجية أوسع نطاقاً لتشريد المجتمعات، أو لطرده مجموعة غير مرغوبٍ فيها أو

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة باتن.

السيدة باتن (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالتنويه بقيادة ألمانيا والالتزام الشخصي لمعالي السيد هايكو ماس، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

وإنه لمُدعاة فخر لي أن أنضم إلى بطلي قضيتنا المشتركة، السيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماکويغي، الحائزين على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨، واللذين يمثلان صوت ضحايا هذه الجريمة النكراء. إن حصولهما على الجائزة نصر لجميع الضحايا. وأود أيضاً أن أشكر السيدة إيناس ميلود على حضورها لإبراز أصوات نساء الشعوب الأصلية المتضررات من العنف الجنسي في حالات النزاع، وأشكر كذلك السيدة أمل كلوني على حضورها معنا اليوم.

طوال ١٠ سنوات منذ إنشاء هذه الولاية من جانب مجلس الأمن، شغلت ضمير المجتمع الدولي جريمةً غالباً ما تُسمّى "أكبر صمت في التاريخ" وتصاعد العمل إزاءها على الصعيد العالمي بطريقة غير مسبوق. لقد أدّى المجلس دوراً حاسماً من خلال الاعتراف بأن استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب والإرهاب يشكل تهديداً أساسياً للسلام والأمن وأنه يتطلّب استجابة أمنية وقضائية مركّزة واستراتيجية لمنع هذه الجرائم، فضلاً عن تقديم الخدمات الشاملة للضحايا.

وعلى الرغم من أن الوصم وغيره من الحواجز الاجتماعية تُسهم في نقص مزمن في الإبلاغ عن العنف الجنسي، فإننا نفهم الآن أكثر بكثير ما يخص العديد من أشكاله ودوافعه وآثاره، والأعباء المادية والنفسية والاجتماعية التي يتعرض لها الضحايا. وفي العقد الماضي، أُدرج منع العنف الجنسي في اتفاقات السلام وأطر التحقق من وقف إطلاق النار، ووقّعت

حرام لأنهن انتقلن من التعرض للاختطاف والاعتصاب على يد رجل واحد إلى التعرض اليومي للعنف الجنسي في المخيمات واضطرارهن إلى بيع أجسادهن لإطعام أطفالهن.

إن من الضروري أن يتمكن ضحايا العنف الجنسي من قبل الجماعات الإرهابية مثل جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش أو حركة الشباب من العودة بكرامة وتوفير الخدمات لهم، بدلاً من معاملتهم على أنهم تابعون لتلك التنظيمات أو أنهم أصول استخباراتية. ويزيد هذا الأمر أهمية حاسمة عندما ننظر في كيفية استخدام هذه الجماعات للعنف الجنسي كأسلوب من أساليب الإرهاب ووسيلة للنهوض بالأهداف السياسية والعسكرية والاقتصادية.

لقد استخدموا الاسترقاق الجنسي والزواج القسري كجزء من نظام الثواب والعقاب الذي يقومون من خلاله بتوطيد سلطتهم وبناء نظام عالمي يصيغ صورتهم ومعتقداتهم.

وفي كل مكان سافرت إليه، رأيت أن الناجيات لسن مجموعة متجانسة - إنهن بحاجة لخدمات وتدخلات مصممة حسب الحاجة. ويشمل هذا النساء المتضررات بصورة غير متناسبة في كل منطقة من مناطق النزاع؛ والأطفال المستهدفين بشكل متزايد كوسيلة لتدمير مستقبل المجتمعات المحلية؛ والرجال والفتيان الذين كثيراً ما يتعرضون للعنف الجنسي في سياق الاحتجاز والاستجواب؛ والمدافعين عن حقوق الإنسان المكفولة للمرأة والصحفيين الذين يقومون بالإبلاغ عن العنف الجنسي؛ ومجتمعات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملتي صفات الجنسين المستهدفين على أساس ميولهم الجنسية أو هويتهم الجنسية.

ولا يمكن أن تكون الحاجة الملحة لضمان توفير خدمات صحية شاملة لجميع الناجيات، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، فضلاً عن الدعم النفسي - الاجتماعي والقانوني، أكثر حدة. ويكمن هذا في صميم النهج الذي يركز على

الاستحواذ على أرض أو موارد متنازع عليها. وما زال يعمل بوصفه محركاً ونتيجةً للتشريد القسري على حد سواء. وفي كوكس بازار ببنغلاديش، التقيتُ بنساء وفتيات من الروهينغيا وصفن نمطاً شائعاً من الفظائع، بما في ذلك الاعتصاب الجماعي، يُرتكبُ في إطار عمليات التطهير العسكرية شمال ولاية راخين في ميانمار. وفي ليبيا، رأينا أنّ أوجه الضعف الجديدة أو المتفاقمة يمكن أن تتطور في سياق الهجرة، مما يؤدي إلى الاعتصاب والاتجار بالبشر والاستغلال والانتهاك الجنسيين بين أولئك الذين، متى أصبحوا مشردين، وجدوا أنفسهم عاجزين عن الحصول على الموارد أو الوضع القانوني.

وغالباً ما يؤدي اليأس الناجم عن النزاعات الطويلة الأمد إلى مزيد من الانتهاكات باسم الحماية. تصوروا يأساً شديداً جداً إلى درجة أن يزوّج الأبوان ابنتهما إلى أحد الغرباء ليجنّبها الاعتصاب على يد العديدين. وفي العراق، التقيتُ بنساءٍ اختطفهن تنظيم داعش - ومنهن الأيزيديات والتركمانيات والشيعيات والمسيحيات - واجهن الاختيار الذي يدمي القلب بالتخلي عن أطفالهن المولودين نتيجة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات ليحصلن على القبول في مجتمعاتهن مجدداً، وإلا فلن يمكنهن العودة إلى ديارهن على الإطلاق لأنهن لم يستطعن التخلي عن أطفالهن. وقد يبلغ عدد هؤلاء الأطفال الآلاف بعد النزاعات التي طال أمدها في البوسنة وكولومبيا وسورية والعراق والقرن الأفريقي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغرب أفريقيا. ويمثل تهميشهم وافتقارهم إلى وضع قانوني شاغلاً يؤرّق السلم والأمن العالميين، لأنهم عرضة بشكل خاص للتطرف والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة.

وفي مايدوغوري بنيجيريا، التقيتُ نساءً وفتيات فررن من جماعة بوكو حرام. وإذا جلستُ في غرفة مع العشرات منهن، فقد عددتُ كثيراً من الأطفال الرضع بين أيديهن. وصدمتُ عندما قلن لي إنهن كنّ أفضل حالاً مع مختطفينهن من جماعة بوكو

الناجيات الذي حدده الأمين العام في توصياته، ويشكل الدعامة الرئيسية للأولويات الاستراتيجية التي حددتها منذ توليت منصبي.

ومع ذلك، إذا أردنا منع تلك الجرائم من الحدوث في المقام الأول، يجب علينا مواجهة الحقيقة غير المقبولة التي لا تزال تمر "دون عقاب" إلى حد كبير والمتمثلة في اغتصاب امرأة أو طفل أو رجل في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. ولتغيير المسار، يجب علينا زيادة التكاليف والعواقب المترتبة على مرتكبي أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع أو من يأمرهم بارتكابه أو يتغاضون عنه. ويجب تحويل ثقافة الإفلات من العقاب القائمة منذ قرون إلى ثقافة المساءلة. ولذلك، يجب أن نمنح الأولوية للدعوى والمنع من خلال تحقيق العدالة والمساءلة.

وسيمثل أحد التحديات الحاسمة التي تواجهنا في كيفية ضمان الامتثال للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن من جانب أطراف النزاعات التي يدرجها الأمين العام في القائمة سنة تلو الأخرى. فمن بين ٤٩ طرفاً مدرجاً في هذه السنة، لم تبد ٣٦ جهة من الجهات الفاعلة من غير الدول أي التزام بمنع العنف الجنسي، ومعظمها ما برح مدرجاً الآن في القائمة لست سنوات أو أكثر. وإن لم تر هذه الأطراف أن أعمالها تخضع للرقابة أو ينتج عنها عواقب، فلن يكون لديها حافز للكف عن الانتهاكات. وأحث مجلس الأمن على النظر في وضع تدابير إضافية محددة الهدف يمكن الاضطلاع بها للضغط على تلك الأطراف.

وفي الوقت نفسه، فإن اتباع نهج يضع الناجيات في صميم جميع ما نتخذه من إجراءات يتطلب وجود مفهوم شامل للعدالة والمساءلة، وضمان حصول الناجيات على الدعم في كسب العيش الذي يحتجن إليه لإعادة بناء حياتهن، والتعويضات التي تعد التزامات على عاتق الدول بموجب القانون الدولي. ولذلك،

أعطي الكلمة الآن للدكتور ماكويغي.

**الدكتور ماكويغي (تكلم بالفرنسية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى أخذ الكلمة خلال هذه المناقشة المفتوحة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع.

وأود في البداية أن أشاطر مجلس الأمن ذكرى حفرت في ذاكرتي عقب بياني الأول إلى المجلس منذ أكثر من ١٠ سنوات.

وفي بانزي، قمنا بوضع نموذج للرعاية الشاملة يشمل المساعدة الطبية، والنفسية، والاجتماعية - الاقتصادية، والقانونية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتذكير المجلس بأنه يجب أن ينظر إلى هذه الرعاية التي تقدم إلى الضحايا بوصفها حقاً من حقوق الإنسان في إعادة التأهيل، وفقاً للقرار ٢١٠٦ (٢٠١٣). وتبين لنا تجربتنا أن عملية تعافي الناجيات لا تكتمل إلا بتحقيق العدالة. ولهذا السبب فإننا نؤيد تأييداً تاماً توصيات الأمين العام الواردة الواردة في تقريره (S/2019/280) والعمل الذي تقوم به ممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وبالمثل، فإننا نرحب بالمبادرة التي اتخذتها ألمانيا بتقديم قرار جديد، حيث إنه يركز بشكل خاص على الحاجة إلى الاعتراف بوضع الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب واتباع نهج شامل يركز على الناجيات، فضلاً عن الحاجة إلى تطبيق الجزاءات، وتحقيق العدالة، والمطالبة بالمساءلة، وتقديم التعويضات.

ونشجع جميع الجهود المبذولة لمكافحة الإفلات من العقاب على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك استخدام المحاكم الخاصة التي نأمل أن نراها في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وكذلك في جميع البلدان التي تشهد حالات مماثلة. وسنواصل الدعوة إلى تنفيذ أدوات العدالة الانتقالية في البلدان التي تسعى جاهداً للخروج من دوامة العنف والديكتاتوريات. ويجب تعزيز مؤسسات وقوات الأمن، والضحايا ليس لهم الحق فحسب في الحصول على الرعاية الجيدة بل أيضاً على الحقيقة والعدالة. إن التعويضات تكمل عملية اندمال جراح الضحايا وإعادة إدماجهن، بل إنها تمكن المجتمع علاوة على ذلك من إدراك الألم ومكافحة الوصم والتمييز وعدم المساواة بين الجنسين، ومنع تكرار جرائم العنف الجنسي.

ونعرب عن أملنا في أن يلتزم المجتمع الدولي بإنشاء صندوق لمعالجة احتياجات الضحايا وسد الثغرات الحالية في النظام القانوني على الصعيدين الوطني والدولي. وستشمل هذه الآلية

لقد سأل دبلوماسي من دولة عضو دائم: "لماذا نتحدث عن هذا الموضوع هنا؟" تلك الذكرى تذكرونا بأننا قد قطعنا شوطاً طويلاً في معالجة هذا الموضوع، الذي يُفهم على أنه يؤثر على ضميرنا الجماعي وإنسانيتنا ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلام والأمن الدوليين.

وأرحب باستعداد مجلس الأمن للاستمرار في إدراج بند "المرأة والسلام والأمن" في محور اهتمام المجتمع الدولي وعلى جدول أعماله. ومنذ اعتماد القرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٩)، تم تحديد الصلة بين العنف الجنسي والسلام والأمن الدوليين بوضوح، وتم الاعتراف بأن استخدام الاغتصاب كاستراتيجية للحرب يعد جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، بل وفعلاً منشئاً لجريمة الإبادة الجماعية. وهذه خطوة رائدة نحو الأمام، لأنه قبل أن نتمكن من حل مشكلة يجب إدراكها أولاً وقبل كل شيء. وبفضل هذه التطورات القانونية، لم يعد باستطاعة أي قائد عسكري أو سياسي اليوم تجاهل أو إهمال حقيقة أن استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي كسلاح للهيمنة والإرهاب يتنافى مع القانون الدولي.

ونؤيد جميع المبادرات الرامية إلى إنشاء خط أحمر ضد تلك الأعمال الوحشية التي ما فتئنا نشهدها بصورة مباشرة لفترة طويلة للغاية، ونأمل أن نرى الأمم المتحدة وفرادى الدول تعتمد عقوبات ضد مرتكبي أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح والمخرضين عليها. ونعتقد أن منظمات المجتمع المدني المحلية يجب أن تشارك مشاركة كاملة في آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، وفي جمع البيانات المتعلقة بالجرائم الجنسية التي سيتم إرسالها إلى المراكز المعنية برصد العنف الجنسي المنشأة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي، والتي ستقوم بإعادة إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى آليات الاستعراض الخاصة بلجان الجزاءات التابعة للأمم المتحدة.



المجتمع المحلي والمجتمع الدولي. ولم يتدخل أحد لإيقافهم. الإبادة الجماعية ضد الأيزيديات لا زالت مستمرة. تم تفكيك النسيج الاجتماعي لمجتمع كامل وقتل آمال وطموحات أجيال. حرماننا من ممارسة عاداتنا وتقاليدينا، وفرض على من نجى من الإبادة العيش في مخيمات لا تتوفر فيها أبسط مقومات الحياة. العشرات من المقابر الجماعية منتشرة في كافة مناطقنا، وتم استخدام سبي النساء الأيزيديات وبيعهن في الأسواق كسلاح ضد مجتمعتنا.

بعد أن عجزنا، وبتعبير أدق، فشلنا في حماية النساء والأطفال من الاستعباد الجنسي وحماية أقلية صغيرة من الإبادة، نحن كمجتمع دولي وكبشر، ينبغي لنا أن نتحمل مسؤولية إنقاذ وتحرير أولئك الذين لا زالوا مفقودين في الأسر منذ عام ٢٠١٤.

طالبنا مرارا وتكرارا المجتمع الدولي ودول العالم وحكومتنا بإنشاء فريق عامل لإنقاذ النساء والأطفال الأيزيديين، لكن دون جدوى ودون أن نجد آذانا صاغية لمطالبنا. والنتيجة كانت فشلنا جميعا. ونحن نعلم جيدا بأن النساء يتعرضن للعنف الجنسي ويتم بيعهن وشرائهن بين مناصري داعش في العراق وسورية. إذا، ما الذي منعنا ويمنعنا من إنقاذهن؟

اليوم هناك الآلاف من الناجيات والضحايا يعشن في أوضاع مأساوية في مخيمات النزوح ويعانين من صدمات نفسية وآثار العنف الجنسي الذي تعرضن له.

ما أريد قوله هنا هو أنه توجد بعض التدابير التي يمكن من خلالها أن نمنع حدوث جرائم العنف الجنسي. لكن عندما نفشل في منع حدوثها، يجب علينا أن نتحمل مسؤولية التصرف حيال ذلك من خلال تقديم كافة المساعدات الممكنة للواتي يواجهن العنف الجنسي.

زميلاتي من النساء والفتيات الأيزيديات اللاتي تعرضن للعنف الجنسي على يد داعش كسرن كل الحواجز والمخاوف ووضعن العار جانبا وتحدثن عن قصصهن أمام العلن، وكلهن

التمويل لتوفير برامج ومشاريع دفع التعويضات في البلدان التي لا تفي بمسؤولياتها أو تحتاج إلى الدعم للوفاء بها. ولن يكون هناك سلام دائم ما لم تتحقق العدالة وما لم تستمع الدول للضحايا من النساء بكرامة وتشركهن مشاركة كاملة في بناء السلام وبناء المجتمعات.

أينما أحل في جميع أنحاء العالم، تُسمع أصوات الضحايا، مثل صوت نادبة مراد، زميلتي الحائزة على جائزة نوبل للسلام، وشهادتهن دليل حي. ولا يمكننا أن نسمح لأنفسنا بالبقاء غير مباليين بدعواتهن القوية إلى اتخاذ إجراء. وفي الوقت نفسه، شهد الإطار المعياري لمكافحة العنف الجنسي تحسنا مطردا خلال العشرين سنة الماضية. وهناك أدلة على ذلك. والوثائق موجودة. فما الذي ينتظره المجتمع البشري لتحقيق العدالة للضحايا؟ إننا نحث صانعي القرار والمسؤولين الحاضرين هنا على اتخاذ اعتماد القرار الجديد، وبالتالي، إظهار الشجاعة والإرادة السياسية لسد الفجوة الحالية بين سن القانون وتنفيذه، والمساهمة في بناء عالم أفضل حال من العنف الجنسي في أوقات النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الدكتور ماكويغي على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيدة مراد.

السيدة مراد: بداية أود أن أشكر الأمين العام وحكومة ألمانيا والسيد وزير الخارجية وأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه المناقشة الهامة بشأن قضايا وجرائم العنف الجنسي التي ترتكب ضد النساء في مختلف مناطق العالم، والتي أصبحت ظاهرة خطيرة تتطلب منا جميعا الوقوف عندها والبحث في إيجاد حلول لها. أنا سعيدة اليوم لأن مجلس الأمن قد اختار أن يناقش هذه المسألة التي تهمنا جميعا.

عندما نتحدث عن جرائم العنف الجنسي الممنهج في العصر الحديث لا بد أن نتطرق إلى ما قام به تنظيم داعش ضدنا نحن، النساء الأيزيديات، في كل من العراق وسورية. داعش استعبد الآلاف من النساء والفتيات الأيزيديات أمام

وخاصة السيد كريم خان، للاستمرار في جمع الأدلة، ولكن أيضاً، من واجب مجلس الأمن والمجتمع الدولي صياغة قرار يضمن الدعم الكامل لضحايا العنف الجنسي، بما فيه الدعم المادي والنفسي والصحي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة مراد على بيانها. أعطي الكلمة الآن للسيدة كلوني.

**السيدة كلوني (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر الحكومة الألمانية على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمن اليوم بشأن موضوع المساءلة عن العنف الجنسي في حالات النزاع. وإنه لمن دواعي الشرف أن أدرج ضمن هذا الفريق من المتكلمين الموقرين.

وفي إطار التحضير للإدلاء بهذه الملاحظات إلى جانب السيدة نادية مراد - موكلتي، وصديقتي، والشخصية التي أعجب بها كثيراً - رجعت بأفكاري إلى المناقشة التي دارت بيننا عندما التقينا لأول مرة. لقد أطلعتني ناديا على معاناتها على يد ١٢ رجل مختلفاً من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذين استرقوها وعاملوها بوحشية. وروت قتل والدتها وإخوتها. وأرثني رسائل التهديد التي تلقتها على الهاتف من تنظيم الدولة الإسلامية. وأثناء ما كانت تفعل ذلك، خطر لي أنها لم تظهر أبداً الخوف على حياتها أو سلامتها. وبدلاً من ذلك، ومنذ ذلك الوقت، تحدثت عن خوف واحد فقط - وهو أنه عندما ينتهي هذا الأمر، سيحلق رجال داعش لحامهم ويعودون إلى حياتهم الطبيعية، وأنه لن تكون هناك عدالة.

إنني مستشارة قانونية لناديا وغيرها من النساء والفتيات الأيزيديات اللاتي اختطفن، واشترين وبعن واستعبدن واغتصبن على يد تنظيم الدولة الإسلامية، وبياني الموجز هو للسعي من أجل تحقيق العدالة. ولكن من الواضح منذ المرحلة الأولى أن هذا الأمر سيكون صعباً. فالقوى العالمية تركز على الحل

أمل بأن ذلك سيجلب لهن العدالة والدعم وسيحث المجتمع الدولي على العمل على وضع حد لذلك. ولكن حتى الآن، لم تتم محاكمة شخص واحد على جرائم الاستعباد الجنسي بحق الأيزيديات. أكثر من ٣ ٥٠٠ ألف أيزيدي لا يزالون مشردين في المخيمات، أي ما يقارب ٨٠ في المائة من المجتمع الأيزيدي في العراق. بعد مرور قرابة خمس سنوات على الإبادة التي حدثت ضد أهلي أمام أنظار المجتمع الدولي، لم يتم اتخاذ خطوات جادة لإنقاذ ما تبقى من الأيزيديين.

نلقي الخطابات هنا في الأمم المتحدة والمؤتمرات ولكن دون اتخاذ خطوات عملية لإعادة إعمار مناطقنا أو محاكمة مرتكبي هذه الإبادة ضدنا أو العمل على إعادة الضحايا والنازحين إلى مناطقهم وبيوتهم. نحتاج إلى خطوات جدية على أرض الواقع وليس إلى الشعارات فقط.

كنا نأمل بأن سرد قصصنا سيكون البوابة التي من خلالها سيتم تقديم عناصر داعش إلى العدالة، لكن اليوم الآلاف منهم يتمتعون بالحرية، الآلاف منهم محتجزون في السجون دون محاكمة، ما نطلبه اليوم هو تقديم مرتكبي جرائم الإبادة إلى العدالة، ومستخدمي النساء الأيزيديات كأسلحة للحرب إلى محكمة دولية مختصة تمهيداً لمحاكمتهم على ارتكاب الجرائم ضد النساء والأطفال. مقاضاة عناصر داعش في محكمة دولية بتهمة ارتكاب إبادة جماعية وارتكاب جرائم العنف الجنسي ضد النساء الأيزيديات سوف تبعث رسالة إلى الآخرين وسوف تمنع ارتكاب هكذا جرائم مستقبلاً.

وأخيراً، فإن اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الخاص بتشكيل فريق للتحقيق في جرائم داعش لدعم جهود المحاسبة وتحقيق العدالة لضحايا خطوة في الاتجاه الصحيح، ولو جاءت متأخرة. نرجو أن يواصل مجلس الأمن دعم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام،

لتهيئتهن للاغتصاب. وإنني أطلب نقلها إلى الولايات المتحدة لمواجهة العدالة على هذه الجرائم.

وفي فرنسا، أمثل الأيزيديات الضحايا في قضية ضد شركة لافارج، وهي الشركة التي قدمت مدفوعات تبلغ عدة ملايين من الدولارات إلى تنظيم الدولة الإسلامية، وأول شركة متعددة الجنسيات متهمه التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية ارتكبتها تلك المجموعة.

وفي ألمانيا، أمثل ضحية أيزيدية في قضية أكدت بشأنها المحكمة العليا الألمانية أن التهم الموجهة ضد أحد قادة تنظيم الدولة الإسلامية المسؤول عن الاسترقاق الجنسي تبلغ حد الإبادة الجماعية، وهو أول اعتراف قضائي بتلك الحقيقة في أي مكان في العالم.

وقبل أسبوعين، كنت في ميونيخ، حيث بدأت الآن أول محاكمة لأحد أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية عن الجرائم الدولية المرتكبة ضد إحدى الضحايا الأيزيديات. وفي هذه القضية، أمثل والدة طفل أيزيدي عمره ٥ سنوات جرى استرقاقه وقيد بسلسلة مربوطة بالنافذة خارج الدار وترك ليموت ببطء من العطش والحرارة الحارقة. إن عضو تنظيم الدولة الإسلامية الذي سمح بحدوث ذلك يواجه الآن تهمة القتل بوصفها جريمة حرب.

تلك هي الإنجازات الهامة، وأود أن أعرب عن الشكر الخاص للمدعين العامين الألمان، الذين عملت معهم بشكل وثيق خلال السنوات القليلة الماضية على تصميمهم ومهنتهم في تقديم تلك القضايا للمحاكمة. لكن اسمحو لي بأن أكون واضحة جدا. إن هذا لا يدنو من مستوى العدالة التي يطمح إليها الناجون أو حجم الاستجابة الدولية التي يستحقونها.

ولنتذكر أن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش ضد النساء والفتيات، لا تشبه أي شيء شهدناه في العصر الحديث. لقد سيطر تنظيم الدولة الإسلامية على أراضي تبلغ مساحتها

العسكري ولا يرغب أحد في التحدث عن العدالة. ولذا فقد ركزنا على ما هو حتمي - فلم يمكننا السماح باختفاء الأدلة. ولذا فقد جاءت السيدة مراد وجئت إلى هنا في الأمم المتحدة، وطلبنا العون من مجلس الأمن. وطلبنا إرسال فريق من المحققين إلى العراق لجمع الأدلة عن جرائم داعش، بحيث يمكن ذات يوم عقد المحاكمات، وتصبح العدالة قريبة المنال.

وبعد أشهر عديدة من الدعوة، بقيادة قوية من المملكة المتحدة، والدعم المقدم من العراق والولايات المتحدة، جلسنا ناديا وأنا معا في هذه القاعة (انظر S/PV.8052) وشاهدنا ١٥ يد ترتفع لصالح اعتماد القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧). وقد رحبنا بتعيين محام بارز، هو السيد كريم خان، لقيادة فريق التحقيق المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩ (٢٠١٧)، واحتفلنا بتلك اللحظة عندما بدأ الفريق قبل أربعة أسابيع، جنبا إلى جنب مع السلطات العراقية، في استخراج رفات الضحايا من المقابر الجماعية والتعرف عليها. تلك الخطوة الأولى في أي تحقيق جنائي كانت بمثابة لحظة للتخلص من الانفعالات المكبوتة للعديد من الأسر الأيزيديات، وبملأنا التفاؤل إذ نسمع أن التحقيق يجري حاليا على قدم وساق في العراق.

وشهدنا علامات بارزة أيضا في محاكم وطنية في شتى أنحاء العالم. إنني أمثل في الولايات المتحدة، النساء والفتيات الأيزيديات اللاتي كن محتجزات في منزل إحدى أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية، واسمها أم سيف، إلى جانب واحدة من ضحايا عنف داعش الجنسي القليلات غير الأيزيديات، والتي لدينا علم بشأنها، وهي الرهينة الأمريكية كايل مولر، التي كانت محتجزة في ظروف قاسية لمدة تزيد عن ١٨ شهرا، وتكرر اغتصابها على يد رئيس داعش، أبو بكر البغدادي. إن أم سيف لم تبد أي تضامن مع زميلاتها الإناث. لقد أوصدت عليهن باب حجرة، وحرضت على ضربهن، وغطتهن بمستحضرات التجميل

وفي الوقت نفسه، أوضح المجلس نفسه أن الإبادة الجماعية التي نفذها تنظيم الدولة الإسلامية من خلال القتل والاعتصاب تمثل تهديداً للسلام والأمن الدوليين، وعندما توصل إلى نتيجة مماثلة بشأن هذه الجرائم في رواندا والبوسنة، أنشأ محكمتين لتقديم الجناة إلى المحاكمة. ولكن إذا قبض على البغدادي اليوم، فإلى أين سيذهب؟ هذه أربعة خيارات لينظر فيها المجلس.

أولاً، يمكن لمجلس الأمن أن يحيل الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما طالب بذلك العديد من الأيزيديين الناجين. وللأسف، يبدو ذلك مستبعداً بصورة متزايدة. ولقد قالت حكومة الولايات المتحدة مؤخراً، من خلال مستشارها للأمن القومي جون بولتون ووزير الخارجية مايك بومبيو أن تنظيم الدولة الإسلامية "ميت بالنسبة لنا" وأن من يدعمون تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية، سيحرمون من الدخول إلى الولايات المتحدة، وستجمد أصولهم، بل وحتى قد يتعرضون للقبض عليهم.

وسُددت ضربة مدمرة مماثلة إلى المحكمة الجنائية الدولية على يد عضو دائم آخر من أعضاء المجلس. فقد أبلغ مسؤول رسمي روسي رفيع هذه القاعة في الشهر الماضي أن روسيا لن تحيل قضية أخرى إلى المحكمة الجنائية الدولية، ولن "تساعد زملاءنا في مجلس الأمن على إنشاء المزيد من هذه المحاكم". وأضاف، وإلى حد كبير، ربما لم يكن ينبغي حتى أن تبدأ تجربة العدالة الدولية على الإطلاق. ولا يمكن للناجيات من العنف الجنسي إلا أن يأملن في أن يجد المجلس وسيلة للخروج من هذا الطريق المسدود، ولكن هناك سبل أخرى يمكن تحقيق العدالة من خلالها.

والخيار الثاني هو أنه يمكن للدول المتفككة في الرأي، وتؤمن بالعدل أن تنشئ محكمة بموجب معاهدة. ويمكن القيام بذلك من جانب الدول الأعضاء في التحالف العالمي لمكافحة داعش، وكثير منها مثل هنا اليوم. وفي نهاية المطاف، فإنه إذا أمكن

مساحة المملكة المتحدة، ومارس الحكم على ٨ ملايين شخص. ويقدر أن أكثر من ٤٠.٠٠٠ مقاتل أجنبي من ١١٠ بلداً قد انضموا إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية. لكن مسألة تقديمهم إلى العدالة لم تنل تأييداً قوياً، ولكن إذا لم نتصرف الآن، سيكون قد فات الأوان. إن الآلاف من الجناة، بمن فيهم بعض أعلى الرتب هم في قبضة قوات سوريا الديمقراطية في سورية المدعومة من التحالف. وتقول تلك القوات إنها "تفتقر إلى الدعم اللوجستي للاحتفاظ بهم مدة طويلة"، وقد حذر الرئيس ترامب أوروبا بأنها إن لم تجد طريقة لتقديم المقاتلين الأجانب للمحاكمة، فإن الولايات المتحدة "ستضطر إلى إطلاق سراحهم".

إن آلافاً آخرين من أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية محتجزون في العراق، ولكن هناك تبدأ المحاكمات، التي تقول الأمم المتحدة أنها تفتقر إلى الإجراءات القانونية الواجبة، بتوجيه تهمة وحيدة هي الإرهاب دون شهود، وتحرك بسرعة نحو الإعدام. ولا يمثل أي من تلك المحاكمات قدراً من العدالة للأيزيديين. وهي لا توفر الفرصة للضحايا للنظر إلى عيون المعتدين عليهم ولكي يقولوا للعالم ما فعله تنظيم الدولة الإسلامية. إن التهم لا تشمل العنف الجنسي، والجرائم من قبيل الإبادة الجماعية غير موجودة حتى في الكتب.

ويجب أن يتغير هذا، وتوجد الآن فرصة فريدة للمساءلة الدولية، لأن الآلاف من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية محتجزون، ويقوم فريق تابع للأمم المتحدة بجمع الأدلة، والناجون ينتظرون الإدلاء بشهادتهم، كما أن الناس في المنطقة يطالبون أيضاً بعقد محاكمات دولية. وفي سورية، دعت قوات سوريا الديمقراطية إلى إنشاء "محكمة دولية خاصة لمحاكمة المقاتلين الأجانب"، وفي العراق، أصدرت حكومة إقليم كردستان نداءً مماثلاً.

الجنسي في حالات النزاع. أقر بأننا نواجه وباء العنف الجنسي، وأعتقد أن العدالة هي الترياق.

لذلك، مع احترامي الشديد للمجلس اليوم، أود القول بأنه على الرغم من أن مشروع القرار قيد النظر سيمثل خطوة طيبة إلى الأمام، لا سيما أنه يعزز نظام الجزاءات بالنسبة للذين يرتكبون العنف الجنسي، يجب علينا أن نمضي إلى ما هو أكثر من ذلك. وإذا لم يستطع المجلس منع العنف الجنسي في الحرب، فعليه أن يعاقب على جريمة ارتكابه على أضعف الإيمان. وكما أوضح والدا كايلا مولر وغيرهما من الرهائن الأمريكيين لدى تنظيم داعش، فإنه عندما يُعلن عن جرائم كهذه في محكمة مفتوحة، يمكن الاستماع إلى ضحايا مثلهم والبدء بعملية التثام الجراح، ويمكننا أن نأمل من العدالة إنهاء ارتكاب تلك الجرائم ضد الإنسانية.

لذلك، بدلا من التخلي عن العدالة الدولية، علينا أن ندافع عنها، لأن العدالة ليست حتمية، فهي لا تحدث بصورة عفوية، ولن يُكتب لها النجاح إذا إلا إذا جعلها مسألة ذات أولوية من هم في مركز ممارسة السلطة، بمن فيهم الموجودون حول هذه الطاولة.

بعد الحرب العالمية الثانية، تساءلت الدول المنتصرة، وهي المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة، عن النازيين، وهو ذات السؤال الذي نطرحه الآن فيما يتعلق بداعش، عندما يتعلق الأمر بالحرب، هل نهتم حقا بالعدالة؟ أما السيد أنتوني أيدن، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة آنذاك، فقد تبني وجهة نظر مفادها أن ذنب النازيين كان جسيما جدا لدرجة أنهم انتهوا خارج أي عملية قضائية.

واعتقد آخرون أن عرض المحاكمات أو عمليات الإعدام الجماعية سيمثل استجابة أفضل. لكن الولايات المتحدة، في عهد الرئيسين روزفلت وترومان، دفعت إلى إجراء المحاكمات

أن تجتمع ٧٩ دولة لمحاربة داعش في ساحة المعركة، فلماذا لا يمكنها إنشاء محكمة، سواء في لاهاي أو في مكان ما في المنطقة؟ لقد ذكر التحالف العالمي أن مهمته هي "ضمان استمرار هزيمة داعش"، لكن ذلك ليس ممكنا بدون العدالة. وحسبما أقر به أعضاء التحالف أنفسهم فإن الهزيمة العسكرية ليست في حد ذاتها دائمة، فإلى أن نقلت الفكرة الكامنة وراء تنظيم الدولة الإسلامية، فإنه ببساطة سيعيد تجميع صفوفه تحت مظلة جديدة.

ثالثا، إذا لم يتصرف المجلس ولا التحالف العالمي، يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يتصرف. لقد ساعد الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة في إنشاء المحكمة الخاصة في لاهاي للتعامل مع الجرائم الدولية المرتكبة في كوسوفو. وتحظى تلك المحكمة بتأييد جميع بلدان الاتحاد الأوروبي، فضلا عن الولايات المتحدة، وكندا، والنرويج، وتركيا، وسويسرا، ويتناول قضاياها مدعون عامون وقضاة دوليون. وبدعم عراقي، يمكن للاتحاد الأوروبي والدول المتماثلة التفكير القيام بنفس الشيء بالنسبة لجرائم تنظيم الدولة الإسلامية، أو يمكن للاتحاد الأوروبي توسيع نطاق ولاية مكتب المدعي العام الأوروبي لتشمل الجرائم الدولية، وإنشاء محكمة جديدة ذات اختصاص قضائي يشملها.

رابعا، يمكن للعراق أن يبرم معاهدة مع الأمم المتحدة لإنشاء محكمة مختلطة، على غرار سيراليون وكمبوديا، لمحاكمة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الدولية.

لا يأتي أي من هذه الحلول من دون تعقيدات أو تكلفة، ولن يحل أي منها محل ضرورة إجراء محاكمات ذات مصداقية في الهيئات القضائية الوطنية تسير جنبا إلى جنب مع تلك المحاكم الدولية. ولكن مشروع القرار الذي ينظر فيه المجلس اليوم يشير إلى انتشار العنف الجنسي في الحروب في جميع أنحاء العالم، وإلى قلق المجلس العميق إزاء بطء التقدم في القضاء على العنف

صغيرة تقع على سفوح جبال نفوسة التي تبعد حوالي ١٠٠ ميل من طرابلس.

منذ ثورة ٢٠١١، وأنا اعمل مع نساء وفتيات الشعوب الأصلية المتضررات من العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، فضلا عن مجتمعات النازحين والمهاجرين في ليبيا. واليوم فيني لا أمثل الشعب الأمازيغي فحسب، بل أمثل أيضا جميع النساء في ليبيا. أتكلم بصفتي رئيسة للحركة النسائية الأمازيغية، وهي منظمة تضطلع بالبحوث والدعوة بشأن قضايا الشعوب الأصلية في ليبيا من منظور نسائي مشترك بين القطاعات. وأتكلم اليوم أيضا بالنيابة عن الفريق العامل المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمنظمات غير الحكومية.

في الأسبوع الماضي، تعين تأجيل مؤتمر السلام الوطني الذي تدعّمه الأمم المتحدة والذي كان القصد منه وضع ليبيا على الطريق المفضي إلى الديمقراطية والانتخابات. وكما لاحظ السيد غسان سلامة، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا، لا يمكن أن يطلب من الناس المشاركة في مؤتمر ما أثناء تعرضهم لإطلاق النار والغارات الجوية.

بعد أسابيع من الهجوم العسكري الذي شنّه المشير خليفة حفتر على طرابلس، ومع تصاعد عدد القتلى المدنيين، وفرار الآلاف، وتفاقم الأزمة الإنسانية، أفكر في عائلي، ليس فقط من حيث التهديدات الخطيرة التي يواجهونها حاليا، بل من حيث الحقيقة التي اضطروا إلى العيش في ظلها طوال عقود إبان نظام القذافي. في عام ٢٠١١، خرجنا إلى الشوارع مطالبين بحريتنا وإنهاء القمع ومحققنا في الديمقراطية.

على الرغم من انقضاء ثماني سنوات على الاتفاق السياسي الذي توسطت فيه الأمم المتحدة، لا يزال بلدي غارقا في الأزمات، وتبددت آمالنا في التغيير. وقد أدى تجدد النزاع في عام ٢٠١٤ إلى زيادة العنف الجنسي والتهديدات التي يتعرض لها أمن المرأة، بما في ذلك التعذيب الجنسي الواسع النطاق

لأنه، وفقا لما ذكرته الولايات المتحدة، من المهم إنشاء سجل لنظام الإرهاب النازي. وقال المدعي العام الأمريكي الذي فتح ملف المحاكمة أنه فعل ذلك لأن "الأخطاء التي نسعى إلى إدانتها والمعاقبة عليها كانت محسوبة، وخبیثة جدا، ومدمرة جدا، وأن السلوك المتمددين لا يمكن أن يتسامح مع من يتجاهله، لأنه سيندثر مع تكرار تلك الأعمال".

هذا هو وقت نورمبرغ في المجلس، إنها فرصة للسير على جادة الصواب من التاريخ. والمجلس مدين لنادية ولآلاف من النساء والفتيات اللواتي يجب أن يشهدن عناصر داعش يخلقون ذوقهم ويعودون إلى حياتهم الطبيعية، بينما لن يتمكن الضحايا أبدا من القيام بذلك.

كُرمّت نادية في العديد من المناسبات، منذ أن قررت الكلام بشجاعة عن الفظائع التي عانت منها هي وأبناء شعبها. وقد نالت ألقابا وجوائز وكلمات شكر ووعود بالمساعدة. ولكنها ستقايض جائزة نوبل للسلام بنبضات القلب التي تتيح لها فرصة الحصول على ما تريده حقا، أي أن تتاح لها الفرصة في المحكمة لكي تواجه أولئك الذين قتلوا والدتها وأشقائها والذين اغتصبوها بوحشية مرارا وتكرارا.

لقد حان الوقت للمجلس لكي يولي أولوية للعدالة حتى يمكن للتاريخ أن يسجل ما حدث، وحتى يمكننا أن نوقف تكراره، وأن نكرم حقا الذين عانوا كثيرا بالفعل، من أمثال نادية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيدة كلوني على بياها.

اعطي الكلمة الآن للسيدة ميلود.

السيدة ميلود (تكلمت بالإنكليزية): أنا إيناس ميلود. أنتمي إلى شعب الأمازيغ، وهم السكان الأصليون في ليبيا. ولدت في عام ١٩٩٠ وترعرعت في يفرن، وهي بلدة أمازيغية

للنساء والرجال، ولا سيما المشردين داخليا والسكان الأصليين، وغيرهم من الأقليات، والنساء المدافعات عن حقوق الإنسان. في عام ٢٠١٨، جمعنا مئات القصص من الليبيين في جميع أنحاء البلاد حول تجاربهم مع العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والتي تؤثر في المقام الأول على النساء والفتيات. وتبين معظم الشهادات التي قدمها الرجال والنساء نمطا مشتركا من العنف البدني، والاعتصاب، والتحرش الجنسي، والإساءة اللفظية، وأعمال الاحتطاف، والعنف المنزلي. تبرز قصصهم حقيقتين لا جدال فيهما.

لقد عرفت نساء أخريات عديدات، سواء في حياتي الشخصية أو من خلال عملي، كن ضحايا للعنف القائم على نوع الجنس، وما زال الصمت يلف قصصهن. ويؤدي عدم الإبلاغ المزمع بسبب الوصم، والخوف من الانتقام، وانعدام الثقة في النظام القضائي يغذي إفلات مرتكبي الجرائم من العقاب في صفوف جميع أطراف النزاع.

أصبح النزوح الداخلي سمة دائمة من سمات الحياة بالنسبة للكثيرين في ليبيا. إذ أن ٤٠ في المائة من المليون مهاجر دولي في ليبيا من النساء. وتُحرم النساء المشردات والصبايا والصبية من الضروريات الإنسانية الأساسية مثل المأوى الآمن والغذاء والدواء، ويتعرضون للعنف بوجه خاص. ويُختطفن ويجري حتى اغتصابهن - غالبا عدة مرات، على يد جنات مختلفين، بما في ذلك من أفراد الجماعات المسلحة، فضلا عن الجهات الحكومية. ويُرتكب العنف الجنسي والجنساني بطرق تؤثر على النساء والرجال على حد سواء.

ويُستهدف الرجال والفتيان، ولا سيما في مراكز الاحتجاز والسجون الليبية. وفي مراكز الاحتجاز الليبية، يتمثل أسلوب تعذيب يُبلغ عنه بشكل متكرر في إجبار الرجال على التحلق في دائرة لمشاهدة نساء وهن يُغتصبن، وفي بعض الأحيان يُقتلن. وأي شخص يتحرك أو يتكلم يتعرض للضرب أو القتل. وفي معظم الحالات، لا توجد خدمات لتلبية احتياجات الضحايا من النساء، ناهيك عن الضحايا من الذكور.

وتتمثل إحدى سمات العنف الذي يستهدف الرجال والفتيان - وهي سبب للوصم الذي يرتبط به - في الافتراضات

أولا، المعايير الأبوية الجامدة، التي يضحّمها وجود الجماعات المسلحة، وانتشار الأسلحة على نطاق واسع، يمثل السبب الرئيسي للعنف القائم على نوع الجنس، وانعدام الأمن بالنسبة للمرأة.

ثانيا، العنف القائم على نوع الجنس تتبدى مظاهره في سلسلة متصلة تمتد من أوقات السلم إلى فترات الصراع، ومن الأماكن العامة إلى الحياة الخاصة.

على الرغم من حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، لا تزال الأسلحة تتدفق إلى البلد من دون كبح. ونظرا لتوافر الأسلحة على نطاق واسع لدى كل بيت، فإن العنف غالبا ما يتصاعد إلى نتيجة مميتة. وتكفل المفاهيم الأبوية لشرف الأسرة، التي تقترن بالخوف من الانتقام، عدم الإبلاغ عن العنف المنزلي والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ولا يبلغ عنه إلا نادرا. بل إن نساء الشعوب الأصلية يتعرضن لمزيد من التهميش بسبب التمييز المتأصل ضد مجتمعاتنا المحلية، وهو تمييز ما برح قائما منذ عقود.

تشكل المئات من نساء الشعوب الأصلية هدفا للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس مجرد انتمائهن إلى مجتمعات مثل التيبو والطوارق، وشعب الأمازيغ الذي أنتمي

الاتفاق السياسي الليبي لعام ٢٠١٥ لا يتناول العديد من المسائل البالغة الأهمية، مثل المساواة بين الجنسين والعنف الجنسي والجنساني والتشريد والقيود المفروضة على حرية التنقل، ولا سيما للشابات، والخوف من العمليات الانتقامية من النشطاء في مجال حقوق المرأة.

وعندما زار الأمين العام أنطونيو غوتيريش ليبيا في وقت سابق من هذا الشهر، عُقد العديد من الاجتماعات خلف أبواب مغلقة. ولذلك، لم تكن هناك إشارة واضحة إلى أنه جرت دعوة المجتمع المدني إلى المشاركة. وهذا يجسد نمطا أوسع نطاقا من الانفصال بين عامة الليبيين وعملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة. ولا يمكن بناء السلام دون بناء الثقة في أوساط مجتمعاتنا المحلية وإجراء مشاورات هادفة مع المجتمع المدني.

في الأسبوع الماضي، قُتل جميع أفراد أسرة ابن عم لي عندما دُمر منزلهم خلال القصف الأخير على طرابلس. وقتلهم هو مثال واحد فقط على حجم الخسائر في أرواح المدنيين التي خلفها هذا النزاع. وبينما تتساقط القنابل على طرابلس وتستمر الاشتباكات في العزيزية والزاوية، يتطلع عامة الليبيين الآن إلى مجلس الأمن كي يتكلم بصوت واحد ويتخذ إجراءات سريعة لإنهاء الأزمة الحالية ووضع ليبيا على درب يفضي إلى السلام.

إننا ندعو مجلس الأمن إلى المطالبة بوقف إطلاق النار وضمان حماية المدنيين من الهجمات. ونرحب بالجهود التي بُدلت مؤخرا لتحقيق هذه الغاية، ونحث جميع أعضاء المجلس على ضمان احترام القانون الدولي الإنساني. ويجب على المجلس وقف بيع الأسلحة التي تُستخدم لإدامة العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. ويجب على جميع الدول الأعضاء احترام القانون الدولي، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة وإنفاذ الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على مبيعات الأسلحة إلى ليبيا.

المترسخة بقوة بشأن عدم إمكانية النيل من الذكور. ولذلك، فإن تحدي المعايير والمواقف الجنسانية الضارة من حيث الذكورة والأنوثة على السواء أمر أساسي لمعالجة الأسباب الجذرية للعسكرة والعنف الجنساني.

شأنى بشأن العديد من الليبيين، غيرت الثورة حياتي. فمن خلال الثورة، تعلمت ما يعنيه أن أكون ناشطة ولماذا يكتسي الموضوع أهمية، ليس فحسب بالنسبة للمرأة أو لشعبي، الأمازيغ، الذين حُرِّموا من الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية لعقود، ولكن أيضا لجميع الليبيين.

ولا يزال العمل الذي تقوم به المدافعات عن حقوق الإنسان ضروريا لحماية حقوق الإنسان الأساسية والسلام والأمن في ليبيا من جهة، ولتقديم الخدمات المنقذة للحياة مثل الغذاء والرعاية الطبية والمشورة المجانية لضحايا العنف الجنسي والجنساني، من جهة أخرى. بيد أن الاعتداءات التي يتعرضون لها لا تزال في ازدياد: فقد تم توثيق أكثر من ١٠ حالات منذ عام ٢٠١٧. ويُستخدم العنف الجنسي والجنساني بصورة منهجية لترهيب وإسكات الناشطات والشخصيات السياسية النسائية. وأدت الأعمال الانتقامية ضد نشاطنا وتجريم عملنا إلى فرض قيود شديدة على حرية التنقل والتجمع والتعبير. وتوقف عدد كبير من المنظمات النسائية عن العمل بسبب هذه المضايقات والتهديدات.

ويمثل تمكين المرأة من المشاركة الكاملة في الحياة العامة بوصفها ناشطة أو سياسية أو مواطنة عادية خطوة أساسية إلى الأمام، تتحدى المعتقدات الراسخة بشأن أدوار الرجال والنساء. ولذلك، فإن المشاركة شرط ضروري للتصدي بالشكل الملائم للعنف الجنسي والجنساني.

ومن الأمور التي تثير الجزع أن عملية السلام التي تقودها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تستبعد إلى حد كبير النساء الليبيات وجماعات الشعوب الأصلية. ونتيجة لذلك، فإن



لقد جلست أمينة مغيري، وهي زميلة لبيبة مدافعة عن حقوق الإنسان من بنغازي، على نفس هذا المقعد وأدلت ببيان في مناقشة مفتوحة بشأن هذا الموضوع في شباط/فبراير ٢٠١٢ (انظر S/PV.6722). وحقيقة أنني أنقل اليوم نفس الرسائل التي نقلتها إلى المجلس آنذاك ينبغي أن تكون تذكيرا صارخا بأن الجهود التي يبذلها المجلس من أجل إحلال السلام في ليبيا ليست كافية.

إن نظام القذافي لم يجمع فحسب شعبي، الأمازيغ، وثقافتنا وأسلوب حياتنا، ولكنه جرّم أيضا التكلم باللغة الأمازيغية في الأماكن العامة وحرّم تدريسها في المدارس. وكانت نشأتي كمتكلمة بلغة محظورة سببا لأن أتعلّم في سن مبكرة جدا كيفية الكفاح من أجل حريتي في التعبير ومن ثم، فإن مخاطبتي لمجلس الأمن اليوم ليست بالإيجاز الهين. فلنعمل على ألا تذهب هذه الجهود سدى.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أشكر السيدة ميلود على إحاطتها الإعلامية، وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم المؤثرة التي تؤكد بوضوح سبب اجتماعنا هنا اليوم. وينبغي لمجلس الأمن الوقوف مع الضحايا.

سأدلي الآن ببيان بصفتي وزير الخارجية الاتحادي لألمانيا. "ليس هناك ما يمكن أن أفعله لأنسى كل هذا." إن المرأة التي قالت هذه الكلمات تجلس إلى هذه الطاولة: السيدة نادية مراد. ويعلم الجميع في هذه القاعة قصتها؛ ونحن جميعا نعلم ما المقصود من هذه الجملة.

عندما نتحدث عن العنف الجنسي في النزاعات، فإننا نتحدث عن قصتها. لكننا نتحدث أيضا عن آلاف القصص الأخرى التي لم تصل إلى مسامع العالم أبدا، وعن قصص تشبه بشكل مؤلم قصة السيدة مراد، والقصص التي يمكن أن ترويها

ويجب على المجلس أن يقر بالأثر الجنساني للأسلحة. وهناك حاجة ملحة إلى إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ويجب على المجلس أن يحقق فورا وبصورة محايد وتامة في جميع ادعاءات العنف الجنسي. ويجب عليه دعم الضحايا. ويعني اتباع نهج يركز على الضحايا ضمان حقوقهن وتلبية احتياجاتهن، بما في ذلك، على سبيل الأولوية، الوصول إلى التدخلات المنقذة للحياة والرعاية الطبية في فترة ما بعد الاغتصاب، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة والوسائل العاجلة لمنع الحمل وخيار خدمات الإجهاض الآمن، والوقاية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية.

ويجب على المجلس حماية حقوق الإنسان للاجئين والمهاجرين، وفقا للقانون الدولي. ولا بد أن يدين علنا الهجمات والتهديدات الموجهة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم المدافعات عن حقوق الإنسان، ووضع تدابير حماية خاصة بالتشاور معهم من أجل التصدي للعنف الذي يواجهونه بسبب عملهم.

ويجب على المجلس كفالة أن يراعي أي اتفاق سلام الاعتبارات الجنسانية وأن يحترم ويحمي حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وخاصة ما يتعلق منها بالدستور والنظام الانتخابي والشرطة والقضاء. ولا بد له من إشراك المرأة والشعوب الأصلية والشباب بصورة مجدية وكفالة قدرتهم على التأثير بصورة جوهرية على جميع مراحل المؤتمر الوطني المقبل والانتخابات القادمة. ويجب إشراكهم بوصفهم صانعي قرارات - وليس بصفة مراقبين.

في الختام، بينما نقترّب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، أحث مجلس الأمن على أن ينظر إلى الحالة الراهنة في ليبيا كاختبار مهم لمصداقيته بوصفه المجتمع الدولي ولما يعنيه التقدم المحرز في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن حقا بالنسبة للنساء والضحايا والناشطين ومجتمعاتهم المحلية، الذين يعانون جميعا خلال النزاع.

ثالثاً، يجب أن نركز على أولئك الذين لم يحصلوا بعد على الاهتمام الكافي، مثل الأولاد والرجال الذين تعرضوا للعنف الجنسي والأمهات اللائي يلدن نتيجة للاغتصاب في زمن الحرب وأطفالهن. فغالباً ما يظل الذين تعرضوا للعنف الجنسي ضحايا بعد وقت طويل من ارتكاب الجرائم. إنهم يتعرضون للوصم والاستبعاد، وهذا أمر فظيع.

لكن الرعب لا يتوقف عند هذا الحد. فالعنف الجنسي لا يؤثر على الضحايا فحسب، بل إنه يدمر أيضاً المجتمع الذي يعيشون فيه. وهذا يجعل الطريق إلى تحقيق السلام أكثر صعوبة. فإذا قمت بتدمير النساء، فإنك تدمر الأسرة، وفي النهاية، القرية بأكملها. هكذا قال الدكتور ماكويغي الحاضر في القاعة اليوم. لقد أنقذ الدكتور ماكويغي حياة عشرات الآلاف من النساء في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وحصل على جائزة نوبل للسلام، مثل ناديا مراد. إنهما يشتركان في ارتباطهما الملهم من أجل تحقيق العدالة. وعلينا أن نفعل كل ما في وسعنا لمساعدتهما في تلك المعركة، ليس سياسياً فقط، من خلال مشروع القرار الذي تقترحه ألمانيا، ولكن أيضاً من الناحية المالية. وهذا هو سبب تخصيصنا ٤٠٠٠٠٠٠ يورو سنستخدمها لدعم عملهما وضحايا العنف الجنسي في النزاعات.

ولا يوجد شيء يمكنني فعله لنسيان كل هذا. لقد نقل بيان ناديا مراد رسالة مؤثرة، حيث أنه يبعث برسالة واضحة وقوية مفادها وجوب عدم النسيان، وأن نفتح أعيننا وأن نستخدم كل الوسائل المتاحة لنا من أجل ضمان عدم تكرار قصتها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لمعالي اللورد طارق أحمد، من وبيلدن، وزير الدولة للكونغولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

العديد من نساء الروهينغيا في ميانمار أو الفتيات في سورية، حيث يتم استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب.

بعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، هذا هو الواقع المرير لكل النزاعات تقريبا. لقد شكل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) علامة فارقة، لكن الواقع يدل على وجود تأخير في تنفيذه، ويجب أن نقوم بالمزيد، ويجب علينا اتخاذ ثلاث خطوات مهمة إلى الأمام.

أولاً، يجب علينا تعزيز المساءلة. ويجب أن نعزز القنوات التي تصل من خلالها المعلومات المتعلقة بعدم الامتثال إلى مجلس الأمن ولجان الجزاءات التابعة له. ونريد أن نضمن أن يكون للعنف الجنسي عواقب، بما في ذلك الجزاءات المحددة الأهداف. وبالطبع، نحتاج أيضاً إلى ضمان محاكمة مرتكبي الجرائم، بما في ذلك على المستوى الوطني. وعلى كل حال، يعزز عدم تقديم مرتكبي العنف الجنسي في النزاعات إلى العدالة ثقافة مدمرة من الإفلات من العقاب.

لقد بدأ المدعي العام في عام ٢٠١٤ في ألمانيا التحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها تنظيم داعش. ويعمل نظامنا القانوني عن كثب بشأن ذلك مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص، وينبغي للآخرين أن يحذوا حذوه.

ثانياً، يجب أن نضع الضحايا، أي ضحايا العنف الجنسي، في صلب عملنا. ولهذا السبب، يدعو مشروع القرار S/2019/328، الذي اقترحه، جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى دعم هؤلاء الضحايا من خلال توفير فرص أفضل للوصول إلى العدالة والخدمات الطبية والنفسية، وكذلك دعم إعادة الإدماج، وبعبارة أخرى تمكينهن من العيش حياتهم بكرامة. ولن نعطي الضحايا فرصة للتخلص من صفة الضحية، إلا عندما نساعدن على تحقيق العدالة، وعندما نسمع أصواتهن وندعهن يدلين بشهادتهن.

أولاً، يقر مشروع القرار المقترح بحق بأهمية التركيز على احتياجات الضحايا من خلال نهج يركز على الضحايا، وهي نقطة أوضحها الأمين العام مرة أخرى في مداخلة اليوم. ونعتقد أن هذا النهج مهم بالنسبة لجميع السياسات والبرامج التي تهدف إلى تلبية احتياجات ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وتجنب تعريضهم للمزيد من الضرر والأخطار.

ثانياً، يعترف مشروع القرار المقترح بأن للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تأثيراً غير متناسب على النساء والفتيات. ويشجع دعم الأطفال المولودين من عنف جنسي، ويقر بأن العنف الجنسي يؤثر أيضاً على الرجال والأطفال. وتعتقد المملكة المتحدة أن الخدمات المقدمة للضحايا ينبغي أن تلي احتياجات جميع الضحايا بدون استثناء، وترحب بالجهود المبذولة في مشروع القرار لتعزيز هذا النهج بالذات.

ثالثاً، يؤكد مشروع القرار الدور الذي يقوم به المجتمع المدني في الجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، بما في ذلك عن طريق معالجة وصمة العار، وكذلك دوره المحوري في تنفيذ خطة أوسع للمرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، تعتقد المملكة المتحدة أن هناك حاجة إلى القيام بالمزيد. ونأسف لأن الصبغة المتعلقة بالخدمات المقدمة لضحايا العنف الجنسي، والتي تعترف بالحاجة الماسة لكي تشمل تلك الخدمات الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية الشاملة، بما في ذلك الإنهاء الآمن للحمل، لم تحظ بدعم جميع أعضاء المجلس.

لكن من المهم أن نستمر في بذل جهودنا في هذا الصدد، والحفاظ على التقدم الذي أحرزناه بشأن هذه المسألة، بما في ذلك من خلال قرارات المجلس السابقة، ولا سيما القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣).

وقد أنفقت المملكة المتحدة خلال السنوات الماضية أكثر من ٤٦ مليون جنيه استرليني على منع العنف الجنسي المتصل

السيد أحمد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):  
بادئ ذي بدء، أود أن أتقدم بالشكر الجزيل لألمانيا ولكم سيدي الرئيس، بشكل خاص على جهودكم الشخصية لتحديد أولويات النقاش بشأن هذه المسألة الهامة المعروضة علينا اليوم، وهي مسألة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وعلى الجمع بين مقدمي إحاطات إعلامية بارزين.

وأنا متأكد من أنني أتحدث بالنيابة عن كل شخص في هذه القاعة وخارجها، عندما أعبّر عن خالص شكرنا لمقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما أولئك الضحايا الشجعان للعنف الجنسي في النزاعات. مرة أخرى، سمعنا شهادات دامغة على الرغم من الزخم الكبير الذي تولد بشأن هذه المسألة بالذات منذ اعتماد القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) وغيره من القرارات، وكذلك إطلاق مبادرة منع العنف الجنسي في النزاعات بقيادة المملكة المتحدة، منذ أكثر من سبع سنوات، ولا يزال هناك الكثير الذي لا يزال يتعين القيام به. إن مشروع القرار S/2019/328، المعروض علينا اليوم، يمثل إسهاماً إيجابياً في الجهود التي توجد حاجة ماسة إليها للمضي قدماً بجدول الأعمال.

وتؤيد المملكة المتحدة مشروع القرار، الذي اقترحت ألمانيا، لأننا سمعنا مراراً وتكراراً في هذه القاعة بالذات تقارير مروعة عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، كتلك التي سمعناها اليوم. وأنا متأكد من أنني أتحدث بالنيابة عن الجميع في هذه القاعة عندما أشيد بأمثال ناديا مراد وإيناس ميلود على شجاعتهم وإدلائهم بشهادتيهما بشجاعة مرة أخرى اليوم.

إن تأثير جرائم العنف الجنسي على البلدان والضحايا والمجتمعات والأسر واضح للغاية وتتجلى مسؤوليتنا، بصفتنا مجلس الأمن، في مواجهة هذا التحدي. إن مشروع القرار المقترح يستند إلى القرارات السابقة في وضع نهج متكامل وفعال ودولي للتصدي لهذه الجرائم الخطيرة. وهناك ثلاثة عناصر في مشروع القرار أود أن أركز عليها في بياني.

نحو مستنير فيما يتعلق بجمع الأدلة وأن يحالوا بأمان وسرية إلى خدمات الدعم. ونود أن نرى إدماج هذا القانون في جميع شروط التمويل التي يضعها المانحون، ويحدونا الأمل في أن ينضم إلينا جميع الأعضاء عندما ندشن القانون رسمياً خلال المؤتمر الدولي لمبادراتنا لمنع العنف الجنسي، الذي سيعقد في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، ينبغي أن ندرك أن تحقيق العدالة لا يعني بالضرورة، بالنسبة لبعض الضحايا، اللجوء لنظام المحاكم الرسمية، وهو ما يجعلنا ندعم "مؤسسة الدكتور دينيس ماكويغي" و "مبادرة نادية" في استنباط سبل انتصاف للضحايا تركز على المجتمعات المحلية. وقد قامت المملكة المتحدة مؤخراً بتمويل مشروع تجريبي في ذلك الصدد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما نؤيد نداء الدكتور ماكويغي من أجل توفير دعم أكثر شمولية للناجين. ومن ثم، فإننا نؤيد دعوة أعضاء المجلس إلى تقديم مزيد من التمويل لشبكات مناصرة الضحايا وأخصائيي الرعاية الصحية والخدمات النفسية الاجتماعية الذين يوفرهم هذا الدعم والذين يحدثون تغييراً حقيقياً في حياة الضحايا على أرض الواقع. كنت سأختتم بياني اليوم بتوجيه سؤال إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية عن الكيفية التي يمكننا بها، نحن المجتمع الدولي، أن نفعل المزيد لكفالة حصول ضحايا العنف الجنسي على ذلك الدعم الشامل. غير أننا سمعنا الكثير من الردود من خلال شهاداتهم التي استمعنا إليها اليوم. وأود أن أرد بصفة خاصة على الشهادات التي استمعنا إليها من الضحايا ومن أمل كلوني بالقول بأنني أود أن أؤكد لهم أننا سنفكر في ما قدموه من إسهامات فيما نشكرهم على أفكارهم الثاقبة اليوم. وإذ أقوم بذلك، فإنني أشعر بالاعتزاز بإسهام المملكة المتحدة، وذلك في المقام الأول في صياغة القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) وكفالة التأييد الإجماعي له، وهو القرار الذي كفل لنا إخضاع أعضاء تنظيم

بالنزاعات والتصدي له في جميع أنحاء العالم، وأود أن أؤكد للمجلس أنه يشكل لي، بصفتي الممثل الخاص لرئيسة وزرائنا المعني بهذه المسألة تحديداً، أولوية شخصية. ونحن نسترشد بمشاوراتنا الدولية في جهودنا لجعل الضحايا في صميم نهجنا، ليس في كيفية الاستجابة للحوادث التي وقعت بالفعل فحسب، ولكن أيضاً، وهو الأهم - وكما سمعنا من مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم - في كيفية منع حدوثها مرة أخرى. ويسرنا أن نعمل مع الشركاء المتفهمين معنا في الآراء، وأود أن أشيد بصفة خاصة بالتعاون الوثيق بيننا وبين الممثلة الخاصة باتن ومكتبها، علاوة على زيارتنا المشتركة، مثل تلك التي قمنا بها قبل وقت ليس بالبعيد إلى العراق.

إن المساءلة أمر أساسي للاستجابة والمنع - أولاً، لأن تحقيق العدالة خطوة حيوية في مساعدة الضحايا على إصلاح وإعادة بناء حياتهم، كما سمعنا أيضاً مرة أخرى هنا اليوم، وثانياً، لأن إنهاء الإفلات من العقاب، كما سمعنا من أمل كلوني، يشكل رادعاً أساسياً للعنف من هذا القبيل في المستقبل. وهذا هو السبب في التزام المملكة المتحدة بتعزيز تحقيق العدالة للضحايا ومحاسبة الجناة. وهذا لا يعني مجرد الالتزام بضمان المعايير الدولية وأفضل الممارسات في جمع الأدلة بحيث يمكن كفالة صدور أحكام بالإدانة، ولكن أيضاً ألا يتعرض الضحايا لخدمات جديدة. ولذلك، يجب علينا التصدي للتحيز الواعي واللاشعوري على السواء في نظم العدالة الجنائية وبناء قدرات القضاة والمدعين العامين من أجل التوصل إلى فهم أفضل للعنف الجنسي المتصل بالنزاع والحاجة إلى التصرف، وهي مسألة ذات أولوية، كما يتضح من الشهادات التي استمعنا إليها اليوم من نادية مراد. ونحن مدينون بذلك للضحايا.

وذلك ما يجعل المملكة المتحدة تعمل مع معهد التحقيقات الجنائية الدولية ومع "مبادرة نادية" لوضع "قانون مراد"، وهو مدونة أخلاقية لقواعد السلوك ستكفل أن يوافق الضحايا على

تدين غينيا الاستوائية بشدة استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب أو الإرهاب أو الإخضاع. فالعنف الجنسي يُستخدم في حالات النزاع على نحو متزايد كسلاح من أسلحة الحرب. وباعتباره أحد أبشع مظاهر القسوة البشرية، فإنه يجدر بنا أن نرفضه رفضاً مطلقاً. ومن ثم، فإننا نشيد بألمانيا على مبادرتها والتزامها بالنهوض بعملية كلية من شأنها أن تساعدنا في إحراز تقدم في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع والقضاء عليه وفي تحسين هياكل الأمم المتحدة الأساسية ذات الصلة. ونعتقد أن هذه المبادرة حيوية للنهوض بمجدول الأعمال بالغ الأهمية هذا ولا تتخذ إجراءات احتفالاً بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، بموجب القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩).

إن قانون غينيا الاستوائية الأساسي يقر بالمساواة بين الجنسين ويشجع بقوة مشاركة المرأة في كل القطاعات. ونحن نفهم ونؤمن بالدور الحاسم الذي يمكن أن يضطلع به المنظور الجنساني ومشاركة المرأة على جميع المستويات في تنفيذ الخطط المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً أنه من أجل دعم الاستراتيجيات والجهود التي تبذلها الدول لمكافحة العنف الجنسي على نحو أكثر فعالية، يجب على المجتمع الدولي الالتزام بالعمل مع الدول في وضع نُهج تدعم وتساعد النساء والأطفال والمشردين والملاجئين والأقليات والفئات الضعيفة الأخرى لفترة تتجاوز كثيراً المدة الفعلية للنزاع. وفيما يتعلق بمسألة المهاجرين والمشردين، كُلف رئيس غينيا الاستوائية من قبل الاتحاد الأفريقي بالاضطلاع بدور "الزعيم الأفريقي للاجئين والنازحين في أفريقيا". وستعمل غينيا الاستوائية على بذل قصارى جهدها في التعاون بشأن هذه المسألة والمساهمة في البحث عن حلول دائمة لهذه المسألة الإنسانية.

وكما يقول الأمين العام في الصفحة ١ من تقريره، فإن

الدولة الإسلامية في العراق والشام الذين ارتكبوا هذه الجرائم للمساءلة.

إننا نقف مع حكومة العراق ومع الضحايا ونادية مراد وغيرهم، مثل أمل كلوني، التي تمثلهم. ونحن ندعم دعماً تاماً الجهود الميدانية التي يبذلها في العراق كريم خان، المستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق. ونتطلع إلى ردودهم وإلى أفكارهم الثاقبة وخبراتهم المتواصلة، والأهم من ذلك، إلى شهادات الضحايا. وينبغي لنا جميعاً أن نواصل التركيز على تلك الأولوية الرئيسية. ويجب أن تكون أساس العمل الدولي في منع العنف الجنسي في حالات النزاع. نعم، إن الكلمات هامة، كما سمعنا اليوم، غير أن الكلمات وحدها لا توفر العدالة والمساءلة للضحايا. لقد حان الوقت للعمل، وعلينا أن نفعل ذلك بالضبط.

**السيد نغيما ندونغ (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):**  
أود أولاً أن أرحب بحضوركم في هذه القاعة، السيد الرئيس، وبالوزراء الآخرين الحاضرين هنا اليوم.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأفريقي.

تحيط جمهورية غينيا الاستوائية علماً، مع القلق، بصدور أحدث تقرير سنوي للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280). ويتعين علينا، بسبب التقرير، أن نشكر ألمانيا وفرنسا على مبادرتهما بعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة التي تركز على تعزيز التدابير الرامية إلى منع وإنهاء هذا الشر. ونود أيضاً أن نرحب ترحيباً حاراً بالدكتور ماكويغي والسيدة مراد والسيدة كلوني والسيدة ميلود، وأن نشكرهم على إحاطتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات.

الإرهابيين أو الجريمة المنظمة في تلك المناطق أو البلدان المجاورة. فالتنمية غير المتوازنة ونزوح الأشخاص الفارين من النزاعات، داخل البلدان وفيما بينها، يزيد من تعقيد الحالة.

وفي هذا السياق، ورغم التقدم الذي أحرزته الدول، بما في ذلك بدعم من الأمم المتحدة، في الجهود المبذولة للمضي قدما نحو القضاء على الإفلات من العقاب عن ارتكاب هذه الجرائم، ما زالت حماية جميع الضحايا وأسرههم وكفالة المساءلة تشكل تحديات كبيرة. وفي هذا الصدد، فإن إنهاء الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي هو أحد الأهداف الهامة للمجلس.

وكما سبق أن أوصى في مناسبات أخرى، يجب أن نضمن أن العنف الجنسي هو معيار للإدراج في نظم الجزاءات ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم البلدان التي تطلب المساعدة في تعزيز قدرات مؤسساتها للحماية القانونية والاجتماعية وتعاونها مع القطاعات الاجتماعية الأخرى، وبالتالي ضمان إمكانية تحويل مكاسبها بطريقة مستدامة.

في شباط/فبراير، وتحت رئاسة غينيا الاستوائية، اتخذ المجلس القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) بشأن إسكات ذوي المدافع في أفريقيا بحلول عام ٢٠٢٠ (انظر S/PV.8473). وتنعكس روح ذلك القرار بشكل عام في المسألة التي ناقشها اليوم، ولأن أفريقيا هي القارة التي تسجل فيها أعلى معدلات الاغتصاب في حالات النزاع، فإن التنفيذ الناجع للقرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩) يعني ضمنا القضاء على تلك الظاهرة المروعة في أفريقيا. ولتحقيق ذلك الهدف، فإن تعاون المجتمع الدولي أمر أساسي. وهذا التعاون ذاته أساسي لاعتماد مشروع القرار المتعلق بتمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا، المعروض على هذا المجلس والذي تأمل جمهورية غينيا الاستوائية في اعتماده خلال هذا العام.

وأود أن أנוه بالتزام وتفاني فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب

”منع العنف الجنسي يتطلب النهوض بالمساواة الفعلية بين الجنسين قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعد انتهائه، بما في ذلك كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكفالة أن تكون مؤسسات العدالة والأمن متاحة وقادرة على الاستجابة.“

وفي جملة أمور، يشكل التعاون المعزز بين مجلس الأمن ومنظومة السلم والأمن الأفريقية التابعة للاتحاد الأفريقي، التي تضطلع كذلك بمبادرات دون إقليمية لتنفيذ قرارات المجلس للنهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مثالا على نوع التحالفات التي ينبغي لنا الاستمرار في تقديم دعم يمكن التنبؤ به بدرجة أكبر لها.

وجمهورية غينيا الاستوائية، إذ تشدد على أن أنجع الطرق لمكافحة جريمة العنف الجنسي المرتبط بالنزاع هو منع نشوب النزاعات أصلا، تدعو الأطراف المتورطة في نزاع إلى الالتزام بضمان حماية المدنيين، وفقا للقانون الدولي، مع المراعاة الدائمة للمسؤولية الأساسية للدول في هذا الصدد عن طريق احترام سيادة الدول ودعم جهودها في تنفيذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة.

وكما تبين شهادات المتكلمين، رغم الإنجازات، فإن جمهورية غينيا الاستوائية لا تزال تشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء في منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نؤيد النهج الوقائي الذي دعا إليه الأمين العام في تقريره، وكذلك توصياته لمعالجة عدم المساواة بين الجنسين، في أوقات الحرب والسلم، باعتبارها السبب الجذري الرئيسي للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح.

وقد أدى التعقيد المتزايد للنزاعات المسلحة إلى تزايد استخدام العنف الجنسي كأسلوب للحرب ومصدر دخل للأطراف المتورطة في النزاع، مثل مجموعات المتطرفين العنيفين أو

فمن أجل الناجين تستثمر الولايات المتحدة في مبادرات الإنذار المبكر والاستجابة بغية منع العنف الجنسي في حالات النزاع. والأمل في مستقبل بدون العنف الجنسي الذي كثيرا ما يصاحب النزاعات يبدأ بدعم المجتمعات لإقامة شراكة مع مؤسسات الأمن والحكم لزيادة فعالية الجهود الوقائية.

ومن أجل الناجين، فإن التزام الولايات المتحدة بالعدالة والمساءلة يكمن في صميم استجابتنا لهذه المسألة. وكما لاحظت الممثلة الخاصة برامبلا باتن، بالرغم من البلاغات الواسعة الانتشار عن العنف الجنسي في حالات النزاع، لا يتم التحقيق في هذه الأعمال غالبا، ناهيك عن مقاضاة مرتكبيها. فالخوف والوصم يمنعان الناجين من التقدم. وإنهاء الإفلات من العقاب من شأنه أن يساعد في ردع تكرار مثل هذه الجرائم، مع ضمان وصول الناجين إلى العدالة التي يستحقونها.

وأود بصفة خاصة أن أرحب بالسيدة نادية مراد، وأثني عليها لشجاعته في مواجهة الإرهاب الذي لا يمكن تخيله، ولوقوفها في طليعة المناصرين لدعم فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وندعم مساءلة تنظيم الدولة الإسلامية وغيره من مرتكبي تلك الجرائم، ونعمل مع حكومة العراق والشركاء الآخرين للمساعدة في ضمان مساءلة داعش. وكما أعلنت الولايات المتحدة في العام الماضي (انظر S/PV.8412)، فإننا نقدم مليوني دولار دعما لجهود فريق التحقيق، التي تشمل الكشف عن مقبرة جماعية في قرية كوتشو، مسقط رأس السيدة مراد.

بالنسبة للناجين، فإننا ننفذ ونمول برامج فريدة من نوعها للاستجابة السريعة للأشكال المتطرفة من العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك "صندوق أصوات ضد العنف" الذي يدعم بشكل مباشر النساء والفتيات الأيزيديات اللاتي هربن من داعش. إن ضمان وصول الناجين إلى الموارد التي يحتاجون

الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، بقيادة السيدة باتن، فيما يتعلق بهذه المسألة. ونؤيد مبادراته الاستراتيجية، مثل إطار التعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في أفريقيا والتصدي له، في جملة أمور.

في الختام، فإن جمهورية غينيا الاستوائية ستواصل دعم مختلف عناصر هيكل الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وتعزيز التعاون فيما بينها ووكالات الأمم المتحدة المسؤولة عن مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والاستجابة الإنسانية والتنمية المستدامة، بغية ضمان اتباع نهج يركز على ضحايا تلك الجريمة حتى لا تتحقق لهم النجاة فحسب، بل والازدهار أيضا.

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم وأن أشكرهم على إسهاماتهم البالغة الأهمية.

اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم خالص تعازي الولايات المتحدة لشعب سري لانكا للهجمات الإرهابية التي وقعت في يوم عيد الفصح وقتل خلالها حوالي 300 شخص فضلا عن إصابة مئات آخرين. والولايات المتحدة تدين تلك الهجمات بأقوى العبارات. إننا نقف مع شعب سري لانكا، ونظل على استعداد لتقديم مساعدتنا للسلطات المحلية في عملها للتحقيق في الهجمات وتقديم مرتكبيها إلى العدالة.

والولايات المتحدة عازمة في التسليم بأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع مسألة تتعلق بالسلم والأمن الدوليين تتطلب عملا جماعيا لتعزيز الوقاية ومساءلة الجناة ودعم الناجين. ولا يمكن لأحد منا أن يدير ظهره بشأن هذه المسألة. فهي تتطلب مشاركة جميع الدول الأعضاء والأمم المتحدة لدعم جهود أولئك الذين يقاثلون من أجل حماية النساء وتحقيق المساءلة ودعم الناجين.

حماية السكان الضعفاء من جميع أشكال العنف. ويشمل ذلك تقديم الخدمات والحد من المخاطر وتهيئة بيئة آمنة والتصدي للأعراف والتقاليد التي تؤدي إلى تفاقم العنف والنزاع وإدامة عدم المساواة بين الجنسين.

وأخيراً، نحث الأمم المتحدة والدول الأعضاء على الاستثمار في تعزيز الجهود الرامية إلى تحديث مؤشرات الإنذار المبكر والتحقق والرصد وتصنيف التقارير المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع بهدف ترشيده تدابير الوقاية والتخفيف والمساءلة. السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية): بداية، تدين الصين بشدة سلسلة التفجيرات التي وقعت في سري لانكا. ونعرب عن خالص تعازينا على وفاة الضحايا وتعاطفنا مع أسر المتوفين والمصابين.

وأود أن أرحب في نيويورك، بكم، معالي الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا، لترؤس هذه المناقشة المفتوحة. وأشكر الأمين العام غوتيريش وممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة باتن، على إحاطتهما. وأشكر جميع مقدمي الإحاطات على عروضهم.

واليوم، نواجه مشهداً آمناً دولياً معقداً وصعباً وانتشاراً واسعاً للنزاعات المسلحة القديمة والجديدة وانتشار الأنشطة الإرهابية، بما يجعل النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأخرى تتحمل وطأة العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. وتدين الصين بشدة وتقف دائماً بحزم ضد استخدام العنف الجنسي وسيلة من وسائل الحرب وجميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وأود في ذلك الصدد أن أتطرق للنقاط التالية.

أولاً، يجب علينا منع نشوب النزاعات أو إنهاؤها من خلال الوسائل السلمية واجتثاث الأسباب الجذرية للعنف الجنسي في حالات النزاع. ويجب على مجلس الأمن دعم تسوية المنازعات من خلال الانخراط السياسي والحوار والتشاور في إطار معايير

إليها للشفاء والتعافي هو الخطوة الأولى في كسر جدار الصمت والوصم الذي يتعرضون له، وتغيير القواعد التي تمكن وتُفاقم العنف في حالات النزاع، وتأمين العدالة التي يستحقونها حتى يتمكنوا من استخدام أصواتهم كعناصر فاعلة للسلام والعيش في مأمن من العنف والوصول إلى فرص متكافئة.

إن الحلول تتطلب استجابات استراتيجية تبدأ بأفضل الممارسات المستخلصة على أرض الواقع، مع قيام الجهات الفاعلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والدول الأعضاء بأدوار هامة. والتزامنا بصون السلم والأمن الدوليين يبدأ بأكثر الناس تضرراً بالحرب والعنف والإرهاب. ومن خلال وضع الناجين في صميم عملنا، فإننا نعزز فهمنا للعراقيل التي تعترض الأمن ونكون في وضع أفضل لبناء شراكات مع المجتمعات ما يؤدي إلى العدالة والازدهار.

إننا نرحب بالمناقشة المفتوحة اليوم كفرصة لإدراك كيف يمكننا دعم الناجين في بناء الحلول التي من شأنها أن تساعد على منع واستئصال العنف الجنسي في حالات النزاع. والولايات المتحدة تشيد بعمل الأمم المتحدة في هذا الصدد، وتتطلع إلى استمرار الجهود لاستكشاف دورة الصراع والعنف القائم على نوع الجنس بأكملها.

إن أفضل حماية طويلة الأجل من العنف الجنسي في حالات النزاع تأتي من بناء مجتمعات تُقدر فيها النساء والفتيات وتُحترم حقوقهن الإنسانية. ويشمل ذلك إضفاء الطابع المؤسسي على الحماية المتساوية بموجب القانون وإمكانية الوصول إلى التعليم والفرص، وهي أمور أساسية لتمكين مشاركة المرأة في الحياة العامة. ويجب علينا أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي، مثل أوجه عدم المساواة الهيكلية والتمييز الجنساني، التي تدفع هذه الجريمة وتؤدي إلى دورات دائمة من العنف والظلم.

وفي مجال المساعدة الإنسانية وجهود الاستجابة للكوارث، فإن من الضروري أن نعزز المجتمعات المحلية الآمنة ونعمل على



الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وغيرها من الوكالات ذات الصلة، علاوة على التعاون بطريقة تتسق مع ولايته وخبرته. وينبغي للأمم المتحدة أن تعزز تعاونها مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة لبناء التآزر في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

والصين على استعداد، إلى جانب المجتمع الدولي، لمواصلة تكتيف التعاون والعمل المشترك على تهيئة بيئة دولية سلمية آمنة ومستقرة لحماية حقوق النساء والفتيات ومصالحهن ووضع حد مبكر للعنف الجنسي في حالات النزاع، حتى تسهم بقدر أكبر في مواصلة النهوض بمسألة المرأة والسلام والأمن.

**السيد كينيس (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية):** قبل أكثر من عقد من الزمن، أقر المجلس بأنه كثيرا ما يستخدم العنف الجنسي بوصفه أسلوبا من أساليب الحرب، وهو أمر لا عفو فيه. وستمضي قريبا ١٠ سنوات منذ أن أنشأ مجلس الأمن مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وفريق الخبراء ومهام المستشارين في شؤون حماية المرأة. ويود بلدي أن يشكر جميع هذه العناصر الفاعلة التي لا غنى عنها لتفانيها في العمل على منع العنف الجنسي والتزامها بالعدالة. وبتخاذ القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) دعا المجلس - بما فيه بلجيكا التي كانت عضوا فيه في ذلك الوقت - بالإجماع إلى الوقف الفوري والكامل لأفعال العنف الجنسي ووضع حد لإفلات الأطراف المذنبة من العقاب. واليوم، وبعد مرور ١٠ سنوات على ذلك، فما زلنا نتحمل مسؤولية جماعية عن حماية المدنيين من ذلك الخطر، مثلما كان عليه الأمر من قبل.

وتشكر بلجيكا ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة تحت رئاستها. ويشكر بلدي أيضا مقدمي الإحاطات هذا الصباح، الذين قدموا لنا صورة واضحة وخطيرة جدا عن الحالة. فلا زالت أجساد النساء والرجال والأطفال تستخدم باعتبارها

الولاية المنوطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والاضطلاع بدور أكبر في مجالات من قبيل منع نشوب النزاعات وحفظ السلام والمكافحة الفعالة للإرهاب لتوفير ضمانات قوية لحماية المرأة. ومنذ اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أنشأ المجتمع الدولي إطارا جيدا للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة في الميدان.

ثانيا، يجب الاحترام التام لسيادة البلدان المعنية والتدابير التي تتخذها حكوماتها في سياق واقعها الوطني. وتحمل البلدان المعنية المسؤولية الرئيسية عن منع ومكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وحماية نساءها وأطفالها. ويجب علينا تقديم الدعم القوي لبناء قدرات البلدان المعنية، وتقديم المساعدة المحددة الأهداف، وتعزيز بناء القدرات في مجالات الأمن والإدارة الاجتماعية والمجالات الأخرى، وحماية حقوق المرأة ومصالحها بصورة فعالة في حالات النزاع.

ثالثا، علينا التركيز بقدر أكبر على حماية حقوق المرأة ومصالحها خلال عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. وعلى وجه الخصوص، ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع. ويجب على المجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنمائية والدعم التقني في إطار منظور طويل الأجل، بغية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان النامية لأجل حماية حقوق المرأة ومصالحها في الأساس. وعلى المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة إلى البلدان في مرحلة ما بعد النزاع وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، فضلا عن ضمان تقاسم عائدات التنمية بين جميع مواطنيها، بمن فيهم النساء. وينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لتوجيه المنظمات النسائية والمجتمع المدني في الاضطلاع بدور بناء لتحقيق تلك الغاية.

رابعا، يجب علينا بناء أوجه التآزر بين هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، وزيادة التنسيق مع

وفي ذلك الصدد، تحث بلجيكا مجلس الأمن على دعوة الدول إلى تقديم الخدمات والرعاية الشاملة للضحايا، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والخدمات القانونية والخدمات النفسية، علاوة على الدعم الاجتماعي والاقتصادي. ويشمل ذلك بالنسبة لبلجيكا حرية الاختيار وحق الإجهاض دون تعريض النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب لأي مخاطر. وفي سياق العنف الجنسي في حالات النزاع واستعادة الصحة الجنسية والإنجابية للضحايا أمر بالغ الأهمية تمشيا مع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن في الماضي، بما في ذلك القرارات ١٨٨٩ (٢٠٠٩)، ٢١٠٦ (٢٠١٣) و ٢١٢٢ (٢٠١٣).

ولن نقضي على العنف الجنسي أبداً إذا قبلنا أو عرقلنا منع الإفلات من العقاب. وقد تم توضيح ذلك تماماً في المناقشة هذا الصباح. إن مكافحة الإفلات من العقاب هدف طويل الأجل في السياسة الخارجية لبلجيكا، بما في ذلك عن طريق منع وقوع جرائم جديدة. ويجب تقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة. وسيؤيد بلدنا تعزيز قدرات الدول، وهو يمول بالفعل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع.

في الحالات التي إما ترفض الدول فيها تحقيق العدالة أو تكون غير قادرة على ذلك، تدعو بلجيكا إلى دعم عمل الآليات الدولية مثل لجان التحقيق الدولية المستقلة، والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في العراق، والآلية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس ٢٠١١. إن توثيق الجريمة المعنية خطوة ضرورية في تحقيق العدالة للضحايا. ونعتقد أن المحكمة الجنائية الدولية تؤدي أيضاً دوراً رئيسياً في هذا المجال.

ميدانا للقتال، ولا يزال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات يسبب الدمار بالأسر والمجتمعات المحلية بأسرها بهدف تشريد السكان وترويعهم بشكل دائم. ويجب علينا أن نكثف جهودنا ونواصل تعزيز الأدوات المتاحة للمجلس.

وبالرغم من أن المجلس قد خطا خطوات هائلة، فإن علينا أن نواصل جهودنا. وقد بينت ذلك الشهادات التي أدلى بها الدكتور ماكويغي والسيدة مراد بجلاء، وكذلك مقدمو الإحاطات الآخرين اليوم. ويشرفني جدا أن أرحب بهم هنا اليوم. ويحدث عملهم المثالي تغييرا كبيرا للضحايا ويسهم في التوعية، وبالتالي في الوقاية أيضا. ويوفر الدكتور ماكويغي للناجين من الاغتصاب في بوكافو الرعاية الطبية العاجلة، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. ولكنه بالإضافة إلى ذلك يقدم إليهم المشورة حتى يتمكنوا من مواجهة الأهوال التي تعرضوا لها ويتمكنوا من الوقوف على أقدامهم مجدداً، والأهم من ذلك البقاء على قيد الحياة. ويمثل صوت السيدة مراد، وهي نفسها إحدى الناجيات والذي تردده أصوات الآلاف غيرها، الكثير من النساء والرجال والأطفال من ذوي الاحتياجات المختلفة إن كانوا لهم أن يتعافوا ويقفوا على قيد الحياة.

ومن العناصر الرئيسية في مشروع القرار المعروض علينا اليوم احتواؤه على نصح يركز على الضحايا. وترحب بلجيكا خصوصا بإدراج الفئات المحرومة بالذات، مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين والأشخاص الذين يواجهون أشكالا متعددة من التمييز الجنسي. ويرحب بلدي بمناقشة المجلس للمرة الأولى لمسألة الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب. واستمعنا إلى إفادات من لاجئي الروهينغا في بنغلاديش والممثلة الخاصة للأمين العام. وكما هو الحال في مناطق النزاع الأخرى فإن الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب وأمهاتهم يواجهون تهديدات النبذ من مجتمعاتهم، بل حتى فقدان جنسيتهم أو هويتهم الرسمية.

الانتقام والضغوط المجتمعية. ويحول عزوفهم عن التبليغ دون الإبلاغ عن حالاتهم، ناهيك عن معالجتها.

وفي هذا الصدد، تدين إندونيسيا استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب التي يمكن أن تؤدي إلى تفاقم النزاع وتعرق استعادة السلام. إن الوقت مناسب جداً ليعتد مجلس الأمن برسالة قوية عن التزامنا المستمر بالتصدي لهذه المسألة. وتعلّق إندونيسيا أهمية كبرى على الجهود الرامية إلى إنهاء العنف الجنسي ومنعه في سياق الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

لقد استضافت إندونيسيا عملية تدريبية إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل. وكان من نتائجها توصية بإنشاء ائتلاف عالمي من الشبكات النسائية لأجل السلام والتسامح، تتكوّن من الإناث من حفظة السلام والمفاوضات والوسيطات. سيعزز هذا التحالف جهودنا الجماعية الرامية إلى زيادة مساهمة المرأة في كفالة السلام والأمن الدوليين. وفي هذا السياق، أود أن أركز على ثلاث نقاط.

أولاً، الدور المركزي للسلطات الوطنية التي تتحمّل المسؤولية الرئيسية عن القضاء على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وتحديد أولويات احتياجات ضحايا تلك الجرائم، دون السماح بأي تمييز. إن علاج هؤلاء الضحايا - بدلاً من مجرد إلقاء اللوم على الضحايا - سيساعد السلطات الوطنية على وضع سياسات عملية المنحى وفي الأجل الطويل للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية والثقافية.

والنقطة الثانية هي أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع لإنهاء ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وينبغي أن يُنظر في المسألة عن هذه الجرائم على أساس كل حالة على حدة، باستخدام نهج مصمم خصيصاً لكل نزاع. فعلى سبيل المثال، ربما يكون إنشاء وحدة شرطة ومحكمة متخصصتين مكرستين

وداخل المجلس، يجب أن نواصل تعزيز الآليات القائمة لمكافحة الإفلات من العقاب وتكثيف الوقاية، مثلاً عن طريق تحديد معايير منفصلة لتحديد الجهات الخاضعة للجزاءات بسبب العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في إطار نظم جزاءات مجلس الأمن ذات الصلة. وبينما نرحّب بعقد هذه المناقشة المفتوحة واعتماد مشروع القرار S/2019/328، تأسف بلجيكا لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء لإنشاء فريق عامل رسمي، الأمر الذي كان من شأنه أن يعزز رصد تنفيذ قرارات المجلس من طرف الدول والجهات من غير الدول.

لن نتوقف جرائم العنف الجنسي إلا إذا عاجلنا الأسباب الجذرية للعنف الجنسي. وتتطلب هذه النقلة النوعية منا مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة في التدابير الوقائية، وبشكل أعم، مضاعفة الدعم المقدم للمنظمات المكرّسة لحماية حقوق المرأة والمدافعين عن حقوق الإنسان وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، الذي ستحل في العام المقبل الذكرى السنوية العشرين لاتخاذها.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** أودّ في البداية أن أنضم إلى الآخرين في تقديم تعازي وفد بلدي القلبية إلى حكومة وشعب سري لانكا، ولا سيما الضحايا، في أعقاب الهجوم الإرهابي المروع الذي أودى بحياة أكثر من ٣٠٠ شخص وإصابة كثيرين آخرين. وتدين إندونيسيا بشدة ذلك الهجوم.

وأودّ أيضاً أن أشكر ألمانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة البالغة الأهمية. وأودّ أيضاً أن أشكر الأمين العام وجميع مقدّمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة والملمهة.

**وكما ذكر الأمين العام (S/2019/280)،** فالتمييز الهيكلي يقع في صميم الآثار المتباينة على ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. فمعظم الضحايا لا يلتمسون الرعاية بسبب طائفة من التحديات، بما في ذلك الوصم والتهديدات والخوف من

جميع التدابير الممكنة لتطبيق القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بإنهاء ومنع العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي نهاية المطاف، ينبغي أن تركز جهودنا على تعزيز الملكية والقيادة والقدرات الوطنية للتوصل إلى حل بناءً لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

**السيد ميسا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** في البداية، نود أن نعرب عن تضامننا مع حكومة وشعب سري لانكا في أعقاب الأعمال الإرهابية المدانة التي وقعوا ضحية لها. ونشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع، الأمر الذي يشكل مسألة ذات أولوية بالنسبة إلى بيرو. ونرحب بصفة خاصة بمشاركةكم، سيدي الرئيس، بصفتمكم وزير الشؤون الخارجية، فضلاً عن مسؤولين ومشاركين آخرين رفيعي المستوى اليوم. ونحن ممتنون أيضاً للإحاطات الإعلامية والشهادات المثيرة للشحن التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية.

إن بيرو بلد ملتزم بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، التي تتناول مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. ويتجلى هذا الالتزام في قيادتنا لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن، الذي تتشارك بيرو في رئاسته مع ألمانيا - وهي البلد الذي نحن ممتنون لجهوده من أجل اعتماد مشروع قرار جديد تدعو الحاجة إليه بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

بعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، الذي أنشأ ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، لا تزال المسألة ذات أهمية خاصة. ونواجه اليوم طرائق جديدة للعنف الجنسي، التي يشكل الاستخدام المنهجي لها - سواء كوسيلة من وسائل الحرب أو الإرهاب أو كهجوم على الهويات الجماعية - تهديداً للسلم والأمن الدوليين. إن بلدي يأسف لحجم هذه المشكلة وخطورتها.

للعنف الجنسي فعالاً في حالة نزاع ما ولكنه غير فعال على الإطلاق في حالات أخرى.

ولذلك فإن إندونيسيا تدرك أهمية تناول هذه المسائل على أساس كل بلد على حدة. وثني بصفة خاصة على الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على جهودهم الرامية إلى تشجيع تنفيذ البيانات المشتركة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات بين الأمم المتحدة والعديد من الحكومات الوطنية. وسيساعد نهج محكم على ضمان المساءلة عن جرائم الماضي ومنع ارتكاب الجرائم في المستقبل.

ثالثاً، أهمية بناء القدرات من أجل تعزيز الجهود المبذولة للقضاء على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ينبغي أن يوجّه بناء القدرات إلى بناء قدرات أجهزة إنفاذ القانون، وتعزيز التشريعات الوطنية، وكفالة تنفيذها الفعال. وفي هذا الصدد، يجب أن تكون برامج بناء القدرات متناسبة وسريعة الاستجابة بغية التأكد من إنشاء عمليات الجبر والمصالحة من أجل ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ودعم مكافحة الإفلات من العقاب على أساس التخفيف السياسي.

ما فتئت إندونيسيا نصيراً للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المنطقة. وباعتبارها واحدة من أكبر البلدان المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، ترى إندونيسيا أن من الأهمية بمكان تعزيز تدريب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويسرنا أن نشير إلى أن الأمين العام قد شاطرنا أيضاً آراء مماثلة في بيانه. ولذلك فإن القضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين قد أدمج في المناهج الدراسية لما قبل النشر في المركز الإندونيسي للتدريب على عمليات حفظ السلام.

يصادف عام ٢٠١٩ الذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف. وقد حان الوقت لتنشيط التزامات جميع الأطراف باتخاذ

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل الهام في مجال التوعية بالعنف الجنسي في حالات النزاع الذي تضطلع به السيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكويغي، الحائزين على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٨، والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتين، تمثيلاً مع الأولوية التي منحها الأمين العام إلى هذه المسألة.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): نود أن نرحب بكم، سيدي الرئيس، وزير الخارجية الاتحادي في ألمانيا، وأن نشكركم على ترؤس أعمالنا.

كما نود أن نعرب عن تضامن حكومتنا مع سري لانكا حكومة وشعباً في أعقاب الهجمات الإرهابية الأخيرة التي خلفت العديد من الضحايا.

ويثني وفد بلدي على الأمين العام أنطونيو غوتيريش لتقريره الرفيع المستوى عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جميع أنحاء العالم (S/2019/280)، وكذلك السيدة برامبلا باتين، والسيدة أمل كلوني، والسيدة إيناس ميلود على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة، وأهمية توصياتهم. ونرحب بحضور الوزراء، وكذلك السيدة نادية مراد، والدكتور دينيس ماكويغي، الحائزين على جائزة نوبل للسلام في عام ٢٠١٨، وأن أعرب عن تقديرنا العميق لهم على التزامهم بمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي ستدلي به السيدة فاطمة محمد باسم الاتحاد الأفريقي.

وبينما يستعد المجتمع الدولي للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بشأن أثر المرأة ودورها في منع نشوب النزاعات وحلها، وكذلك الذكرى السنوية العاشرة لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، فإنه من دواعي القلق العميق أن نلاحظ، على

ويؤكد آخر تقرير مقدم من الأمين العام (S/2019/280) وجود صلة تربط بين العنف الجنسي والاتجار بالأشخاص والإرهاب، في حين يبرز أيضاً عدداً من الاتجاهات المثيرة للقلق، مثل العنف الجنسي المرتكب ضد الأطفال.

وفي هذا الصدد، فإننا ندين بأشد العبارات جميع أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. ويجب ألا تشمل الإجراءات الرامية إلى مكافحة تلك الجرائم الفظيعة حماية الضحايا فحسب، بل وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. وقد قام المجلس بدور هام للغاية في تلك المهمة، تمثيلاً مع القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، الذي ينص على أنه لا يمكن منح العفو عن الجرائم الجنسية المرتكبة في سياق عمليات حل النزاعات. كما أنه من الضروري معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب علينا أن ندرك ونكافح عدم المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تنفيذ السياسات التي تعزز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتهيئة الفرص.

وتشير الأدلة إلى أن زيادة مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار تؤدي إلى انخفاض احتمال نشوب النزاعات، وأن حماية حقوقهن وتعزيزها يقلل من تعرضهن للخطر. ولا يمكننا أن نتجاهل أن معظم حالات العنف الجنسي لا يتم الإبلاغ عنها بسبب الوصم وخوف الضحايا أو التخويف الذي يواجهونه من قبل المعتدين عليهم. وفي الوقت نفسه، لا غنى عن تقديم الرعاية الواجبة للضحايا وإعادة تأهيلهن في أي عملية لبناء السلام المستدام، ويشمل ذلك فهم أن الصدمات التي يتعرض لها نفسية أيضاً، ويمكن أن تؤدي إلى تدمير النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي.

كما ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل تشجيع ودعم الالتزامات والخطط المحددة لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع المدرجة في جدول أعماله من خلال تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والكيانات التابعة للأمم المتحدة في الميدان.

والدولية لتحديد مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع، لضمان مساءلة الجناة أمام المحاكم المختصة.

وبالمثل، فإن وجود خبراء في مسائل العنف الجنسي في إطار لجان الجزاءات من شأنه أن يساعد أيضا على تحسين تحديد مرتكبي أعمال العنف الجنسي واتخاذ الإجراءات السريعة المنصوص عليها في التشريعات الدولية في هذا المجال. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير، بما في ذلك التدابير النفسية الاجتماعية والطبية والقانونية، في سياق تقديم المساعدة إلى الضحايا، بمن فيهم الأطفال الناجون عن العنف الجنسي.

وفي أعقاب الأزمة التي تعرضت لها كوت ديفوار، التزمت التزاما راسخا بمكافحة العنف الجنسي والإفلات من العقاب. وقد تم التسليم بهذه الجهود والثناء عليها في ضوء حقيقة أنه منذ عام ٢٠١٧ ما برحت هي البلد الأول والوحيد الذي يتم حذفه من مرفق تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. كما اعتمدت الحكومة الإيفوارية استراتيجية وطنية لمكافحة العنف الجنسي، مما أدى إلى إنشاء لجنة وطنية لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، وإنشاء آلية محددة لمكافحة الاغتصاب.

وقد كان اعتماد تلك الاستراتيجية من جانب القوات المسلحة في كوت ديفوار وإدراج مسألة العنف الجنسي في النماذج التدريبية لمكاتب التدريب والأكاديميات العسكرية أمرا حاسما في مكافحة هذه الآفة عن طريق الحد من عدد حالات العنف الجنسي من ٤٧٨ حالة في عام ٢٠١٢ إلى ٣٠ حالة في عام ٢٠١٤ و ٣ حالات في عام ٢٠١٥ ومحاولة اغتصاب في عام ٢٠١٦ ثم عدم وجود حالات في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. كما تولي مدونة قواعد السلوك المنقحة للقوات المسلحة في كوت ديفوار تركيزا خاصا على الجرائم المتصلة بالعنف الجنسي، واستمرار سياسة عدم التسامح إطلاقا إزاء تلك الجرائم.

نحو ما يشير القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، تزايد استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب والإرهاب، وأنه يشكل تحديا للسلم والأمن الدوليين.

وتعتقد كوت ديفوار أن العنف الجنسي يشكل انتهاكا جسيما للحقوق الأساسية والكرامة الإنسانية، وأن عواقبه المتعددة على الضحايا لها تداعيات لا يمكن إنكارها على السلام والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية. ومن المؤسف أيضا أن نلاحظ أن هذه الظاهرة تتحول بصورة متزايدة إلى نشاط مريح، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام. ومن ثم، فإن الاغتصاب - في كثير من الأحيان الاغتصاب الجماعي - والاسترقاق الجنسي والبغاء القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي توجج النزاعات والإرهاب.

وتؤثر التحديات الأمنية الجديدة، مثل التطرف العنيف والإرهاب، والعنف الجنسي والجنساني، والوصم سلبا على قدرة المرأة على القيام بدورها الكامل في تحقيق السلام والأمن والتنمية في أفريقيا. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه قد أحرز تقدم هائل في النضال من أجل النهوض بالمرأة في أفريقيا، ولا سيما من خلال اعتماد المزيد من الصكوك القانونية ذات الصلة. ومن ثم، يعد بروتوكول عام ٢٠٠٣ المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، المعروف باسم بروتوكول مابوتو، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ تقدما كبيرا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز دور المرأة في مواجهة التحديات التي تواجه السلام والأمن والتنمية.

ولا يتعلق استمرار العنف الجنسي القائم على نوع الجنس بوجود الأطر المعيارية أكثر ما يتعلق بالتنفيذ الفعال للجزاءات ضد مرتكبي الجرائم الجنسية. ولذلك، يعتقد وفد بلدي أن المساءلة يجب، إذا جاز التعبير، أن تشكل أحد المحاور الرئيسية لعمل الدول والمجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي تعزيز قدرة المؤسسات القضائية الوطنية، فضلا عن الآليات الوطنية

الناجين منه، وكذلك إلى السيدة إيناس ميلود ممثلة المجتمع المدني، والسيدة آمال كلوني على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

أود التركيز في كلمتنا على ثلاث مسائل أساسية، وهي: أولاً، كيفية تشكيل العنف الجنسي خلال النزاعات انتهاكا لحقوق الإنسان وتهديدا للسلم والأمن الدوليين. ثانياً، أهمية ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب لمرتكبي تلك الجرائم. ثالثاً، أبعاد تحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي خلال النزاعات.

بالنسبة للعنف الجنسي خلال النزاعات، أقر مجلس الأمن منذ أكثر من ١٠ سنوات في القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بأن العنف الجنسي خلال النزاعات يهدد السلم والأمن الدوليين ويتطلب استجابة دولية جادة، إلا أنه وللأسف ومنذ ذلك الحين، يشهد العالم استمراراً وتصاعداً لحالات هذه الجرائم البشعة التي تستخدم في الكثير من الأحيان كأداة ترهيب وكتكتيك حرب لاستهداف مجتمعات محددة وفق انتماءاتها الإثنية أو الدينية أو السياسية بهدف تهجيرها قسرياً والاستيلاء على ممتلكاتها، ومثال على ذلك ما تعرضت له أقلية الروهينغيا في ميانمار، والذي نتج عنه تهجير هذه الأقلية قسرياً. فالتهجير بحد ذاته يجعل المهاجرين والمشردين، وخاصة النساء والفتيات منهم، أكثر هشاشة وعرضة للسقوط كضحايا للاستغلال الجنسي وللاتجار بالبشر والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتشكل جرائم العنف الجنسي في بعض بؤر الصراع أحد عناصر الاقتصاد السياسي/الإرهابي بالنسبة للجماعات المتطرفة العنيفة مثل تنظيم داعش الإرهابي.

ثانياً، المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب. إن أحد أهم السبل الكفيلة للحد من استمرار وتصاعد العنف الجنسي خلال النزاعات هي من خلال ضمان مساءلة مرتكبي تلك الجرائم وإنهاء إفلاتهم من العقاب وفقاً للقوانين المحلية والدولية. وقد وضع مجلس الأمن إطاراً معاييري متيناً للتصدي للعنف الجنسي

وإذ تدرك حكومة كوت ديفوار وجود علاقة بين السلام والتماسك الاجتماعي وتمكين المرأة، فإنها تعلق أهمية خاصة على تمويل المشاريع المتناهية الصغر من خلال توفير قروض متناهية الصغر. وقد مكنت سياسة دعم تمكين المرأة هذه أكثر من ٢٠٠٠٠٠٠ امرأة من الخروج من براثن انعدام الأمن. وعلى الصعيد السياسي، تعمل الحكومة على زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية في البلد، من خلال وضع قانون بشأن تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، والذي يفرض حصة نسبتها ٣٠ في المائة من النساء كحد أدنى من مجموع عدد المرشحين.

وفي الختام، تلاحظ كوت ديفوار أنه على الرغم من الوعي العام بحالة المرأة والتقدم المحرز لاحقاً من خلال اعتماد الأطر المعيارية الوطنية والدولية وتعزيزها، لا تزال العديد من التحديات قائمة في مجال مكافحة العنف الجنسي في أوقات النزاع ورعاية الضحايا. ويثني بلدي على قيادة الأمم المتحدة والدعم الذي تقدمه الوكالات المتخصصة التابعة لها، ويؤكد من جديد التزامه المستمر بمكافحة العنف الجنسي القائم على أساس نوع الجنس.

**السيد العتيبي (الكويت):** نرحب برؤاستكم، سيدي الرئيس، لهذه الجلسة ونشكركم على عقدها. ونرحب بالوزراء من غينيا الاستوائية والمملكة المتحدة المشاركين معنا في هذه الجلسة.

وأود، بداية، أن أتقدم بتعازينا الحارة لأسر ضحايا العمل الإرهابي الشنيع.

ونؤكد على تعاطفنا وتضامننا مع حكومة وشعب سري لانكا في هذه المرحلة. نشكر في البداية الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنطونيو غوتيريش على تقريره (S/2019/280) وإحاطته القيمة، ولكل من السيدة نادية مراد والسيد دينيس ماكويغي الحائزين على جائزة نوبل للسلام تقديراً لجهودهما الحثيثة في مكافحة العنف الجنسي خلال النزاعات وتمكين

صحتهم النفسية والجسدية والاجتماعية، لتكون آلية الحصول على العدالة مستدامة وقابلة للتطبيق.

ولا يفوتنا هنا أن نؤكد بأنه يقع على عاتق الدول المسؤولية الأولى في توفير الحماية للمدنيين خلال النزاعات وتمكين الضحايا من الوصول للعدالة وضمأن مساءلة مرتكبي جرائم العنف الجنسي.

أما على الصعيد الدولي، فنشيد بدور الممثلة الخاصة المعنية بمكافحة العنف الجنسي خلال النزاعات. حيث يصادف هذا العام مرور عقد منذ إنشاء ولايتها وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وندعم دورها في إطار ولايتها في التعامل مع أطراف النزاع وتبادل أفضل الممارسات بشكل يعزز الأنظمة الأمنية والقضائية الوطنية لتحقيق العدالة للناجين والمساءلة للجنة.

ولا يفوتنا هنا أن نرحب بالخطوات الجادة المتخذة من قبل الأمين العام لتنفيذ سياسة عدم التسامح مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. فالتزام الأمم المتحدة بمحاسبة نفسها أولا في التعامل مع جرائم الاستغلال والاعتداء الجنسيين يعزز من مصداقيتها ويخدم الجهود المبذولة والواسعة النطاق للقضاء على العنف الجنسي خلال النزاعات.

ختاما، نود أن نؤكد على أهمية وحدة مجلس الأمن بشكل خاص، والمجتمع الدولي بشكل عام في التعامل مع قضايا العنف الجنسي خلال النزاعات. لا شك في أن مبادئنا واحدة من حيث إدانة واستنكار كافة أشكال العنف الجنسي، وخاصة تلك المرتكبة خلال النزاعات. ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون رسالة المجتمع الدولي موحدة والسعي مشترك من أجل الحد وإنهاء العنف الجنسي خلال النزاعات وتحقيق العدالة للضحايا، وبما يحترم الخصائص الاجتماعية والثقافية لكافة الدول الأعضاء.

خلال النزاعات وضمأن المساءلة لمرتكبي تلك الجرائم التي باتت تشكل أداة حرب ممنهجة ترقى إلى أن تكون جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ومن أهم أدوات مجلس الأمن لمكافحة العنف الجنسي خلال النزاعات هي تضمين نظم الجزاءات لمعايير خاصة بالعنف الجنسي في إطار الولاية الممنوحة لها وفق ضوابط ومعايير محددة لإرسال رسالة واضحة مفادها بأن هذه الجرائم تشكل أولوية بالنسبة لمجلس الأمن. كذلك للمجلس دور محوري في التصدي لجرائم العنف الجنسي من خلال تعزيز ولايات بعثات حفظ السلام وبعثات الأمم المتحدة السياسية لتشمل تمكين المرأة في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي والتبنيه على الانتهاكات التي ترقى إلى جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

ثالثا، محورية مسألة تحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي. إن تحقيق العدالة للناجين يعد جزءا لا يتجزأ من تحقيق السلام المستدام. فالعنف الجنسي يخل بالصحة النفسية والجسدية للضحية، وله آثار تراكمية على المجتمعات وعلى مر الأجيال وتبعاته تقوض من إدامة السلام. فغياب المساءلة والمحاسبة ستمتد النزاعات لفترة أطول ولن يعود النازحون واللاجئون إلى موطنهم ومناطقهم الأصلية بصورة آمنة وطوعية وكرامة. فمثلا تتعدد أشكال العنف الجنسي خلال النزاعات تتعدد كذلك وسائل تحقيق العدالة بكافة أبعادها، سواء كانت عبر استجابة لمعالجة الآثار الصحية والنفسية والجسدية والاقتصادية والاجتماعية للضحايا على المدى القصير والطويل أو التعامل مع الناجين باعتبارهم وأطفالهم ضحايا أولا، واتباع نهج محوره الضحية وفق ثقافتهم وقيمهم وخصائصهم الاجتماعية والثقافية. وتكمن هنا أهمية تعزيز القدرات الوطنية لدى الدول الأعضاء للتعامل مع مثل هذه الحالات وتمكين الناجين من الحصول على التعويضات والعدالة وبما يحترم ثقافتهم ويراعي



ذلك مجرد واحدة من الجرائم المحتملة التي يمكن أن ترتكب أثناء النزاع المسلح. ونرى أن وضع حد نهائي لكل شكل من أشكال العنف ضد المدنيين لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تسوية النزاعات المسلحة بالوسائل السلمية والقضاء على أسبابها الجذرية. ونحن بحاجة إلى العمل المتضافر على الصعيدين الوطني والدولي إذا أردنا بلوغ ذلك الهدف في أقرب وقت ممكن.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مرة أخرى مدى أهمية كفاءة استمرار تقيد الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بالولاية المنشأة بموجب القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩). وينبغي أن ينصب محور جهودها على حالات النزاع المسلح، ولا سيما الحالات التي ينتشر فيها العنف الجنسي على نطاق واسع. إن لكل حالة من حالات الصراع خصائصها التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار. ومن المهم أيضاً عدم التقليل من أهمية الحفاظ على وجود نهج موحد لفهم نطاق ولاية مجلس الأمن المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، والامتناع عن المحاولات الرامية إلى توسيع نطاق تفسيرها، وإبعاد المجلس خارج نطاق اختصاصه وهو صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي تحديد العنف الجنسي بدقة، بوصفه جريمة حرب، وبوصفه جريمة بشكل أعم.

ويجب أن نتذكر أن فعالية عمل المجلس في القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع تعتمد مباشرة على التغلب على الخلافات، وتشجيع التعاون البناء ومنع تسييس هذه المسألة. ونحن ناشد الجميع أن يوحدا جهودهم لمكافحة هذه الجريمة البغيضة لصالح الحفاظ على السلام ومساعدة الضحايا، ومن أجل بناء مجتمع عادل حيث لا يوجد مكان لأي نوع من العنف على الإطلاق.

**السيد دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر الحار إلى ألمانيا وبوجه خاص لكم، سيدي الرئيس، بصفتكم وزير خارجيتها، على التزامكم بخطة المرأة

**السيد نيبينزيا** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أشكر الرئاسة الألمانية على تنظيم جلسة اليوم. وأن أعرب عن امتناننا العميق للمشاركين ومقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من معلومات بشأن مختلف جوانب مكافحة العنف الجنسي والنزاع المسلح.

يصادف هذا العام مرور عقد منذ أن أنشأ مجلس الأمن منصب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ومنذ ذلك الحين، قامت الممثلة الخاصة ومكتبها بأعمال واسعة النطاق بشأن القضاء على هذا الشكل من أشكال الجريمة. وقد اكتسبا خبرة مفيدة من خلال التعاون مع الحكومات وغيرها من الأطراف في النزاعات صراعات المسلحة، ووضع أدوات فعالة لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

والاتحاد الروسي ملتزم بالتعاون الدولي في مجال مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يشكل جريمة حرب بغيضة. ونؤيد بقوة عمل الممثلة الخاصة باتن، ونقدر لها إسهامها الشخصي في الجهود الرامية إلى إجراء ودعم الحوار مع الأطراف في النزاعات المسلحة في معالجة هذه المسألة ومساعدة الضحايا والمساعدة في إعادة تأهيلهم، وكذلك توجيه الانتباه إلى المشاكل الناجمة عن هذه الجرائم. ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى تقريره عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280)، الذي مكنا من معالجة المسألة في مناقشة مثمرة وشاملة. وقد درسنا باهتمام التوصيات الواسعة النطاق الواردة في التقرير بشأن سبل تعزيز أوجه التعاون في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وتستحق الكثير من المقترحات الدراسة المتأنية والتفصيلية، ونعتقد أن مناقشة اليوم فرصة جيدة لإجراء تبادل صريح للآراء في هذا الشأن.

و نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن العامل الأساسي للنجاح في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع هو وضع تدابير فعالة للقضاء على العنف ضد المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. ولكن

ذاتها، وهي تُفهم على هذا النحو، وتُنفذ بطريقة منهجية. إن النساء والفتيات المهاجرات عرضة للخطر بشكل خاص أيضا، كما شهدنا في ليبيا وفي أماكن أخرى.

ولا يزال هناك ٤٧ من الأطراف المتبقية في القائمة السوداء للأمم العام. وفي حين أن من المؤكد إحراز بعض التقدم، مثل تنقيح التشريعات التي سنت في أفغانستان والتوقيع على بلاغ مشترك في مالي، ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله، بما في ذلك وضع حد نهائي لقضايا مثل الزواج القسري، وممارسة باتشا بازي في أفغانستان، وربط الاغتصاب بالزنا. ويجب أن نعتنم كل فرصة سياسية لإحراز تقدم في مكافحة العنف الجنسي، كما هو الحال في جمهورية الكونغو الديمقراطية اليوم، على سبيل المثال.

إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر لا غنى عنه للردع، ولتحقيق العدالة في هذا الكفاح أيضا. ويجب أن تتمكن المحاكم الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية التي تؤكد فرنسا دعمها الكامل لها، والمحاكم الوطنية، والإقليمية، والمختلطة من محاكمة مرتكبي هذه الجرائم. ومن غير المقبول، إن لم يكن من المتصور أن لا يدان أي فرد مرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية أو جماعة بوكو حرام، واستخدم العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب على نطاق واسع. ولإعطاء مجرد مثالين آخرين، يجب تسليط الضوء الكامل على أعمال العنف الجنسي التي ارتكبت في ولايات راخين وكاشين وشان، ويجب محاكمة المسؤولين عن هذه الأعمال، كما يوصى تقرير الأمين العام (S/2019/280). وينبغي أيضا أن تتمكن آليات التحقيق من الشروع في جمع المعلومات اللازمة على الفور حتى يتم تحقيق العدالة في نهاية المطاف، كما هو الحال في الجمهورية العربية السورية.

وإذ نُحتفل بالذكرى السنوية العاشرة للولاية المتعلقة بالعنف الجنسي في حالات النزاع، تتمثل أولويتنا في توطيد تلك الولاية، بطبيعة الحال، ولكن أيضا وقبل كل شيء تعزيز تنفيذها. وأود أن أتطرق بإيجاز إلى أربعة مجالات للعمل في هذا الصدد.

والسلام والأمن، والقضاء على العنف الجنسي في أوقات النزاع. وأشكركم على هذه المبادرة، سيدي الرئيس، وعلى حضوركم معنا في هذه القاعة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش وممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتين، على إحاطتيهما الإعلاميتين القيمتين، ونكرر دعمنا الكامل لهما، وللکفاح اليومي الذي تقوم به الأفرقة التابعة لهما. وأود أن أعرب باسم فرنسا، عن الشكر الخاص للسيدة مراد والدكتور ماكويغي، اللذين يستحوذ التزامهما وشجاعتهما ورؤيتهما على إعجابنا. ويشرف مجلس الأمن الاستماع إليهما اليوم، وأن يراهما أمامنا جنبا إلى جنب. وهما يعرفان أنه يمكنهما التعويل على فرنسا لمساعدتهما في مكافحة العنف الجنسي، كما فعلنا على مدى سنوات عديدة. وفي الختام، أود أن أشكر بحرارة السيدة أمل كلوني والسيدة إيناس ميلود على التزامهما الثابت بهذا الكفاح، وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين القويتين والزاخرتين بالمعلومات.

في البداية، أود أن أدلي بتعليق قصير ولكنه مثير للقلق قبل العودة إلى مسارات العمل الممكنة التي يمكننا اتخاذها في عملنا. ويجب ألا نتراخى، بالنظر إلى أنه في عام ٢٠١٩ ما زلنا نواجه حالة لا تطاق. وكما ذكر العديد من المتكلمين ببلاغة، فإن من مسؤوليتنا المشتركة أن ندين بقوة قدر الإمكان استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب أو سلاح من أسلحة الحرب، الأمر الذي يحدث في كثير من الأحيان على نطاق واسع، وأحيانا بصورة منهجية. وفي عام ٢٠١٨، هدد هذا النوع من العنف مرة أخرى أولا وقبل كل شيء، أكثر الفئات ضعفا، النساء والفتيات اللاتي لا يزلن الضحايا الرئيسيين للتمييز. وأدى هذا إلى تشريدهن قسريا، كما حدث في جنوب السودان وبورما. واستخدم هذا لقمع السكان وإرهابهم ومراقبتهم في الجمهورية العربية السورية. واتخذت الجماعات الإرهابية مثل تنظيم بوكو حرام، العنف الجنسي كاستراتيجية عمل في حد

يتعلق بالحوار الذي غالبا ما يكون صعبا مع أطراف الصراع. إن النتائج التي حققتها، على سبيل المثال، في مالي وجنوب السودان، بإقناع رباتك مشار بإصدار الأوامر لمنع هذا النوع من العنف والمعاقبة على ارتكابه، توضح فعالية التزامها، حتى وإن كنا نعرف أن تلك الحرب لم يتم الانتصار فيها بعد، وأنه يجب الاستمرار في شنها يوميا. ونؤيد أيضا فريق الخبراء الذي يعمل تحت رعاية السيدة باتن، بما يشمل تمويل موظفيه الذين يعملون من أجل تعزيز القدرات القضائية للدول.

وهذا عنصر أساسي. في حين أنه لا يزال يتعين فعل الكثير، يجب علينا أن نعزز ونحسن آليات من قبيل الوحدة المختلطة للتدخل السريع، وكبح العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في جمهورية أفريقيا الوسطى، وينبغي أن يسفر ذلك عن محاكمات. ويجب أن تتوفر لعمليات حفظ السلام أيضا الوسائل اللازمة لحماية المرأة في النزاعات المسلحة، بما في ذلك نشر مستشارين مختصين في مجال حماية المرأة والشؤون الجنسانية.

ثالثا، لا يمكن أن يتحقق القضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع إلا بدعم قوي من أعضاء المجتمع المدني الذين يعملون ويقاومون بشجاعة على الأرض. وغني عن القول إنني أفكر هنا بالسيدة مراد والدكتور ماكويغي، وكلاهما مصدر الهام وإعجاب للمجتمع الدولي بأسره، ونواصل العمل معهما بشكل وثيق. وتفخر فرنسا بأنها كانت أول بلد يتعهد بتمويل إنشاء صندوق للناجين من العنف الجنسي، وأعلن عنه السيد جان - إيف لودريان، وزيرنا لأوروبا والشؤون الخارجية، والسيدة مارلبورو شيابا، وزيرة الدولة في مكتب رئيس الوزراء المعنية بالمساواة بين المرأة والرجل. ستواصل فرنسا التزامها بتقديم المساعدة المناسبة لضحايا العنف الجنسي كجزء من رئاستها لمجموعة السبعة. ويمكن للسيدة مراد والدكتور ماكويغي التعويل على دعم فرنسا. كذلك فإن رئاستنا لمجموعة السبعة إطار لتعزيز رصد العنف الجنسي. وقد تعاوننا في السنوات القليلة الماضية مع

أولا، إن مجلس الأمن له دور حاسم في مكافحة العنف الجنسي، مما يعني أنه لا بد من حشده واتحاده. ولهذا السبب تؤيد فرنسا مشروع القرار S/2019/328 الذي اقترحت ألمانيا. إن مشروع القرار الهام هذا ينبغي أن يتيح تحقيق تقدم كبير بشأن توسيع نطاق الإعلان الذي اعتمده مجموعة السبعة في دينارد في ٥ آذار/مارس، وخاصة فيما يتعلق بالاعتراف بالنهج الذي يركز على الضحايا، والتشديد على مكافحة الإفلات من العقاب، وبما يشمل الجرائم المتصلة بنوع الجنس، على سبيل المثال، من بين أخطر الأنواع. ويطلب مشروع القرار أيضا إلى الأمين العام إعداد تقرير في عام ٢٠٢١، عن الأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب مما يمثل أولوية قصوى لفرنسا.

وعلى الرغم من التهديدات التي أطلقها البعض، أود مع ذلك أن أشدد على مدى الأهمية بالنسبة لفرنسا، وللضحايا، فيما يتعلق بضمان حصولهن على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. إن هذا أمر بالغ الأهمية. كما ينبغي للمجلس أن يواصل العمل لفرض عقوبات على المسؤولين عن هذا النوع من العنف. وفي هذا الصدد، نرحب بالمعايير واضحة التي أضيفت إلى ولاية اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للمجلس أن يطلب إلى السيدة باتن إحاطتنا علما على نحو أكثر انتظاما بجهودها الملحوظة فيما يتعلق بالتدخل في حالات محددة. لقد اجتمعنا معها مرتين في آذار/مارس، وندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى احتذاء ذلك.

والنوع الثاني من مسارات العمل الذي أود أن أسلط عليه الضوء هو الأمم المتحدة نفسها، التي يجب أن تواصل الاضطلاع بدور رئيسي في رصد تنفيذ هذه الخطة. ونود أن نعرب مرة أخرى عن دعمنا الكامل للسيدة باتن، ولا سيما فيما

أود أن أعرب عن امتنان جنوب أفريقيا للأمين العام أنطونيو غوتيريش وممثلته الخاصة، السيدة برامبلا باتن، وكذلك لمقدمي الإحاطات الإعلامية الموقرين، الدكتور دينيس ماكويغي، والسيدة نادية مراد، والسيدة أمل كلوني، والسيدة إيناس مولود، على إحاطاتهم الإعلامية المنورة للغاية والشهادات التي استمعنا إليها هذا الصباح والتي تنفطر لها القلوب.

يؤيد وفدي البيان الذي سيُدلي به بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ٥٤ في الاتحاد الأفريقي بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

تعتقد جنوب أفريقيا أن العنف ضد المرأة جريمة خطيرة تتطلب من المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات أسرع وأكثر حسما. فالعنف الجنسي، أينما وقع، مجرد ضحايا من إنسانيتهم وينال من كرامتهم الإنسانية. وغالبا ما يُستخدم العنف الجنسي في حالات النزاع كأداة من أدوات الحرب لتحقيق أهداف نفسانية وعسكرية وسياسية والسيطرة على الضحايا. وفي المناطق الغنية بالموارد الطبيعية مثل قارتنا، يُستخدم العنف الجنسي لتشويه المجتمعات المحلية وتهجيرها وترويعها. وتؤثر التداعيات المدمرة للعنف الجنسي تأثيرا دائما على الناجين الذين يتعين عليهم التصدي لتحديات ما بعد الصراع التي تشمل الصدمات وإعادة الإيذاء والوصم في مجتمعاتهم المحلية.

بينما ندرك أن أي شخص يمكن أن يقع ضحية للعنف الجنسي، نجد من المقلق للغاية أن النساء والفتيات ما زلن يتأثرن به بشكل غير متناسب. ويعاني الكثير منهن أيضا من صدمة يطول أمدها جراء تربية الأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب، والذين كثيرا ما يرفضهم المجتمع، ويُجرمون من حقوقهم ومن الحصول على الخدمات الاجتماعية. لذلك يجب أن تصمم الاستجابات والبرامج المراعية للاعتبارات الجنسانية بحيث تكون موجهة نحو الناجين. وتؤمن جنوب أفريقيا بإمانا راسخا بأنه يجب تزويد الناجين من العنف الجنسي بالخدمات الأساسية،

المجتمع المدني في اليمن، ونيجيريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون، ولبنان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، في مشاريع تهدف إلى توفير الرعاية الشاملة لضحايا العنف الجنسي.

أخيرا، نعمل بدأب في هذه المرحلة في كل مناقشة لمجلس الأمن، بيد أن النهج الشمولي هو وحده الذي يمكن أن يكفل التنفيذ الفعال لخطة المرأة والسلام والأمن. ستحظى المرأة، وهي الضحية الأولى للعنف الجنسي، بحماية أفضل إذا أمكنها أن تشارك مشاركة واسعة في العمليات السياسية، إذا تمتعت بنفس الحقوق والفرص الاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها الرجل. لذلك، من الأهمية بمكان أن نعمل بدأب في مكافحتنا للعنف الجنسي والتصدي للتفاوتات والقوالب النمطية الجنسانية، وأسبابها الكامنة. ومن الضروري في هذا الصدد أيضا تقديم الدعم لأصحاب المصلحة على أرض الواقع. ولهذا السبب أعلن الرئيس ماكرون عن إنشاء صندوق قوامه ١٢٠ مليون يورو لدعم الحركات النسائية في بلدان الجنوب. ولهذا السبب أيضا، ستستضيف فرنسا، بالشراكة مع المكسيك، منتدى الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان بيجين، سيضم الدول والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. إن مكافحة العنف الجنسي نضال حاسم. وأيضا نضال ينبغي أن يوحدهنا في الأجل الطويل. باسم فرنسا، أدعو مرة أخرى إلى الوحدة بين جميع أعضاء المجلس.

**السيد نكوسي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، وأن أشيد بالبعثة الدائمة لألمانيا على تنظيم هذه المناقشة المهمة وذات الصلة. شأنى هنا شأن المتكلمين الآخرين، أود أيضا أن أعثم هذه الفرصة للأعراب عن إدانة جنوب أفريقيا للهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخرا في سري لانكا، والإعراب عن تضامننا مع شعب وحكومة سري لانكا في مرحلة الحداد على الوفيات والخسارة التي حلت بهما.

المسلح. ونحن بحاجة إلى تعزيز مساءلة الجناة، مع جعل الضحايا في صميم جهودنا.

وتؤيد جنوب أفريقيا زيادة تواتر استخدام التدابير المنصوص عليه في الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة وبناء قدرات الدول على معالجة هذه المسألة على الصعيد الوطني بصورة متكاملة.

وتشيد جنوب أفريقيا بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وبفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع. وندعو إلى تعزيز قدراتهما كي يتمكننا من الوفاء بالولاية المسندة إليهما من قبل المجلس.

وتؤيد جنوب أفريقيا توصية الأمين العام بتعزيز جهودنا الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. ويشمل ذلك، في جملة أمور، أولاً، العنف الجنسي بوصفه جزءاً من معايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات؛ وثانياً، معالجة الصلة بين الاتجار بالأشخاص والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وفقاً للقرارين ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٨ (٢٠١٧)؛ وثالثاً، استخدام الزيارات الميدانية من أجل لفت الانتباه إلى الشواغل المتعلقة بالعنف الجنسي؛ وأخيراً، وضع ترتيبات دستورية وتشريعية ومؤسسية للتصدي بصورة شاملة للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ويجب إصلاح قطاع الأمن في البلدان التي تشهد نزاعات وتلك التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع من أجل منع العنف الجنسي والتصدي له بصورة أفضل. ومن أجل بناء مؤسسات أمنية فعالة وتمثيلية وغير تمييزية، من الضروري أن نوفر لها موظفين تلقوا تدريباً جنسانياً فعالاً ومستداماً وأن نبني قدراتها. وتسهم إمكانية لجوء ضحايا العنف الجنسي إلى القضاء إسهاماً كبيراً في الأداء الجيد للإطار الأمني ومراعاته للاعتبارات الجنسانية.

تماشياً مع موقفنا ومؤداه أن خدمات الصحة الجنسية والإنجابية ليست فقط عنصراً هاماً من عناصر الحق في الصحة، بل أيضاً حيوية لتمكين المرأة عموماً. في سياق العنف الجنسي في حالات النزاع، فإن عدم الحصول على هذه الخدمات يهدد أكثر حقوق الإنسان قدسية، وهو الحق في الحياة نفسه. وعلى الرغم من تأخر الوقت، ما فتئت جنوب أفريقيا تأمل في أن يتمكن المجلس من الاتفاق على مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء ويحمي الناجين، ويحاسب الجناة، ويعاقب مرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع.

إن جنوب أفريقيا ترى أنه بغية التصدي بفعالية للعنف الجنسي في حالات النزاع، نحتاج إلى نهج متكامل وشامل. ويشمل ذلك تقديم خدمات متعددة القطاعات لضمان دعم إعادة إدماج الناجين في المجتمع، بما في ذلك توفير المأوى لهم. ويجب أن نطور برامج ملائمة لمصادر الرزق. وهذا جزء لا يتجزأ من آليات الوقاية المجتمعية، وتسوية النزاعات، والعدالة الانتقالية، وبناء السلام. وتماشياً مع إطار التعاون بين مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، تعترف جنوب أفريقيا بآليات المساءلة بوصفها جانباً هاماً من سبل منع العنف الجنسي في حالات النزاع. ويهدف الإطار إلى مساعدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مكافحة الإفلات من العقاب نظير ارتكاب العنف الجنسي في حالات النزاع، وتعزيز قدرة نظم العدالة الجنائية في البلدان التي تشهد نزاعات وما بعد انتهاء النزاعات على التصدي لحالات العنف الجنسي المشتبه فيها في النزاعات.

يجب على المجلس أن يبين أن بإمكانه الانتقال بشكل ملموس من الخطابة إلى الواقع عندما يتعلق الأمر بالتصدي للتحديات التي يواجهها الضحايا في حياتهم اليومية أثناء النزاع

من غير الدول، على النحو الموثق في أحدث تقارير الأمين العام (S/2019/280). إن العنف الجنسي ظاهرة مأساوية عالمية لا بد أن تنتهي، سواء في حالات النزاع أو ما بعد انتهاء النزاع. وثمة حاجة إلى تعاون دولي من أجل مكافحة استخدام العنف الجنسي كأداة للترهيب والإذلال أثناء الحرب، خاصة الآن في وقت يزداد فيه العنف ضد النساء والفتيات والرجال والفتيان. ولذلك، نود أن نشيد بالجهود التي بذلتها الرئاسة الألمانية لتقديم مشروع القرار الجديد بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، الوارد في الوثيقة S/2019/328، وهو القرار الذي ترى بولندا أنه سيعزز جدول الأعمال المهم هذا.

ويسلط التقرير الأخير للأمين العام الضوء على مختلف التحديات التي نواجهها في التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. واسمحوا لي أن أؤكد على مجالين نعتقد أنهما بحاجة إلى اهتمام خاص منا حاليا، وهما المساءلة وحالة الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي.

أولا، نرحب بتركيز التقرير الحالي ومناقشتنا اليوم على المساءلة باعتبارها وسيلة لمكافحة واستئصال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وينبغي أن تكون مسألة المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بالغة الأهمية بالنسبة لعمل مجلس الأمن، حيث إنها تعبر عن فعالية عمله. وعلى الرغم من جميع التحديات، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ بصورة حاسمة تدابير المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات الذي ترتكبه الدول والجهات من غير الدول. وبخلاف ذلك، فإن عدم المساءلة يشجع ويزيد من التسامح تجاه العنف الجنساني في حالات النزاع. وفي هذا السياق، نود أن نشدد على التقدم المهم الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية، فضلا عن المحاكم الجنائية الدولية غير الدائمة والمحاكم المماثلة، في كفالة تحقيق المساءلة عن العنف الجنسي والجنساني. ومع ذلك، من المهم التشديد على أن المسؤولية الرئيسية عن اتخاذ إجراءات وتحقيق المساءلة

ونظرا للصلة التي لا تنفصم بين العنف الجنسي في حالات النزاع وعدم المساواة بين الجنسين، فإن جنوب أفريقيا تدعو إلى مشاركة المرأة مشاركة مجدية وكاملة وعلى قدم المساواة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلام والأمن. وفي هذا الصدد، يجب على الدول الأعضاء مواصلة النظر في اتخاذ تدابير لتعزيز التنفيذ الكامل والفعال للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي قامت شقيقتنا، جمهورية ناميبيا، بدور ريادي في اعتماده ونشيد بها اليوم. ويوفر القرار الأساس لإقامة شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية.

ختاما، تتطلع جنوب أفريقيا إلى مواصلة هذه المناقشة خلال رئاستنا في تشرين الأول/أكتوبر، بينما نستعد للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في عام ٢٠٢٠.

**السيد رادومسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أشارك المتكلمين الآخرين في تقديم خالص تعازينا لشعب سري لانكا وحكومتها في أعقاب الهجمات الإرهابية المأساوية التي وقعت يوم الأحد الماضي. وتدين بولندا بشدة تلك الأعمال الإرهابية الشنيعة.

ونشيد بألمانيا لعقدها هذه المناقشة المهمة. ونود أيضا أن نشكركم شخصيا، سيدي الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات الإعلامية الممتازين اليوم. ونحن نتشرف حقا بحضورهم معنا هنا اليوم، ونقدر تقديرا كبيرا بياناتهم الملهمة والمُشجعة. وبمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر الممثلة الخاصة السيدة براميل باتن وجميع من سبقوها على تفانيهم والخدمات التي قدموها. ونؤيد تماما الولاية المستندة إليها.

إننا نشعر بالغضب إزاء استمرار وتفشي أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح، والتي ترتكبها الدول والجهات

ومع صدور أحدث تقرير للأمين العام ومشروع القرار المقترح، يسرنا رؤية أنه قد جرى تسليط بعض الضوء على ضرورة حماية الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي وأن المسألة تحظى باهتمام المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن. ويجدوننا الأمل في أن يكون الاجتماع بصيغة آريا الذي نظمته بولندا في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بشأن الأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي، قد أسهم في تلك الجهود.

اسمحوا لي أن أحتتم بياني بتكرار تأكيد دعمنا القوي للدور المهم لمجموعات المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والإعلاميين الذين يساعدون الضحايا، ويبلغون عن حالات العنف الجنسي في النزاعات. فبدون شجاعتهم وحماسهم وتفانيهم، ما كان للمجتمع الدولي أن يحرز التقدم الذي حققه.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): أشكركم، سيدي، على عقد جلسة اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بقيادة السيدة برامبلا باتن ومكتبها، وعملها البارز، وأشكرها على إحاطتها الإعلامية المفيدة. كما أشكر الأمين العام، والسيدة أمل كلوبي، والدكتور دينيس ماكويغي، والسيدة إيناس ميلود والسيدة ناديا مراد، التي أود أن أعرب عن إعجابي بها لكفاحها وقناعاتها العميقة. واسمحوا لي أن أذكر الأسباب التي أشارت إليها لجنة نوبل النرويجية ودعتها إلى منح تلك المدافعة عن حقوق المرأة جائزة نوبل للسلام:

إن نادية مراد هي نفسها ضحية لجرائم الحرب. وقد رفضت قبول القوانين الاجتماعية التي تلزم المرأة أن تلتزم الصمت وتخجل من الانتهاكات التي تعرضت لها. لقد أبدت شجاعة غير معتادة في سرد معاناتها والتحدث بالنيابة عن باقي الضحايا.

وعند تحليل التقرير القيم للأمين العام (S/2019/280)، نشعر بالصدمة عندما نلاحظ أنه حتى مع مراعاة أوجه التقدم الكبيرة التي تحققت خلال السنوات العشر الماضية، لا يزال

تقع على عاتق الدول، حيث إن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية مكمل للولايات القضائية الوطنية.

ومن ناحية أخرى، فإن المساواة لا يمكن أن تتحقق دون معرفة الجرائم. وللأسف، فإن الغالبية العظمى من الضحايا لا يبلغون عن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي بسبب التمييز والوصم المرتبط بهما. وهذا لا يسهم في نشر ثقافة الإفلات من العقاب فحسب، بل يمنع أيضا ضحايا العنف الجنسي من الحصول على الرعاية الطبية والمساعدة القانونية. وفي ذلك الصدد، نؤيد دعم دعوة الأمين العام الموجهة إلى الزعماء الدينيين والتقليديين إلى التدخل، ولا سيما للتخفيف من الوصم الذي يلاحق ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ولتيسير إعادة إدماجهم هم وأطفالهم.

اسمحوا لي أن أتحوّل بإيجاز الآن إلى مسألة الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي. إن دعم ضحايا العنف الجنسي ينبغي أن يكتسي نفس قدر أهمية منع هذه الجرائم في أوقات النزاع. ومن الضروري الإصغاء إلى أصوات الضحايا من أجل التنفيذ الفعال للسياسات التي توفر لهم الحماية. فالتجارب المؤلمة تؤرق الضحايا طوال حياتهم ويجري، للأسف، غالبا إغفال الدعم النفسي والعقلي.

إن للعنف الجنسي تداعيات هائلة على المدى الطويل. وينطبق ذلك بشكل خاص على الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي. ومن الصعب التفكير في حالة أكثر مأساوية من تلك التي يواجهها أولئك الأطفال الأبرياء، دون ذنب اقترفوه، والذين لا يعانون من التمييز فحسب، وإنما أيضا من أشد أشكال الوصم من جانب أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. إذ إنهم غالبا ما يُجرمون من الحصول على الجنسية ويُستبعدون من الدراسة ويُجرمون من العلاج الطبي ويتعرضون للعنف الجسدي والنفسي مجرد أنهم ولدوا نتيجة العنف الجنسي. إن هؤلاء الأطفال هم ضحايا للعنف الجنسي، مثلهم مثل أمهاتهم.

تقارير منتظمة إليها. إننا نعتبر أنه من الضروري أن يقوم مجلس الأمن بإيفاد بعثات إلى مناطق النزاع، مع التركيز بشكل خاص على الإصغاء المباشر لشواغل ضحايا العنف الجنسي. وبالمثل، يعد فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن منصة ذات قيمة هائلة في رصد امتهال أطراف النزاع من الدول وغير الدول.

رابعا، من الأولوية لضحايا العنف الجنسي الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، لأننا نعرف أن النساء والفتيات اللاتي يتعرضن للنزاع معرضات بشكل أكبر لخطر الحمل غير المرغوب فيه ووفيات الأمهات، والإصابات الجنسية والتناسلية الخطيرة، وخطر الإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا.

وترى حكومة الرئيس دانييلو مدينا سانثيس أن الجهود الرامية إلى إنهاء العنف الجنساني، وتوسيع نطاق الوصول إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لا تشمل فقط الحصول على الخدمات الطبية، ولكن أيضاً الحماية من الزواج القسري والمبكر للفتيان والفتيات وجميع التجاوزات الأخرى الناتجة عن تحلف العقلية الأبوية. وأنا أشير إلى المكونات الأساسية لبرنامجنا الاجتماعي والسياسي.

إن حرمان النساء والفتيات من الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية يعرضهن لمعاملة مهينة وقاسية ولا إنسانية، مما لا يؤدي إلا إلى المزيد من المعاناة لضحايا العنف الجنسي. وأؤكد أنه بالنسبة لحكومتنا والرئيس مدينا، فهذه مسائل تتعلق بالمبادئ غير القابلة للتفاوض، بغض النظر عن العواقب السياسية المتمثلة في التعرض للنقد أو الخلاف من جانب الدوائر التقليدية. وبالنسبة لنا، يعد الجانب الجنساني مسألة من الدرجة الأولى بالنسبة لنا، ببساطة، تتكيف الجمهورية الدومينيكية مع التيارات الحديثة للفكر المرتبط بالمرأة وحقوقها والاحترام الذي لم تعد تحظى به منذ وقت طويل.

العنف الجنسي آفة شنيعة، بل إنه ازداد سوءاً في خضم النزاعات. وتحسباً للذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، من الأهمية بمكان بذل جهود أكبر لتنفيذ قرارات مجلس الأمن. إن العنف الجنسي يستخدم في النزاعات لتهمجير المجتمعات المحلية، وكوسيلة للقمع وكتكتيك للإرهاب. لذلك، لا يمكننا أن نأمل في تخفيف حدة النزاعات أو القضاء عليها، إذا لم نعترف ونواجه بشكل كامل تأثير هذه الجرائم ونتائجها على البحث عن السلام وصونه. وهناك العديد من الجوانب العاجلة التي تستحق عناية خاصة.

وتتمثل أولاهها في ضمان مشاركة الضحايا في عمليات صنع القرار لضمان أن تعالج المبادرات التي يتم الترويج لها، مخاوفهم بشكل كامل، بما في ذلك في حالات ما بعد النزاع. وفي هذا الصدد، فإننا نشيد بالتقدم المحرز في عمل الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاعات، ونأمل أن يتسنى توسيع عدد المشاريع قيد التنفيذ.

ثانياً، يجب أن نصر على جميع التدابير الممكنة لإنهاء الإفلات من العقاب على جرائم العنف الجنسي، لأن هذا الإفلات من العقاب يؤدي أيضاً إلى إمكانية ارتكاب انتهاكات جديدة. لذلك، يجب علينا دعم جميع الإصلاحات التي تزيد من فعالية النظم القضائية، مثل إصلاح الأطر القانونية لأخذ هذه الجرائم في الاعتبار، مع ضمان حماية الضحايا والشهود بشكل دائم. وعندها فقط سنهيئ الظروف لسماع الضحايا وحصولهم على الدعم بدون وصم.

ثالثاً، من الضروري إدراج العنف الجنسي في معايير فرض الجزاءات وإدراج مرتكبي العنف الجنسي في مرفق تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة. ومن الأهمية بمكان أن يتم تكليف خبراء في الشؤون الجنسانية في لجان الجزاءات، وأن تقدم الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع،



الاتحاد الروسي، والصين.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** حصل مشروع القرار على ١٣ صوتاً مؤيداً مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بشأن القرار المتخذ للتو.

**لسيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** لم يكن بوسعنا تأييد القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي قدمته ألمانيا.

إن الاتحاد الروسي يدين بشدة العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. وقد دعونا باستمرار إلى القضاء على جريمة الحرب البشعة هذه. فأى شكل من أشكال العنف ضد المدنيين في زمن الحرب غير مقبول على الإطلاق، والاعتداء الجنسي غير مقبول في أي وقت من الأوقات، وليس أثناء النزاع المسلح فحسب. وفي ظل هذه الظروف، أصبنا حقاً بخيبة أمل جراء نهج منسقي عملية التفاوض، الذين قدموا، في سياق تحضيرهم المتعجل لمناقشة اليوم المفتوحة، مشروع نص غير متوافق عليه. وتلك سابقة خطيرة يمكن أن يكون لها أثر سلبي للغاية على أساليب عمل المجلس مستقبلاً. ولم نتمكن إلا في اللحظة الأخيرة من الاتفاق على استبعاد الأحكام التي كانت غير مقبولة البتة، الأمر الذي مكننا من الامتناع عن التصويت.

وكان يمكن للصيغة السابقة للقرار أن تجعل ولاية المجلس تتجاوز نطاق اختصاصه المتمثل في الحفاظ على السلم والأمن وأن توسع نطاق صلاحيات الأمين العام ومهام ممثله الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وليس ثمة تفسير للمحاولات الرامية إلى استخدام قرار مواضيعي لتوسيع نطاق ولايات آليات وهيئات الأمم المتحدة المختلفة وإحكامها في التصدي لمسألة مكافحة العنف الجنسي. ولا نرى أي سبب للطلب إلى الأمين العام تقديم العديد من التقارير عن الجوانب

أخيراً، فإننا نرحب بعمل الممثلة الخاصة بالتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى في هذا الصدد، ونرحب بتوصية الأمين العام المتعلقة بتعزيز تعاون المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مع الأمم المتحدة في هذا المجال. كما أود أن أبرز هنا الأهداف التي حددتها مبادرة أضواء كاشفة، كمثال للتحالف الاستراتيجي الذي نعتقد أنه سيعزز السلام والأمن للمرأة ونأمل أن يسهم إسهاماً هاماً في مجال الوقاية.

إن مواجهة مشكلة بهذا الحجم يتطلب بذل جهود من جانب الجميع. لذلك، فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها كاملة تجاه القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وندرك العمل القيم الذي يضطلع به المجتمع المدني ومنظمات الشباب والمدافعين عن حقوق المرأة، ونناشدهم الاستمرار في دعمهم وقيادتهم في هذا الكفاح الحاسم من أجل مستقبل البشرية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** معروض على المجلس مشروع قرار وارد في الوثيقة S/2019/328، قدمته ألمانيا.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن. أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وبولندا، وبيرو، والجمهورية الدومينيكية، وجنوب أفريقيا، وغينيا الاستوائية، وفرنسا، وكوت ديفوار، والكويت، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد.

المتنعون عن التصويت:

في الاضطلاع بدور الريادة. وكذلك نعتقد أنه ينبغي عند اتخاذ أي تدابير جزاءات ذات صلة التقيد الصارم بالولايات الصادرة عن المجلس وإخضاع هذه التدابير للمداولات على أساس كل حالة على حدة. ومما يؤسف له أن تلك المقترحات والشواغل لم تنعكس على نحو تام في القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). ولذلك، لم يكن أمام الصين خيار سوى الامتناع عن التصويت. وأود أن أكرر أن الصين مستعدة لمواصلة التعاون البناء مع جميع الأطراف المعنية من أجل التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع.

**السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي قدمته ألمانيا، التي نشكرها على مبادرتها وجهودها. فالقرار يُمكن من إحراز تقدم مهم في عدة مجالات، بما في ذلك تعزيز ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتن، علاوة على الاعتراف بنهج يركز على ضحايا العنف الجنسي ويتضمن طلبا إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا، بحلول عام ٢٠٢١، عن الأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب. وتلك نقطتي الأولى.

ثانيا، لا بد من الاعتراف بأن تنازلات مهمة قد قُدمت تحت ضغط عدد من الأعضاء الدائمين في المجلس، الذين لم يسمحوا للنص بأن يصل إلى البعد الذي كنا نود له أن يصل إليه. وقد صُدمنا بشكل خاص أن إحدى الدول طلبت حذف الإشارة إلى الصحة الجنسية والإنجابية، التي كان قد تم الاتفاق عليها في القرارين ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ٢١٠٦ (٢٠١٣). ونشجب أن يهدد أعضاء دائمون في المجلس باستخدام حق النقض لإيقاف ٢٥ سنة من التقدم على صعيد حقوق المرأة في حالات النزاع المسلح. إنه أمر لا يمكن تفسيره ألا يتم الإقرار صراحة بإمكانية حصول ضحايا العنف الجنسي، الذين غالبا ما يكونون أهدافا لفظائع وللتشويه شكل همجي، على الرعاية

المختلفة للعنف الجنسي. ونشعر بالقلق إزاء الجهود الرامية إلى زيادة عدد هيئات الأمم المتحدة البيروقراطية من أجل خلق مظهر لنشاط قوي. ومن غير المقبول الاستمرار في الترويج لمفاهيم ومصطلحات، إما فشلت من قبل في الحصول على توافق الآراء أو رفضها المجلس.

ولا ينبغي لأحد أن يحاول مجرد محاولة أن يصورنا كخصوم في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. فموقفنا بشأن هذه المسألة يظل راسخا وثابتا. إن العنف الجنسي شر يجب التخلص منه. ولكن علينا، بصفتنا عضوا دائما في مجلس الأمن، مسؤولية خاصة تجاه المجتمع الدولي بعدم السماح باستغلال مسألة العنف الجنسي في حالات النزاع والتلاعب بها. فالمجلس هيئة جادة، ولا يمكننا الإضرار بسمعته في نظر المجتمع الدولي. ويجب أن يتخذ قرارات متوازنة وأن يحدد أهدافا واضحة وقابلة للتحقيق وألا يترك أي مجال لتفسيرها تفسيرا تعسفيا أو متحيزا. لقد وضعنا نصنا الخاص البديل، بالتعاون مع الصين، بشأن موضوع العنف الجنسي في حالات النزاع، ونرى أنه يتطابق بشكل أكثر دقة مع أهداف جلسة اليوم. غير أننا قررنا، في أعقاب اتخاذ القرار الذي قدمته ألمانيا، ألا نمضي به قدما.

**السيد ما جاوشو (الصين) (تكلم بالصينية):** تولي الصين أهمية كبيرة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وهي تدعم المجتمع الدولي بقوة في جهوده في ذلك الصدد.

وقد شارك الوفد الصيني بشكل بناء ومسؤول في المشاورات بشأن مشاريع القرارات ذات الصلة، مقترحا عددا من التوصيات والتعديلات. ونعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يتصدى للعنف الجنسي في حالات النزاع، بما يتماشى مع ولايته، بدلا من أن يَشُطَّ ويعالج مسألة كان ينبغي أن تناط بميثاق أخرى. وفيما يتعلق بإنشاء آليات خاصة، من الأهمية بمكان إجراء مناقشات مستفيضة في وقت مبكر. ومن الأهمية بمكان أن نُحترم سيادة البلدان المضيفة احتراما كاملا وأن ندعم حكوماتها

العنف الجنسي في حالات النزاع - وفي بلادي، لا يراودنا أي شك في ذلك.

نرحب باتخاذ قرار اليوم، وكما أشرت في بياني السابق، نرحب بلجيكا بالتقدم الذي يمثله هذا القرار، الذي يساعد أيضا في تهيئة تصويتنا تأييدا للقرار الذي اقترحت ألمانيا. ومع ذلك، يؤسفنا أنه لم يتسن تلبية احتياجات الضحايا فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإنجابية. وبياني قد يصل إلى حد التطابق مع ما قاله سفير فرنسا للتو.

وأود أن أضيف أيضا أننا نأسف لأن الدور الأساسي للمجتمع المدني في إلقاء الضوء على الجرائم الوحشية لم يتسن الاعتراف به بشكل كاف في النص. وهناك مسائل أخرى أقل أهمية تستحق اهتمامنا، ولكن كما أشار ممثل فرنسا، أود أنا أيضا أن أختتم بياني بنقطة أساسية ذكرتها في السابق - هذا القرار يشكل خطوة مهمة بالنسبة لنا، ولكن في ضوء احتياجات الضحايا التي تغطي على كل اعتبارات أخرى، أعتقد أن على مجلس الأمن أن يستمر في عمله وأن ينتقل إلى مستوى أعلى في المستقبل.

**السيد نكوسي** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنجليزية):  
بالنيابة عن وفدي، أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكركم، سيدي الرئيس، على اقتناعكم الشخصي وقيادكم المتميزة بشأن هذا الموضوع ذي الأهمية. وفي الوقت نفسه، أود أن أشكر البعثة الدائمة لألمانيا على تقديم القرار بشأن هذه المسألة (القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩))، الذي نرحب باتخاذها هنا في القاعة هذه.

إن تصويت جنوب أفريقيا تأييدا للنص الألماني بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع هو مؤشر قوي على التزامها الثابت بعدم التسامح إطلاقا إزاء العنف الجنسي في سياقات النزاع. ويأتي ذلك رغم عجز المجلس عن المضي قدما بهذه الخطة بطريقة هادفة من شأنها حماية ضحايا العنف الجنسي واستعادة كرامتهم.

الصحة الجنسية والإنجابية. فمن الواضح أن الضحايا بحاجة إلى تلك الرعاية. ونحن ندرك الاختلافات في الآراء بين أعضاء المجلس بشأن تلك النقطة غير أن ذلك الحذف، في السياق المحدد للعنف الجنسي في أوقات النزاع، أمر غير مقبول ويقوض كرامة المرأة.

ومن غير المقبول أو المفهوم أن يعجز مجلس الأمن عن الإقرار بأن للنساء والفتيات من ضحايا للعنف الجنسي في أوقات النزاع، واللائي من الواضح أنهن لم يخترن أن يجبلن، الحق في أن يقررن إنهاء حملهن. وستتمسك فرنسا بموقفها المتمثل في أنه ينبغي لنا كفالة أن تتاح للمرأة الإمكانية الكاملة للحصول على الرعاية والحقوق المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية في جميع السياقات. وسنواصل دعم وتعزيز هذا النهج في مجلس الأمن وفي غيره من هيئات الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى. يجب أن تكون المرأة قادرة على اتخاذ قرارات بحرية بشأن جسدها.

وتتمثل نقطتي الثالثة والأخيرة، وأود أن أختتم بنبرة إيجابية، في أنه لا يوجد أي غموض. إن جميع القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، التي أعيد التأكيد عليها في القرار الذي اتخذناه للتو (القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩))، تشكل إطار عملنا الجماعي، بما في ذلك الفقرة ١٩ من القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣) والفقرة ١٠ من القرار ١٨٨٩ (٢٠٠٩) بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. وبالتالي، فإن النص الذي اعتمده هو قرار مهم، ولكنه ليس نهاية المطاف. وباسم فرنسا، أود أن أطلق دعوة متجددة لكي نستمر معا في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

**السيد كينيس** (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أؤكد مجددا أن بلدي يرحب أيضا باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). وأعتقد أن الرسالة الرئيسية المستخلصة من اعتماد هذا القرار أنه يؤكد مسؤولية مجلس الأمن وشرعيته في مكافحة

**اللورد أحمد** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أولاً أن أتقدم بالتهنئة إلى ألمانيا باسم المملكة المتحدة على النتائج الموفقة التي حققتها بالنسبة للقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). وأود أيضاً أن أعرب عن تأييدي الكامل للملاحظات التي أدلى بها سفير فرنسا فيما يتعلق بالإجازات التي تحققت بهذا القرار، مع الاعتراف في الوقت نفسه بالخطوات الهامة المتبقية لمجلس الأمن لضمان قيامنا حقاً بوضع الناجين في صميم نهجنا. وهناك العديد من الإجازات وراء هذا القرار، بما في ذلك العناصر الرئيسية الثلاثة التي أبرزتها خلال بياني السابق.

أولاً، هناك إدراك للنهج الذي يركز على الناجين، بالرغم من أن زميلنا ممثل جنوب أفريقيا قد أشار للتو إلى أن هناك المزيد من الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق العدالة والمساءلة الحقة في هذا الصدد. ثانياً، إن القرار يعترف بالعنف الجنسي المرتبط بالنزاع وتأثيره غير المتناسب على النساء والفتيات. ثالثاً، يعترف بالدور المهم الذي يؤديه المجتمع المدني.

ولكن مرة أخرى، يجب أن يكون واضحاً - ولذلك أوضحت هذه النقطة في بياني الأصلي - أننا نأسف بشدة للصياغة المستخدمة بشأن الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنسي، اعترافاً بالحاجة الماسة إلى أن تشمل تلك الخدمات الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية الشاملة. وكنا واضحين للغاية في هذا الصدد في بياني السابق.

وإنني أؤيد الجهود التي بذلها أعضاء مجلس الأمن الآخرون، وأنتم شخصياً، سيدي الرئيس، والجهود التي ستواصل ألمانيا وفرنسا بذلها، وكذلك الزملاء الآخرين، لضمان إبقاء هذه الأولوية المهمة في جدول أعمالنا. وأؤكد لكم أن المملكة المتحدة ستواصل دعم الوصول إلى الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية للناجين من العنف الجنسي في جميع أنحاء العالم - وهذه أولوية. وإذا أردنا اتباع نهج يركز على الناجين، لا يمكننا إغفال هذه الأولوية المهمة.

لقد شاركنا في هذه العملية بشكل بناء من أجل تعزيز موقف مبدئي يركز على ثلاثة مجالات - العلاقة الأساسية بين الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية والعنف الجنسي، التي لا تزال توجع تلك الجريمة النكراء؛ ومساءلة مرتكبي تلك الجريمة؛ ونهج محوره الناجين. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا إلى توفير خدمات أساسية شاملة، لا سيما للصحة الجنسية والإنجابية، بالنظر إلى أهمية تلك الخدمات في حياة ضحايا العنف الجنسي. وفي هذا السياق، نود تأكيد إيماننا بأن لكل فرد الحق في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية.

ويؤسفنا أن النص المعتمد لا يأخذ في الاعتبار المكاسب التي تحققت خلال عدة سنوات في هذا المجال المهم للغاية. ونشعر بخيبة الأمل لأن النص المعتمد قد ابتعد عن الهدف والنية الأولية التي أعرب عنها القائم على الصياغة، والتي كانت تهدف إلى توفير أقصى قدر من الحماية لضحايا العنف الجنسي وضمان المساءلة الكاملة لمرتكبي تلك الانتهاكات الجسيمة واللاإنسانية.

ومن المؤسف أن المجلس لم يستطع الاحتفاظ بتوافق آرائه الذي توصل إليه في القرارات السابقة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ومن ناحية أخرى، فإن النص يدعو إلى نهج يركز على الضحايا، بينما يحرم الناجين من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الأساسية عندما يحتاجون إليها بشدة. والمجلس بذلك يقول للناجيات من العنف الجنسي في حالات النزاع إن توافق الآراء أهم من احتياجاتهن.

ومع ذلك، سنواصل الدعوة إلى اتباع نهج يركز على الناجين في المناقشات حول العنف الجنسي في حالات النزاع لضمان أن يظل المجلس ملتزماً بواجباته، بما في ذلك - والأهم - حماية الضحايا.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لوزير الدولة لشؤون الكومنولث والأمم المتحدة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة نادية مراد للإدلاء ببيان بعد التصويت.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة باتن.

السيدة نادية مراد: مرة أخرى، أشكر ألمانيا على تنظيم هذه الجلسة المهمة، وأشكر الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتن.

**السيدة باتن (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر ألمانيا على دورها القيادي في قيادة هذا القرار (القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)) الذي يصادف الذكرى السنوية العاشرة لهذه الولاية. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على هذا القرار والكيفية التي أثب بها القرار مراعاة المجلس للكثير من توصيات الأمين العام.

وأرجو من جميع أعضاء مجلس الأمن الموافقة على هذا القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي يخدم جميع ضحايا العنف الجنسي. وكضحية، فأني أرى أن هذا القرار خطوة صحيحة في الاتجاه الصحيح. واتخاذ هذا القرار يجب أن يليه خطوات عملية لإحداث تغييرات جذرية على أرض الواقع. وأنا أقف مع الناجين والناجيات من جميع أنحاء العالم لأقول إننا نعتمد عليكم جميعا للوفاء بالالتزام بهذا القرار. لم يعد الإفلات من العقاب خيارا. ويجب أن تكون البرامج والتدخلات محورها.

وأود أن أشكر - بصفة المكلف بالولاية - جميع أعضاء المجلس لأنني ما زلت أرى، على الرغم من العيوب التي أشار إليها الكثير من الأعضاء، أن القرار يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، وأنه عملي المنحى من وجهة نظري. وينصب التركيز الرئيسي للقرار على الوقاية والعدالة والمساءلة الكاملتين، فضلا عن وضع نهج يركز على الضحايا، وأنه يتمشى تماما مع الأولويات الاستراتيجية التي حددتها في إطار ولايتي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة ميلود.

ولا شك أن القرار قيّم للغاية وعملي المنحى. وتعيد فقرات ديباجته ومنطوقه التأكيد والتسليم ببعض العناصر الجديدة والهامة جدا لولايتي - التسليم باستهداف النساء والفتيات تحديدا، والإقرار بأن العنف ليس منتظما ومنتشرا على نطاق واسع فحسب، بل أصبح وحشيا جدا كذلك، والاعتراف بالتباين بين الفئات الضعيفة، ما يعني التخلي عن معاملة الضحايا بوصفهم فئة متجانسة، والإقرار بأن الرجال والفتيان يشملهم الضرر أيضا من تلك الانتهاكات، والتركيز على مقاضاة جرائم العنف الجنسي على نحو صارم ومستمر. والتركيز أيضا على الأسباب الجذرية للعنف الجنسي - وهي جميعا عناصر مفيدة جدا بالنسبة لي في الماضي بهذه الولاية قداما.

**السيدة ميلود (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة للإعراب عن الشواغل التي أعربت عنها زميلاتي الليبيات والشعوب الأصلية. وأود أن أورد بالقول إن نهجنا يركز على الناجين يعني توفر الخدمات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية، بيد أنه يعني أيضا تعميم تلك الخدمات على الجميع وعدم السماح بتخلف أحد عن الركب.

وأود أن أتوجه بخالص الشكر لأعضاء المجلس على توجيه اهتمامهم للأسباب الجذرية للتمييز وعدم المساواة بين الجنسين، علاوة على مجموعة من العوامل الأخرى التي تؤدي إلى تزايد الأثر غير المتناسب للعنف الجنسي. وعلى الرغم من أوجه

وأود أن أضيف أيضا أنني لا أعلم المصير الذي قد أواجهه أو قد يواجه زميلاتي بعد مغادرتنا لمجلس الأمن اليوم. فهذه لحظة حرجة للغاية في بلدنا. وكما قلت في وقت سابق فإن الهجمات على المدافعات عن حقوق الإنسان تشهد تزايدا. وأود القول أننا نواجه ذلك الخطر اليوم، وأنتنا نعول على مجلس الأمن لاتخاذ إجراءات صارمة لحماية النساء والفتيات والمدافعات عن حقوق الإنسان في ليبيا.

النزاع مسألة هامة بالنسبة لهنغاريا. وهي مسألة حساسة أيضا لأن جيل أجدادي قد مر بتلك التجربة مباشرة في ذلك الصدد خلال الحرب العالمية الثانية - ولا نرغب في تكرار تلك الأوقات أبدا. وعليه، نرى أن القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) يعدُّ معلما هاما في اعتبار العنف الجنسي عقبة أمام الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ونعتقد أن من غير المقبول على الإطلاق ومما يثير السخط أنه لا يزال هناك - وفقا للتقرير السنوي لليونيسيف لعام ٢٠١٧ - ما يزيد على ١٥ مليون فتاة تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ يعتبرن من ضحايا العنف الجنسي. وأود أيضا أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٨ الصادر عن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي ينص على أن نسبة ٧١ في المائة من ضحايا الاتجار بالبشر من النساء والفتيات، وأن ثلاثة أرباعهن قد اختطفن لأغراض الاستغلال الجنسي.

وأود أن أطلب إلى المجلس أن ينظر في وضع إطار قانوني متين كي يتمكن من التصدي لمسألة العنف الجنسي في حالات النزاع. وأعتقد بحق أن مكافحة إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب مسؤولية مشتركة للأمم المتحدة والدول الأعضاء. ونرى أن إفلات مرتكبي تلك الجرائم الفظيعة ربما يشجع على ارتكاب المزيد من الجرائم الفظيعة، وهو ما يجب علينا منعه وتجنبه قطعاً. وعليه، نرى أن هناك ضرورة لإشراك المزيد من الخبراء في لجان الرصد الدولي وبعثات تقصي الحقائق التابعة للأمم المتحدة ولجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

وأود أن أبلغ المجلس بأن هنغاريا قد أنتخبت لعضوية المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبعد التوقيع على اتفاق المانحين، دفعنا ١٠٠.٠٠٠ دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة. أخيرا وليس آخرا، أود أن أبلغ المجلس بأننا نواصل النظر في وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ

قصوره، فإن قرار رائد باعتباره أول قرار يشدد على ضرورة وضع نهج يركز على الضحايا. وهو أيضا أول قرار يقر بمحنة الأطفال الذين يولدون نتيجة العنف الجنسي، ويدعو إلى احترام حقوقهم تمثيا مع اتفاقية حقوق الطفل.

أخيرا وليس آخرا، أود أن أشدد على أهمية تسليم القرار باستخدام العنف الجنسي بوصفه جزءا من الأهداف الاستراتيجية وأيديولوجية جماعات إرهابية معينة، وأهمية معاملة الناجين بوصفهم ضحايا وليسوا عناصر استخبارات أو منتسبين لمثل تلك الجماعات الإرهابية. ومن جهتي، فنحن نتطلع إلى أن نقدم إلى المجلس في تقرير العام المقبل توصيات وتقييما للفجوات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تزيد بياناتهم على أربع دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة مختصرة عند التكلم في القاعة.

وأود أيضا أن أبلغ جميع المعنيين بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن لدينا عددا كبيرا جدا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتجارة في هنغاريا.

**السيد زيجارتو (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة هذا الحضور الموقر.

أود بداية أن أشدد على التزام هنغاريا بالمساواة بين الجنسين، وتعزيز وضع المرأة الاجتماعي والسياسي، وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، فضلا عن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). إن العنف الجنسي ضد المرأة في حالات

مشاركة المرأة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع هي أيضاً أساس منع العنف الجنسي. ومعظم الضحايا من النساء والفتيات، ولكن ينبغي ألا ننسى أن الرجال والفتيان مستهدفون أيضاً. ولجميع الضحايا تجاربهم الخاصة بهم في النزاع والاحتياجات الخاصة بهم. وهذا هو السبب في أننا بحاجة إلى استجابات تركز على الضحايا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك اليوم.

ولا بدّ من تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم الدولية. وهذا يتطلب بناء قدرات السلطات الوطنية من أجل تقديم الجناة إلى العدالة. ويؤدّي فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع عملاً قيماً في هذا الصدد. وتدعم فنلندا، من جانبها، مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل تدريب الخبراء على التحقيق في هذه الجرائم. وينبغي أن تشكل التدابير المتخذة لمكافحة العنف الجنسي ومنعه جزءاً من جميع عمليات إدارة الأزمات الدولية والمعونة الإنسانية. فعلى سبيل المثال، نشرت فنلندا، جنباً إلى جنب مع النرويج، أفرقة الشرطة المتخصصة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وما نريد لها أن تفعله هو تعزيز قدرة الشرطة المحلية في مجال الوقاية والملاحقة القضائية.

ويجب استبعاد العفو عن تلك الجرائم في اتفاقات وقف إطلاق النار أو اتفاقات السلام. ويلزم مساءلة الجناة، وإلا فإن السلام يمكن أن يُفسّر على أنه يعني التغاضي عن الجريمة. ونحن بحاجة إلى تحسين المساعدة المقدمة للضحايا والحصول على الرعاية الصحية والخدمات الأخرى. وأود أن أشيد بالعمل الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية وصندوقها الاستثماري للضحايا. وستواصل فنلندا تقديم الدعم لأعمالها؛ وقد خصّصت آخر مساهمة لنا لضحايا العنف الجنسي.

القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقد شرعنا بالفعل في وضع المبادئ التوجيهية المرفقة بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وسندعم مبادرة السيدة نادية مراد الرامية إلى مساعدة الناجين من المجازر وضحايا العنف الجنسي. لقد سبق أن قدمنا المساعدة إلى بعض المجتمعات المقيمة في العراق بهدف تمكينها من البقاء هناك أو العودة إلى الأماكن التي كانت قد فرت منها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية فنلندا.

**السيد سويني (فنلندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تقديري للسيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكويغي والسيدة إيناس ميلود على بياناتهم اليوم. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام ووزير الخارجية ماس على تنظيم هذه المناقشة الهامة.

يُستخدم العنف ضد الأبرياء كسلاح من أسلحة الحرب لإثارة الخوف والتسبب بالعار. إن إنهاء إساءة معاملة المدنيين في النزاعات أمر ممكن؛ فهي مسألة تتعلق بعزمننا. والمعايير الدولية موجودة؛ ولسنا بحاجة إلا إلى التأكد من احترامها. إن هذه القاعة هي المكان الذي يمكن أن يبدأ فيه التغيير ويجب أن يبدأ هنا. ويتحمّل أعضاء مجلس الأمن مسؤولية جسيمة. ولا يمكن أن يكون هناك أي أعذار. ولا بد من إدانة كل عمل ضد المدنيين في جميع النزاعات من جانب جميع الجهات الفاعلة.

لا يؤثر العنف الجنسي في حالات النزاع على أولئك المستهدفين بشكل مباشر فحسب، بل أيضاً على الأسر والطوائف والمجتمعات بأكملها. إن العناصر الفاعلة مثل السيدة مراد والدكتور ماكويغي قد ساعدوا على إلقاء الضوء على عواقب هذه الجرائم المروعة. وهم يستحقون احترامنا، ولكنهم يستحقون منا المزيد من العمل. وتبدأ الوقاية من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في أوقات السلام. فاحترام حقوق الإنسان للمرأة والرجل وسيادة القانون يكتسبان أهمية قصوى. وتعزيز

هام، ولكن من الأهم بذل الجهود لمنع ذلك من الحدوث في المقام الأول. وينبغي أن يكون تعزيز دور المرأة وقيادتها على كامل سلسلة النزاع واحداً من أنجع السبل الكفيلة بمنع العنف الجنسي. ومن الواضح أنه يمكن تحقيق هذا من خلال مشاركة المرأة وتمكينها. واعترافاً بذلك، تركز حكومة بلدي تركيزاً كبيراً على زيادة مشاركة المرأة في عمليات حفظ السلام. واعتباراً من عام ٢٠١٩، شغلت المرأة لدينا ما يقرب من ١٧ في المائة من مناصب ضباط الأركان والمراقبين في عمليات حفظ السلام، وهو ما يتجاوز هدف الأمم المتحدة السابق البالغ ١٥ في المائة. ونسعى إلى القيام بالمزيد، سعياً إلى تحقيق الهدف الجديد المتمثل في ٢٥ في المائة خلال السنوات العشر القادمة، أي بحلول العام ٢٠٢٨.

ثانياً، ينبغي لنا ألا ننسى أن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) هو أساساً ولاية في مجال حقوق الإنسان. وينبغي ألا يكون العنف الجنسي أسلوباً من أساليب الحرب وينبغي النظر إليه بعين النهج الذي يركز على الضحايا. إن التركيز على احتياجات ومطالب الضحايا في الواقع شرط مسبق لتحقيق مزيد من النهج الكلي الذي تتبعه لحماية الأفراد من العنف الجنسي في حالات النزاع ومنع تعرض الضحايا من العنف الجنسي إلى المزيد من الإيذاء والوصم.

وتدعم كوريا المشاريع التي تلبي احتياجات النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع في بعض بلدان آسيا وأفريقيا من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، باعتبار ذلك ركيزة أساسية من ركائز مبادرة كوريا الجديدة للعمل مع المرأة والسلام التي أطلقت في العام الماضي. وستساهم كوريا بـ ٨ ملايين دولار إضافية بحلول عام ٢٠٢٠ لدعم هذه المشاريع. وسيكون النهج الذي يركز على الضحايا في صميم جميع هذه الأنشطة.

إن حماية المدنيين الأبرياء هي أولويتنا الأولى. ويجب أن تأتي الاعتبارات الأخرى بعد ذلك. وهذا ممكن، ولكن التغيير في موقفنا مطلوب وتدعو الحاجة إليه الآن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

**السيد لي تايهو (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن خالص التعازي، باسم حكومة جمهورية كوريا، لضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في سري لانكا، التي تدينها كوريا بأشد العبارات. وفي الوقت نفسه، تود حكومة بلدي الإعراب عن شعورها بالتضامن مع أسر الضحايا وشعب سري لانكا في هذا الوقت العصيب.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري لكم، سيدي الرئيس، على المبادرة التي اتخذتموها بعقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري لمقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من بيانات وشهادات، أخذتنا إلى قلب الحقائق المؤلمة في الميدان. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثل الخاص، ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التي تحلّ العام المقبل، فإن جلسة اليوم لا يمكن أن تكون أكثر أهمية.

ومن أهم الإنجازات التي حققناها على مر السنين، في رأيي، هو أننا نزيد من الإقرار بأن الحفاظ على السلام يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمساواة بين الجنسين والقيادة النسائية. والأهم من ذلك أن هذا الاعتراف يتحوّل على نحو مطرد إلى معايير عالمية ويعمم في مجتمعاتنا. ومع ذلك، يتعيّن بذل المزيد من الجهود. وفي هذا الصدد، أود أن أبرز بعض النقاط بشأن هذا الموضوع الهام.

أولاً، يجب علينا أن نجدد التزامنا بأهمية منع نشوب النزاعات. إن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات أمر



السيدة أتانسكوفيتش (صربيا) (تكلمت بالإنكليزية):  
أحاطب المجلس اليوم بالنيابة عن نائبة رئيس وزراء صربيا،  
السيدة زورانا ميهالوفيتش، وهي أيضا وزيرة التعمير.

قبل أن أبدأ بياني، أود أن أعرب عن خالص تعازينا  
لجمهورية سري لانكا الاشتراكية الديمقراطية حكومة وشعبا  
في المأساة التي سببتها الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم عيد  
الفصح. وندين هذه الأعمال الخسيسة بأشد العبارات.

تؤيد صربيا بقوة الأنشطة الرامية إلى منع جميع أشكال  
العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، في النزاعات المسلحة. ويمثل  
النظر في تلك المسألة في الأمم المتحدة، بالتعاون الكامل من  
جانبا جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة - الدول والمنظمات  
الدولية والمجتمع المدني - شرطا أساسيا لتحقيق مشاركة أوسع  
نطاقا وأكثر كفاءة وفعالية. وقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا  
الاتجاه باتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتدعم صربيا الجهود  
التي يبذلها مجلس الأمن والأمن العام وآليات الأمم المتحدة  
الأخرى المنشأة لتعزيز تلك الأهداف. ونرحب باتخاذ القرار  
٢٤٦٧ (٢٠١٩) اليوم.

وإذ تسلم صربيا بأهمية الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة  
العنف الجنسي في حالات النزاع، فقد أيدت إعلان الالتزام  
بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع الذي اقترحتة المملكة  
المتحدة في اجتماع عقد على هامش الدورة الثامنة والستين  
للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. واستنادا إلى القرار  
١٣٢٥ (٢٠٠٠)، اعتمدت صربيا خطة عمل وطنية لتنفيذه  
للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٠. ففي نهاية المطاف، لا يمكن تحقيق  
هدفنا المشترك على الصعيد العالمي دون اتخاذ تدابير ملائمة  
على الصعيد الوطني. وهذه التدابير الوطنية تهدف، في جملة  
أمور، إلى إنشاء نظام فعال للوقاية ومعاينة الجناة.

إن صربيا دولة طرف في نظام روما الأساسي، وهي تؤيد  
الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية لمقاضاة المتهمين في

ثالثاً، ينبغي لنا إشراك جميع الجهات الفاعلة الرئيسية  
وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني. وتضطلع كل  
الجهات الفاعلة بدور حيوي في تنفيذ خطة المرأة والسلام  
والأمن. وعلى هذا النحو، ينبغي أن تتحمل التزاماتها وأن تفي  
بها حتى تُسهم مشاركتها في نهاية المطاف بإنهاء الإفلات من  
العقاب على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وتعمل حكومة بلدي بالتعاون الوثيق مع الخبراء والمجتمع  
المدني في الوطن أو في الميدان في البلدان المستهدفة على حد  
سواء لتنفيذ مبادراتها بالعمل مع النساء والسلام. وفي إطار هذه  
المبادرة، نعترم عقد المؤتمر الدولي السنوي الأول بشأن العمل مع  
النساء والسلام في تموز/يوليو المقبل في سول. وإني أتطلع إلى  
أن يُثبت كونه إطاراً ممتازاً للعديد من الجهات الفاعلة لمناقشة  
القضايا البالغة الأهمية التي تخص الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام  
والأمن.

إن مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومعالجة  
الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن أمران قريان للغاية إلى  
قلوب الكوريين. ولا تزال جمهورية كوريا تشارك في الجهود  
المبذولة لتقديم الدعم والمساعدة على استعادة شرف وكرامة  
ما تسمى بنساء المتعة اللائي كن ضحايا أثناء الحرب العالمية  
الثانية. فالعديد منهن يمتن دون مداواة آلامهن التي استمرت  
مدى الحياة بصورة كاملة. ونعتقد أنه من المهم للغاية ضمان  
تعلم الدروس المستفادة من تجاربهن المؤلمة.

لدينا الصكوك والاستراتيجيات والالتزامات السياسية؛  
وقد حان الوقت لترجمة الأقوال إلى أفعال. وفي هذه المناسبة  
ذات المغزى، أود أن أؤكد مجددا التزام جمهورية كوريا الكامل  
بالمشاركة في الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بالخطة المتعلقة  
بالمرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة  
صربيا.

وتكتسي حماية الشهود أهمية خاصة لتحقيق المساواة ومعاقبة الجناة. ففي غياب الوثائق الخطية، تكون شهادات الشهود هي أهم مصادر الأدلة. ومن ثم، يجب على الحكومات، وكذلك المؤسسات الدولية الأخرى المشاركة في المحاكمة على تلك الجرائم، أن توفر الحماية الكافية للشهود، بما في ذلك استبعاد الجمهور من العملية وحماية هويات الشهود والضحايا.

وينبغي للمجتمع الدولي دعم البلدان من خلال مختلف البرامج الرامية إلى تعزيز المؤسسات القائمة والمساعدة على إنشاء مؤسسات جديدة، بما في ذلك المحاكم المخصصة للعنف من أي نوع، لا سيما العنف الجنسي، في مناطق النزاع. وتشمل التدابير ذات الصلة الأخرى التدريب على الوساطة والتفاوض لحل النزاعات على الصعيدين المحلي والوطني. وينبغي لجميع الأطراف المشاركة في النزاع المسلح أن تتخذ التدابير اللازمة؛ وفي النهاية، لم يفت الأوان بعد لمعاقبة الجناة وتحقيق العدالة التي يستحقها الضحايا.

وأود مرة أخرى، بالنيابة عن صربيا، أن أشكر جميع أعضاء المجلس على تفانيهم المستمر من أجل هذه المسألة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة غانا.

**السيدة بوبي (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية لدى الأمم المتحدة، التي تشترك في رئاستها غانا وألمانيا.

في البداية، تود مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية أن تتوجه بالشكر لجمهورية ألمانيا الاتحادية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، مع التركيز على العنف الجنسي في حالات النزاع. كما أود أن أعرب عن تقدير المجموعة للأمين العام على تقريره الشامل عن

جرائم العنف الجنسي في حالات النزاع. كما تعاونت صربيا تعاونًا كاملاً مع محكمة لاهاي في المحاكمة على جرائم العنف الجنسي المرتكبة في حالات النزاع في إقليم يوغوسلافيا السابقة، في حين أن مكتب المدعي العام المعني بجرائم الحرب في جمهورية صربيا مسؤول عن المحاكمة على هذه الجرائم على الصعيد الوطني.

ومما لا شك فيه أن أي جريمة دون استثناء تستوجب العقاب. وينطبق ذلك على الجرائم المرتكبة أثناء النزاع المسلح، فضلاً عن الجرائم المرتكبة في أعقاب النزاع، عندما يكون ضعف بعض فئات البشر - مثل النساء والأطفال وكبار السن - باد للعيان. ويستمر الوصم، فضلاً عن الآثار النفسية العميقة، لفترة طويلة بعد وقوع هذه الجرائم، ما يجعل الضحايا يتجنبون الحديث عن معاناتهم لسنوات عديدة. وتؤيد صربيا اتباع نهج يركز على الضحايا بهدف توفير المساعدة الطبية والنفسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة.

ويمثل تشجيع ضحايا العنف الجنسي على الإبلاغ عن الجريمة الخطوة الأولى نحو إجراء تحقيق ومعاقبة الجناة، وكذلك في الجهود الرامية إلى منع وقوع تلك الجرائم. ولذا، فمن المهم ضمان أن تتوفر للضحايا فرصة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي أثناء النزاع وبعده. وصربيا ملتزمة بإقامة نظام للوقاية من خلال إدراج البعد الجنساني في قواتها الأمنية الوطنية، بالإضافة إلى بعثاتها الدولية لحفظ السلام.

إن سقوط ضحية واحدة لهذا العنف هو خطب جلل، ولكل ضحية الحق في الاحتكام إلى القضاء. وفي الوقت نفسه، فإن المزايدة على أعداد الضحايا والإصرار على وجود تسلسل هرمي للضحايا وفقاً للانتماءات العرقية والدينية وغيرها، أو في الواقع على أساس نوع جنس الضحية، كثيراً ما يؤدي إلى التسييس ولا يسهم في تحقيق المصالحة في المجتمعات الخارجة من النزاع.

ولا سيما في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، من أجل تمكينها من الوفاء بمسؤولياتها الوطنية والوفاء بالتزاماتها في التصدي لآفة العنف الجنسي في حالات النزاع.

ثانياً، ترى المجموعة أن الصلة بين العنف الجنسي والاتجار بالبشر والإرهاب والتطرف العنيف بالغة الأهمية ويجب فهمها بشكل واضح لكي تستند إليها استراتيجيات التصدي لهذه الآفة، وتحسين معالجة مواطن الضعف المحددة في حالات معينة من النزاعات. كما نرى أن الضحايا ليسوا مجموعات متجانسة، وأن تحسين تقدير النطاق والأنماط والاتجاهات المستجدة في استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب سيعزز استجاباتنا والآليات الوقائية.

إن الاجتماع الرفيع المستوى المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للبعثات المشتركة لتقصي الحقائق لشبكة القيادات النسائية الأفريقية إلى مناطق النزاع في أفريقيا عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ قدم أسفر عن نتائج لتحسين توجيه الاستجابات المناسبة في تلك الحالات. ونود الدعوة إلى تقديم الدعم المستمر لتلك الشراكة الفريدة والجهود التعاونية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشبكة القيادات النسائية الأفريقية لحالات النزاع الأفريقية.

ثالثاً، من الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي النهج الذي يركز على الضحايا والذي تقوده المجتمعات المحلية في جهود الوقاية من العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له. وتعزيز الدعم المقدم للضحايا يجب أن يشمل تعزيز منابر تقديم خدمات طبية ونفسية وفسولوجية وخدمات إعادة التأهيل التي تعطي الأولوية لحقوق واحتياجات الضحايا.

ويجب إشراك الزعماء الدينيين والتقليديين داخل المجتمعات المحلية المتضررة للتخفيف من حدة الوصم وإعادة إدماج الضحايا وأطفالهن في المجتمع. والمنظمات التي تقودها النساء، ولا سيما في أفريقيا، أظهرت إمكانية حقيقية للتأثير في تلك التدخلات.

الموضوع (S/2019/280)، ولجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الزاخرة بالمعلومات وإسهاماتهم.

إنها حقيقة مخزنة أنه، عبر التاريخ، جرى استخدام العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب، وكثيراً ما تم استخدامه كاستراتيجية متعمدة من جانب الدول والجهات من غير الدول. وما يؤسف له أكثر أنه على الرغم من قرارات مجلس الأمن التاريخية التي تدين هذه الجرائم المروعة وتعترف بالأخطار التي تشكلها للسلام والأمن الدوليين، لا يزال العنف الجنسي سمة شائعة للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

وبالتالي، من المهم أن تُعقد هذه المناقشة في السنة العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة الأمين العام المعنية بالعنف الجنسي وفي الفترة التي تسبق الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). فهذه لحظة مناسبة لبحث الأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات وآثاره، وكيفية توطيد الآليات الوقائية وتعزيز الاستجابات التي تركز على الناجين وكفالة تحقيق العدالة والمساءلة.

تود مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية أن تركز في هذا البيان على خمسة مجالات رئيسية لهذه المسألة. أولاً وقبل كل شيء، إننا نتشاطر الرأي القائل بأن التمييز وعدم المساواة بين الجنسين من الناحية الهيكلية يكمنان في صميم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ويجب إيلاؤهما الأولوية فيما نبذله من جهود جماعية ووطنية للوقاية. وفي سياق هذه الجهود، لا يمكن استبعاد معالجة أوجه الخلل في علاقات القوة بين الرجل والمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين والإدماج الكامل للمرأة في جميع جوانب الحياة الوطنية.

ونشجع الدول الأعضاء على اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد الوطني مثل وضع السياسات والتشريعات والتثقيف والدعوة على جميع مستويات المجتمع في هذا الصدد. كما ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم القوي للدول الأعضاء،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسبانيا.

السيد سانتوس مارابير (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي،، فضلا عن البيان الذي أدلت به ممثلة غانا باسم مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية.

في المناقشة المفتوحة التي عقدت في ١١ نيسان/أبريل (انظر S/PV.8508)، شددنا على أن إسبانيا تعتبر خطة المرأة والسلام والأمن أحد المحاور الرئيسية لعمل المجلس. واليوم، نود أن نعيد التأكيد على تلك الرسالة.

إن إسبانيا رائدة في تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن وركائزها الأساسية المتمثلة في المشاركة والوقاية والحماية. والمشاركة تؤكد من جديد المبدأ القائل بأن التوصل إلى حل دائم للنزاع لا يمكن أن يتحقق إلا بالمشاركة الفعالة والكاملة للمرأة. ومن خلال الوقاية والحماية، نسعى إلى منع العنف الجنسي واستغلال المرأة، وضمان تعويض الضحايا والمضي قدما في مكافحة الإفلات من العقاب.

وعلاوة على ذلك، فإن العنف يؤثر على إمكانية حصول المرأة على الخدمات الاجتماعية الأساسية وتمتعها بحقوقها، ولا سيما حقوقها الجنسية والإنجابية. ويجب علينا معا مواصلة إحراز التقدم في التحقيق في قضايا العنف الجنسي في حالات النزاع ومحاسبة الجناة من أجل تحقيق الوقاية الفعالة واستجابة قوية تركز على الناجين.

وفي ذلك الصدد، إسبانيا تدعم بقوة عمل الرئاسة الألمانية بشأن هذه المسألة في جهودها الرامية إلى تحقيق اتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي يتضمن عناصر بالغة الأهمية مثل المساءلة وتوجيه الاهتمام إلى قضايا العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان. غير أن إسبانيا تأسف لأن قرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)

وبالتمويل الذي يمكن التنبؤ به وبناء القدرات، يمكن حشدنا لتقديم وسيلة موثوقة لتعزيز الحماية غير الرسمية على مستوى المجتمعات المحلية وآليات الاستجابة. وفي هذا الصدد، يسر مجموعة الأصدقاء إطلاعكم على أن أعضاء مبادرة شبكة القيادات النسائية الأفريقية قد اتبعوا نهجا استباقيا في الميدان في هذا الاتجاه من خلال توفير الخدمات الصحية، والدعم النفسي والمساعدة القانونية، والفرص الاقتصادية، والأشكال الأخرى من الدعم إلى ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع.

رابعا، يجب أن تستكمل جهود الحماية والإغاثة والإصلاح بالحاجة الملحة لتهيئة بيئة تمكينية لمشاركة المرأة ودورها القيادي في عمليات الوقاية والسلام والأمن والحوكمة.

وأخيرا، تود مجموعة أصدقاء شبكة القيادات النسائية الأفريقية أن تشدد على ضرورة عدم التسامح في مواجهة حالات العنف الجنسي في حالات النزاع، لأنها تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان وجريمة بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وفي حين أنه من المسلم به على نطاق واسع وجوب مساءلة مرتكبي هذه الأعمال، فإن المساءلة الجنائية عن تلك الانتهاكات لا تزال أمرا بعيد المنال، مع قلة فرص وصول الضحايا للعدالة. وخوف الضحايا من الانتقام ونبذ المجتمع فضلا عن الافتقار إلى الوصول إلى نظم العدالة وغيرها من الحواجز الهيكلية التي تعترض عملية الإبلاغ ينبغي عدم التقليل من أهميته ويجب معالجته.

وتحث مجموعة الأصدقاء الحكومات على تعزيز قدرات قطاعات العدالة والأمن للتصدي بفعالية لهذه التحديات، إذ تعمل في شراكة وثيقة مع المجتمع المحلي والمنظمات الدينية. وندعو إلى توعية الأجهزة الأمنية الوطنية، وزيادة تمثيل المرأة. وإضافة إلى ذلك، فإن العدالة الانتقالية المراعية للاعتبارات الجنسانية ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من عمليات بناء السلام وعمليات إعادة الإعمار بعد النزاع.

الهجمات على المدارس، والجامعات، والطلاب والمدرسين، والتي تؤدي إلى زيادة خطر العنف الجنسي.

ونود أن نرى اتخاذ تدابير وطنية ملموسة لردع استخدام المدارس من قبل القوات المسلحة والجماعات المسلحة، الأمر الذي يزيد من خطر العنف الجنسي ضد الطلاب والمعلمين. ونود تقديم بيانات مصنفة عن حالات العنف الجنسي التي تؤثر على إمكانية الحصول على التعليم، كشكل من أشكال الوقاية والتخفيف والمساءلة.

وفي الختام، ستواصل إسبانيا مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع في إطار جهودنا الرامية إلى القضاء على العنف القائم على نوع الجنس في كل مكان. الوقاية تبدأ في أوقات السلم، من خلال التشريعات الوطنية القوية التي يكون لها تأثير واضح رادع. ويجب أن تسفر هذه الصكوك القانونية عن دفع التعويض الفعال للضحايا، فضلا عن مقاضاة الجناة والحكم على المسؤولين منهم عن تلك الجرائم. إن الهدف النهائي هو القضاء على العنف القائم على نوع الجنس.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة ألبانيا.

**السيدة كاداري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد ألبانيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

أود أن أشكر ألمانيا على قيادتها فيما يتعلق بخطة المرأة والسلام والأمن، وعلى عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية من المجتمع المدني، الذين يقدمون منظورات مستمدة من الواقع الميداني إلى هذه القاعة.

إن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات يشكل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان، كما يمثل تحديا للأمن. وهذا التحدي مدمر بالتأكيد مثل أي سلاح مدمر. وهو يسبب معاناة لا يمكن

لا يعبر عن الحاجة إلى تقديم المساعدة للضحايا، من خلال الخدمات الصحية عدم التمييزية والشاملة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية، على النحو الوارد في القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣)، الذي نعتبر نضاهاما للغاية ونقطة مرجعية رئيسية لخطة المرأة والسلام والأمن.

وإسبانيا ستواصل تقديم الدعم المالي للمبادرات الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، وستراعي المؤشرات الجنسانية في عملية تخصيص الأموال. ونؤيد أيضا البرنامج الخاص للجنة الدولية للصليب الأحمر لمكافحة العنف الجنسي، على النحو المبين في استراتيجية العمل الإنساني للتعاون الإسباني للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٦. ونحن نطلب من مجلس الأمن أن يدرج العنف الجنسي في أنظمة الجزاءات، لأننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان ضمان التفاعل بين لجان الجزاءات والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وفي غضون شهر، ستعقد إسبانيا المؤتمر الثالث بشأن المدارس الآمنة في بالما دي مايوركا، والذي سيتناول الأثر الجنساني للهجمات على الحصول على التعليم، إذ تتعرض الفتيات والنساء بوجه خاص لهذه الهجمات. ونعتقد أن خطة المرأة والسلام والأمن وإعلان المدارس الآمنة يرتبطان ارتباطا وثيقا. وإسبانيا تدعم بقوة إعلان المدارس الآمنة، الذي يعد أداة مفيدة لتيسير الوصول الآمن إلى التعليم. ويعد من العناصر الأساسية للمشاركة الفعالة للمرأة في الحياة العامة والقضاء على العنف الجنساني. ولذلك، فإننا نحث المجتمع الدولي بأسره على إقرار إعلان المدارس الآمنة.

وعلاوة على ذلك، أكرر دعوة حكومة بلدي إلى جميع الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر الثالث بشأن المدارس الآمنة. وهدفنا من عقد المؤتمر هو أن يكون بمثابة القوة الدافعة للمزيد من التطورات. وفي هذا السياق، نطالب أطراف النزاع بإنهاء

لقد جئت من منطقة شهدت مباشرة في الماضي القريب، التركة المدمرة للعنف الجنسي عندما يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب. وهنا، أود أن أشير إلى الحالة في كوسوفو، حيث استخدم مرارا الاغتصاب الذي يستهدف المدنيين عمدا كسلاح أثناء الحرب في أواخر التسعينيات. إن أكثر من ٢٠ ٠٠٠ من الناجيات يعانين من عواقب ذلك في صمت، معزولات بسبب الوصمة والتمييز والخوف. وهن يصارعن النبذ الاجتماعي، والضرر البدني والنفسي، والآلام العاطفية. وعلى الرغم من الأدلة المادية، لم تُقدم قضية واحدة من قضايا العنف الجنسي المرتبط بالحرب إلى المحاكمة.

ونشعر بالأسف لأن التقرير الحالي للأمين العام (S/2019/280) لم يدرج كوسوفو بعد في قائمة بلدان ما بعد انتهاء الصراع التي تعاني من آثار الجرائم الجنسية، ونُهب بالأمين العام أن يدرج كوسوفو في تقاريره المقبلة. ومن شأن ذلك أن يساعد على الاعتراف بالضحايا ومكافحة التحيز والعار اللذين تواجهنهما. وأود أيضا أن أبرز خبرة كوسوفو القيمة لدعمهن كمثال جيد في المنطقة وخارجها.

إن من مسؤوليتنا الجماعية التعاون الوثيق واتخاذ إجراءات ملموسة لمنع العنف الجنسي، وحماية الضحايا وتقديم الجناة إلى العدالة. وتؤيد ألبانيا تماما توصيات الأمين العام الواردة في تقريره، وكذلك القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي قدمته ألمانيا واعتمد للتو، وهي لا تزال ملتزمة بالقيام بدورها في تنفيذ القرار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا.

**السيد نيكولا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أولا، أود أن أقدم تعازينا القلبية لشعب سري لانكا في أعقاب الهجمات التي وقعت يوم الأحد، والتي تدينها رومانيا بشدة. إن أفكارنا وصلواتنا مع أسر الضحايا.

تصورها، ويهدد الأسر والمجتمعات المحلية، ويقوض الاستقرار الاجتماعي والسياسي. إن الاعتداء الجنسي بالكيفية التي يتفشى بها، والتي تعوق المصالحة وتقوض آفاق السلام والتعمير، هو من بين أسوأ الجرائم. لقد أنشأ الاعتماد التاريخي للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إطارا معياريا عالميا قويا، وأطلق تحولا نموذجيا هاما. ومن الواضح الآن أن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح يعتبر تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

ومع ذلك، فبرغم زيادة الإرادة السياسية والجهود المبذولة، تعد وتيرة التقدم بطيئة، ولم يتضاءل العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويعد وضع حد للإفلات من العقاب، الأمر الذي لا يزال هو القاعدة، مسألة ذات أولوية. إن الرسالة التي نبعث اليوم ينبغي أن تكون واضحة: يجب عدم التسامح مطلقا إزاء الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أيضا أن تنفذ سياسات تعيد توجيه الوصمة من الضحايا إلى الجناة.

كما نقر بالدور الهام الذي يقوم به المجتمع المدني والمنظمات النسائية في توثيق الانتهاكات وتوفير الاستجابات التي تركز على الضحايا. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك شراكة الاستجابة السريعة في مجال العدالة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان العدالة والمساءلة عن العنف الجنسي.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وافقت الحكومة الألبانية على أول خطة عمل وطنية لها بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتهدف خطة العمل الوطنية إلى إدماج المنظور الجنساني في خططنا الوطنية، المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن، وتوفير إطار قانوني شامل لتعزيز وزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، وكذلك في القطاع الأمني. وقد أولي اهتمام خاص لإدماج النهج المراعي للاعتبارات الجنسانية في تدريب الأفراد المدنيين وأفراد الشرطة والأفراد العسكريين، مع التركيز بوجه خاص على منع العنف الجنسي والتصدي له.

وينبغي أن يوجه مجتمع الأمم المتحدة وجميع الدول الأعضاء الاهتمام لتحديد الجناة ومساءلتهم، والسعي من أجل العدالة، وتقديم التعويضات، وتوفير الدعم النفسي الاجتماعي للضحايا، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد، تمكين الناجيات من الإدلاء بالشهادة بشأن ذلك العنف الجنساني والممارسات الضارة الفظيعة. ونشيد خصوصا بالدور الهام الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية في هذا الصدد. وبوصف المحكمة الجنائية الدولية محكمة الملاذ الأخير، وتعد ولايتها مكتملة لولايات محاكم الدول، فإنها تؤدي دورا حاسما في مكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلق المجتمع الدولي، بما في ذلك قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

إننا نشعر ببالغ القلق إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني وما لذلك من أثر سلبي على القدرة على منع نشوب النزاعات وتسويتها، وبناء وحفظ السلام والأمن الدوليين. ومما يثير القلق حقا التخويف والأعمال الانتقامية ضد الناشطات في مجال السلام والعمالات في المجال الإنساني والعمالات في مجال الإغاثة والمدافعات عن حقوق الإنسان. إن ما يقمن به من عمل ودعم لضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات هو في كثير من الأحيان النوع الوحيد من المساعدة التي تحصل عليها من تعانين، وينبغي أن نسهم في تمكينهن من مواصلة توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك من خلال زيادة التعريف بهن في الحيز العام الأمر الذي طال انتظاره بالنسبة لهؤلاء النساء.

إن رومانيا بصفتها البلد المرشح لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، تتعهد بالتركيز على تقديم الدعم إلى أشد الفئات تضررا من العنف والأعمال العدائية، بما في ذلك ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، والعمل جنبا إلى جنب مع جميع الشركاء الحكوميين والشركاء في المجال الإنساني ومن المجتمع المدني تجاه إزالة الوصمة عنهن وإعادة إدماجهن، ومشاركتهن الكاملة في جهود بناء السلام.

وتؤيد رومانيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نضيف بعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

في البداية، اسمحوا لنا أن نشيد برئاسة مجلس الأمن على مبادرتها باستضافة هذه المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونحيي وجود اثنين من الحائزين على جائزة نوبل للسلام، السيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكوغي، ومحامي حقوق الإنسان والناشطين المتزمين بوضع حد للعنف الجنسي والجرائم ذات الصلة كأسلحة للحرب. إن جهودهم الحثيثة المتعلقة بالتكلم والتصرف ضد الممارسات البغيضة التي تستهدف النساء والفتيات المتضررات من الصراعات ينبغي أن تكون مصدرا إلهاما بينما نسعى بصورة جماعية من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين.

ويجب وضع حد لآفة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس في حالات الصراع. إن هذه الأساليب الرهيبة من أساليب الحرب لا تؤثر على النساء والفتيات فحسب، بل على مجتمعات بأكملها، مما يترك ندوبا دائمة، ظاهرة وخفية على حد سواء، بالنسبة للعديد من الأجيال المقبلة. ويوفر الإسترقاق والإتجار بالضحايا مصدرا تمويل للخلايا الإرهابية والجناة الآخرين، مما يتيح مواصلة هذه الأعمال البغيضة، في حين يغدو الأطفال الموصومون والمهمشون المولودون إثر الحمل الناجم عن الاغتصاب عرضة للتحجيد بوجه خاص في سن مبكرة جدا من جانب الجماعات المسلحة، ومن ثم الحفاظ على دائرة دائمة للعنف وانعدام الأمن.

ويوضح تقرير الأمين العام (S/2019/280) أن حقائق من قبيل نقص الإبلاغ وانتشار الجهات الفاعلة من غير الدول كجناة رئيسيين، تؤثر إلى حد كبير على نجاح الجهود الرامية إلى مكافحة تلك الجرائم، وتضعف تماما ثقة الضحايا بأنهن سيحصلن على التعويضات المناسبة، على الإطلاق.

باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن، وممثلة دولة قطر، بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية.

صور المتكلمون في جلسة اليوم حالة مأساوية ومدمرة. إذ لا يزال العنف الجنسي الذي ترتكبه الجماعات المسلحة غير التابعة للدول والقوات الحكومية، يسود حالات النزاع، وكثيرا ما يستخدم بصورة منهجية كأسلوب من أساليب الحرب والإرهاب. ومن المحزن أنه على الرغم من الجهود المبذولة، لم يتسن القضاء على تلك الجريمة التي تنتهك أبسط مبادئ الكرامة الإنسانية. ولذلك يجب أن نقوم بعمل فعال لمكافحة هذا العمل. ويشمل القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي اقترحتته ألمانيا، طائفة واسعة من الأحكام التي ستمكن من إحراز تقدم في مكافحة العنف الجنسي وبث الروح مجددا في خطة المرأة والسلام والأمن. ولهذا السبب اختارت أوروغواي المشاركة في تقديم القرار.

إن أنجع وسيلة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع هي من خلال الوقاية. والقاسم المشترك بين العنف الجنسي أنه يجد أرضا خصبة حيثما كانت هناك أزمات من عدم المساواة والتمييز قائمة من قبل. ولذلك يجب على الدول أن تتخذ تدابير لتعزيز احترام حقوق الضحايا وتعزيز فرص الحصول على التعليم والعمل وعمليات صنع القرار للمرأة.

تعتقد أوروغواي أن ذلك يتطلب بذل جهود مستمرة لتعزيز التقدم، بما في ذلك من جانب البلدان المسالمة. إن أوروغواي إذ أخذت ذلك في الاعتبار، أقرت مؤخرا قوانين تتعلق بالاتجار بالبشر، والعنف الجنسي، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، فضلا عن رعاية الضحايا وتوعيتهم. ستدرج جميع هذه المسائل في خطة العمل الوطنية المقبلة بشأن المرأة والسلام والأمن، التي ستحدد أيضا أهدافا جديدة في المستقبل. وعلاوة على ذلك، ستقدم أوروغواي في عام ٢٠٢٠ تقريرها الدوري العاشر إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

إن وجود المرأة في عمليات حفظ السلام كثيرا ما يبرهن على أنه عنصر أساسي في بناء الثقة وإقامة العلاقات الإيجابية والتعاون القوي مع المجتمعات المحلية المتضررة، ولا سيما في صفوف أكثر الفئات عرضة للخطر، بمن فيهن من يرجح تعرضهن للعنف الجنسي. إن صورة المرأة كحامية والتي غالبا ما ترتبط بالطمأنينة والتعاطف، وقدرتها على سد هذه الفجوة في احتياجات المجتمعات المحلية التي تخدمها، تعد ميزة كبرى. وتفخر رومانيا بأن لديها سبع موظفات تشاركن في عمليات السلام في الوقت الحاضر.

وبينما نعمل من أجل اعتماد خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، فإننا نكرس اهتماما خاصا للتوعية، وتزويد جميع الأفراد العسكريين الذين سيتم نشرهم في عمليات حفظ السلام بالمعارف والمهارات ذات الصلة بشأن المسائل الجنسانية، فضلا عن كفاءة التقييد بمبادئ كيغالي المتعلقة بحماية المدنيين، وتلك الواردة في اتفاق الأمم المتحدة الطوعي المعني بالقضاء على الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما.

واليوم، يشرفنا أن نقدم سلسلة من الالتزامات التي قررت رومانيا تحملها من منظور الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في العام المقبل، أثناء المناسبة الخاصة الرفيعة المستوى التي تعقد على هامش هذا الاجتماع.

وكما هو الحال دائما، نحن على استعداد لبذل قصارى جهودنا وتقديم أقصى ما لدينا للنهوض بقضية المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد بيرموديس ألفاريس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكر ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. وتؤيد أوروغواي البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل كندا،



أما مجلس الأمن، فله دور أساسي يؤديه. ويجب عليه أن يستخدم جميع الأدوات المتاحة له للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، وضمان النظر في الموضوع في لجان الجزاءات التابعة له، وإدراج أسماء مرتكبي هذه الجرائم في قوائمها بصورة منهجية. ويجب عليه أيضا أن يحيل هذه القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية وأن يدرج منع وقوع هذه الجرائم في ولايات بعثات السلام التي يصدر تكليفا بها.

لقد وضعت أوروغواي حتمية التعاون مع مجلس الأمن قدر المستطاع من أجل ضمان حسن سير عمليات السلام، بما في ذلك تدريب القوات قبل نشرها في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، مع التركيز على حماية الأطفال وعلى العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

ترى أوروغواي أنه سيكون من المفيد القيام بالمزيد من العمل المتضافر من جانب مختلف هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها وآلياتها في إطار صلاحيات كل منها لتعزيز مبادرات البحث وضمان المساءلة.

في الختام، إن الروايتين المؤثرتين للسيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكويغي بمثابة إخطارين يجسدان صورة حية ومباشرة للسبب الذي يدفعنا جميعا إلى الوفاء بمسؤوليتنا عن مكافحة العنف الجنسي بجميع أشكاله. فنظير كل قصة مروعة، هناك العديد من القصص الصامتة عن ضحايا مجهولين ينتظرون منا وضع حد لتلك الجرائم. لقد حان الوقت لنبين لهم أنهم لا ينتظرون عبثا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد اريبيتر (كندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أذكر أنني سأدلي ببيانين اليوم. سيكون الأول بالنيابة عن مجموعة من البلدان والثاني بصفتي الوطنية.

عندما تفشل الوقاية، من الأساسي أن تنزود الدول بآليات فعّالة تمكن من تعافي الضحايا. وعلى وجه الخصوص، يجب عليها تقديم المساعدة الطبية التي تشمل خدمات الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة، مثل الحصول على وسائل منع الحمل في حالات الطوارئ، والإنهاء الآمن للحمل، والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسبة وعلاجه، فضلا عن الرعاية النفسانية التي تمكن الضحايا من التعامل مع الصدمة. ويجب أيضا توفير برامج لإعادة الإدماج الفعّال في المجتمع.

ينبغي أن تركز جميع هذه التدابير على الضحايا وأن تلي الاحتياجات المحددة لمختلف الفئات، مثل النساء والفتيات والرجال والفتيان الذين وقعوا ضحايا للعنف الجنسي، والأطفال المولودين جراء الحرب، واللاجئين، والمجتمعات المهمشة والمحرومة، بما في ذلك المثليات، والمثليين، ومزدوجي الميل الجنسي، ومغايري الهوية الجنسية، وحاملي صفات الجنسين، وهي مجموعة معرضة بشكل خاص لهذا النوع من العنف. أما المساءلة فتلك أولوية أخرى. ويجب على الحكومات أن تبذل جهودا لتعزيز نظمها القضائية وضمان مقاضاة مرتكبيها، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، وأن تعزز الإبلاغ عن هذه الجرائم.

هناك عدد قليل جدا من الأسلحة التي لها نفس القدرة التدميرية والأثر المدمر على الهياكل الاجتماعية لكونها تنطوي على العنف الجنسي. ولذلك يجب أن نعالج المسألة معا. وتقع على عاتق الدول المسؤولية الرئيسية عن منع العنف الجنسي، ولكن خطورة هذه الجرائم وأسبابها المعقدة وعواقبها الخطيرة والمستمرة تتطلب دعم المجتمع الدولي.

تقدر أوروغواي الدور الأساسي لمنظمات المجتمع المدني التي تساعد الضحايا، وتدين بشدة التهديدات والهجمات التي تُرتكب ضدهم. ويود بلدي أيضا أن يُعرب عن تأييده للعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريقها المتفاني.

نكرر نداءنا لمجلس الأمن بأن يدمج ويطبق بصورة منهجية وصريحة مكافحة العنف الجنسي كميّار متضمن في نظم جزاءات الأمم المتحدة، حيثما تُرتكب هذه الجرائم باستمرار. ونؤكد من جديد أنه لا ينبغي منح العفو لمرتكبي العنف الجنسي، بل ينبغي حظر العنف الجنسي صراحة بموجب أحكام وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

في جميع الجهود التي نبذلها لضمان المساءلة، يجب ألا تغرب عن باننا احتياجات وحقوق الناجين من العنف الجنسي في حالات النزاع. وكنقطة انطلاق، ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تركز بقدر أكبر على الاستماع إلى مختلف أصوات الناجين، فضلا عن التعاون مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل للتصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة. ويساعد هذا النهج على تمكين الناجين، وتحديد الحواجز التي تقف أمام المساعدة والعدالة، وتجنب المزيد من الضرر، وتحسين استجابتنا الجماعية والمساءلة.

إن العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان يعتبر أيضا تعبيراً عن عدم تكافؤ المعايير الجنسانية. ويجب أن تراعي الاستجابات التحرية والهويات والاحتياجات المتنوعة المتداخلة لجميع الضحايا والناجين.

لا بد أيضا من بذل مزيد من الجهود على جميع المستويات لضمان حصول الناجين من العنف الجنسي والأطفال المولودين نتيجة الاغتصاب على الخدمات الصحية الشاملة وغير التمييزية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، والرعاية النفسانية، والاجتماعية والقانونية، وسبل العيش، ودعم الخدمات المتعددة القطاعات الأخرى، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمعوقين، وذلك تماشيا مع القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣).

وكجزء من جهودنا الرامية إلى كفالة المساءلة وتوفير الدعم للضحايا، نود التشديد على أهمية تقديم التعويضات لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح.

يسرني أن أتكلم بالنيابة عن ٥٥ دولة عضوا، تمثل جميع المجموعات الإقليمية الخمس للأمم المتحدة.

في الذكرى السنوية العاشرة لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، نشيد بالعمل الحيوي الذي اضطلعت به السيدة باتن، ونتعهد بتقديم دعمنا الكامل لمكتبها.

مازلنا نشعر بالسخط إزاء استمرار وانتشار العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، الذي ترتكبه الدول والجهات الفاعلة من غير الدول. العنف الجنسي في حالات النزاع ليس أمرا محتوما وهو عمل غير مقبول أبدا. ونشدد على أن مناخ الإفلات من العقاب يثبط الإبلاغ، ويقوض المساعدة ويحبط المزيد من الانتهاكات. ولذلك، نشعر بقلق بالغ لأنه على الرغم من الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي من قبل جماعات مثل داعش وجماعة بوكو حرام، لم تجر إدانة أي من أفراد هذه الجماعات بارتكاب جرائم العنف الجنسي.

إن المسؤولية عن مكافحة الإفلات من العقاب تقع على عاتقنا نحن الدول الأعضاء. فالتصدي للعنف الجنسي ومنعه التزام أساسي بخطة المرأة والسلام والأمن. ويجب أن نكفل اتخاذ ترتيبات قانونية ومؤسسية قوية للتصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، وأن نتخذ خطوات للتحقيق مع الجناة ومحاکمتهم.

بما أن المعلومات شرط أساسي مسبق للمساءلة، فإننا ندعم الجهود التي تركز على الناجين لتوثيق العنف الجنسي والإبلاغ عنه في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع بشكل أكثر انتظاما. وفي هذا الصدد، نحض الأمين العام على كفالة إدراج الخبرة الفنية في المجال الجنساني وفي مكافحة العنف الجنسي في الإجراءات الدولية، مثل آليات التحقيق، ولجان التحقيق، وبعثات الأمم المتحدة لتقصي الحقائق، ولجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن.

ومثلما نسعى إلى منع العنف الجنسي والجنساني على المستوى الوطني، فإننا ندعم أيضا الجهود المبذولة في جميع أنحاء العالم. وفي ميانمار، نعمل مع اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان على إزالة الحواجز المنهجية التي تعترض الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ندعم عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تزويد ضحايا العنف بالدعم القانوني والطبي والنفسي الاجتماعي. وعلى مدى العامين القادمين، ستقوم كندا الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنساني في حالات الطوارئ. نحن نعمل أيضا على تعزيز المساواة على الصعيد العالمي. وتغيير القوانين بالفعل، ولو ببطء شديد. وفي الوقت نفسه، فإن عجز الأطر القانونية الوطنية القائمة عن التعامل مع هذه الجرائم، لا يقلل بأي حال من خطورتها. وفي هذه الحالات، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا بأنه تقع على عاتقنا المسؤولية القانونية والأخلاقية الجماعية عن اتخاذ الإجراءات.

(تكلم بالإنكليزية)

ولا ينبغي للافتقار إلى الإرادة السياسية، بما في ذلك في المجلس، أن يتيح الإفلات من العقاب. وينبغي الإقرار بأوجه القصور في النظم القائمة ومعالجتها، واتباع نهج بديلة. فعلى سبيل المثال، تدعم كندا نشر خبراء من خلال هيئة الأمم المتحدة للمرأة بهدف ضمان المساواة عن الجرائم الجنسية والجنسانية في ميانمار وسورية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وبوروندي واليمن ومالي. فعمليات النشر هذه تحدث تغييرا. وقد ساهم خبراء العنف الجنسي والجنساني المنتشرون في بعثة تقصي الحقائق الدولية المستقلة في ميانمار بدعم من كندا، بشكل مباشر في الاستنتاج بأن العنف الجنسي والجنساني في ولايات كاشين وشان وراخين في ميانمار، يصل إلى حد جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وعلى الرغم من أهمية هذا العمل، فإننا نعلم أنه ليس بالأمر السهل. لقد واجه دعم كندا لجمع الأدلة

ختاما، يشكل العنف الجنسي في حالات النزاع جزءا من سلسلة متصلة من أعمال العنف، بما في ذلك في زمن السلم، التي يغذيها عدم المساواة بين الجنسين. ونعتقد أن التمييز الجنساني المنهجي، مثل استبعاد المرأة من الحياة السياسية والتهميش الاقتصادي، وكذلك العادات والنظم القانونية التمييزية، كل ذلك يفضي إلى ارتكاب أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع. ويجب على أي جهد جاد لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع ومعالجته أن يتجاوز الأعراض المباشرة وأن يتصدى لأوجه عدم المساواة الهيكلية نفسها. وينبغي أن يشمل هذا النهج حماية المدافعات عن حقوق الإنسان اللاتي يتعرضن هن أنفسهن للهجوم.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أتناول الآن بضعة نقاط إضافية بصفتي ممثل كندا. تكتسي مناقشة اليوم أهمية كبيرة بالنسبة لبلدي. فتضع سياسة كندا الخارجية بخصوص النساء الاعتبارات الجنسانية في صميم المشاركة العالمية، والسبب بسيط. لأن الأدلة دامغة. إن دعم المساواة بين الجنسين هو أفضل سبيل لبناء عالم أكثر سلما وازدهارا وشمولا للجميع. ومن المؤسف أن مقدمي الإحاطات الإعلامية للمجلس اليوم قد أكدوا ما نعرفه بالفعل. وينتشر العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع. وتشكل النساء والفتيات المثليات والمتحولون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين وغيرهم من أفراد الفئات المهمشة، أهدافا لهذا العنف. ولن يتغير ذلك إلا ببذل جهود متضافرة وبلدي ليس بمنأى عن هذه الآفة. في كندا، عمل التمييز المزدوج الذي تتحمله نساء وفتيات الشعوب الأصلية على زيادة مستويات العنف الجنسي والجنساني. وفي إطار منتدى الأمم المتحدة الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية الذي يعقد هذا الأسبوع، أود أن أؤكد التزام حكومة بلدي القوي بمعالجة هذه المسألة.

وضمن قيام الدول الأعضاء بتعزيز تشريعاتها الوطنية لحماية الضحايا من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين.

كما تأسف كندا بشدة لتعذر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الإشارة في القرار إلى حقوق الصحة الجنسية والإنجابية. ولا ينبغي لمجلس الأمن أن يتراجع عن الاستنتاجات التي توصل إليها بنفسه في السنوات الأخيرة. ولا يمكن لخطوة واحدة إلى الأمام أن تنطوي على خطوتين إلى الوراء. ولكي نكون واضحين، فإن حقوق الصحة الجنسية والإنجابية ضرورية لاستقلالية للمرأة وحقوق الإنسان. وهذا أمر صحيح الآن كما كان عندما نظر المجلس في هذه المسألة في وقت سابق. لا يمكننا تعزيز المساواة بين الجنسين، ومعالجة العنف الجنسي في حالات النزاع أو تنفيذ نهج يركز على الضحايا دون ضمان حقوق الصحة الجنسية والإنجابية.

وإذا تم انتخاب كندا لعضوية مجلس الأمن كعضو غير دائم للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، فسوف نكون ملتزمين التزاماً راسخاً بمواصلة النهوض بهذه الخطوة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

**السيد بيردير (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية):** نود أن نشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة اليوم.

تؤيد الأرجنتين البيان الذي أدلى به للتو ممثل كندا بالنيابة عن أصدقاء القرار ١٣٢٥، وأود أن أدلي ببضعة ملاحظات بصفتي الوطنية.

في البداية، نرحب بالجهود الإيجابية التي بذلتها الدول والأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني المحلي والدولي في السنوات الأخيرة لمنع العنف الجنسي والتصدي له.

على الجرائم التي ارتكبتها تنظيم داعش في العراق وسورية، عدداً من التحديات. ويعبر الضحايا والشهود عن خيبة أمل مشروعة ومتنامية إزاء التأخير في تحقيق العدالة، فضلاً عن شعورهم بالإرهاق النفسي لاضطرارهم إلى تشاطر تجاربهم بشكل متكرر مع وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية.

إن الدعم الدولي لهيئات التحقيق التي توثق العنف الجنسي أمر أساسي، ولكن يجب أن ندرك مسؤولياتنا إن كنا نريد الحلولة دون تعرض الضحايا للعنف مرة أخرى. ويجب علينا جميعاً أن نستمر في ضمان أن تنعكس أصوات الضحايا وأسرهم بشكل كامل في الجهود التي نبذلها. ويتوقع جميع ضحايا العنف الجنسي والجنساني اتخاذ إجراء ما. إنهم يتوقعون المساءلة وتحقيق العدالة، وبندل جهود أفضل في مجال المنع. وهم على حق. وأنا أتوقع الشيء نفسه، وأظن أن أعضاء المجلس يتوقعون ذلك أيضاً. ويتضمن القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) الذي اتخذ اليوم، العديد

من العناصر المهمة، ونشيد بألمانيا على جهودها الدؤوبة. ومع ذلك، نشعر بخيبة أمل لأنه لم يتناول تهمتين على الأقل. ونحث المجلس على الاعتراف صراحة بأن المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين يمثلون أهدافاً للعنف الجنسي في النزاعات، بسبب ميلهم الجنسي أو هويتهم الجنسية تحديداً. وهذا الاضطهاد ليس بالأمر الجديد.

فقد استُهدف دائماً المثليون جنسياً، الذين وصمهم النازيون بالمثلاثات الوردية، وألقى بهم تنظيم داعش من فوق المباني.

وتعمل حالات النزاع المسلح على تضخيم التمييز ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين، الأمر الذي يمكن أن يتجلى من خلال العنف الجنسي. وعلى الرغم من أن هذا الاضطهاد للأسف قائم منذ

أجل طويل، فإن الأمر الجديد هو التوقعات المتزايدة باتخاذ إجراءات ملموسة. وكما أوضح زميلي ممثل أوروغواي للتو، فإن ثمة حاجة إلى بذل جهود أكبر لرصد هذا العنف والإبلاغ عنه،

وفي هذا الصدد، ترحب الأرجنتين باتخاذ المجلس قبل بضع دقائق القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). غير أننا نأسف لأوجه قصور النص بشأن بعض المسائل ذات الأهمية بالنسبة لبلدي.

لا تزال الأرجنتين تؤيد بقوة الجهود التي يبذلها الأمين العام ومكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونرحب بأحدث تقرير للأمين العام (S/2019/280)، ونتشاطر تماما توصياته بأن تتعهد جميع الدول والجهات من غير الدول بالتزامات محددة تهدف إلى منع ومكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وفي الوقت نفسه كذلك، تعزيز الوقاية من خلال دعم الجهود الرامية إلى كفالة المسؤولية الجنائية للجناة ووصول الضحايا إلى العدالة. إن الاستخدام المتزايد للعنف الجنسي والتهديد به من جانب مختلف الدول والجهات الفاعلة المسلحة من غير الدول ضد فئات معينة، يمثل جرائم دولية خطيرة للغاية يجب منعها والمعاقبة عليها ضمن إطار قانوني صارم، يستخدم الأدوات والآليات القائمة، بما في ذلك نظم جزاءات مجلس الأمن، التي ينبغي أن تدرج العنف الجنسي باعتباره معيارا محددًا لفرض الجزاءات وإحالة القضايا إلى ولاية المحكمة الجنائية الدولية.

إننا نقدر تقديرا عاليا شراكة الآلية تلك مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي تضمن إشراك المختصين في الشؤون الجنسانية في التحقيق في الجرائم. وقد اعتمدنا على المستوى الوطني، في عام ٢٠٠٩، قانون حماية شامل لمنع العنف ضد المرأة والمعاقبة عليه والقضاء عليه. وأطلقنا في عام ٢٠١٦ خطة عمل وطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه وتقديم المساعدة للمرأة، الأمر الذي يجسد الإرادة الحازمة للسلطة التنفيذية لإعمال حق جميع الأشخاص في العيش حياة خالية من العنف، وتكون تلك السياسة بمثابة سياسة عامة للدولة. وعلى المستوى الدولي، فإننا نؤكد من جديد التزامنا بسياسة عدم التسامح المطلق للأمم المتحدة مع حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وفي هذا الصدد، انضمنا مع أكثر من ٨٠ دولة إلى الميثاق الطوعي لمنع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

في الختام، أود أن أبرز الدور الهام لإعلان المدارس الآمنة، وهي مبادرة تقودها النرويج والأرجنتين. وندعو الدول إلى إقرار هذا الصك غير الملزم، الذي يقر بمختلف العقوبات التي تؤثر على التعليم أثناء النزاعات المسلحة ويضع التزامات لتحسين الحماية المقدمة للطلاب والمؤسسات التعليمية وموظفيها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل ناميبيا.

**السيد غيرتزي (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. كما أود أن أشكر ألمانيا على التزامها القوي بدعم الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

نعتقد أن أحد السبل الرئيسية لمنع العنف الجنسي يكمن في معالجة عوامل الخطر والظروف الأساسية التي تضع المرأة ومختلف الجماعات الأخرى في حالات من الضعف الشديد، وفي الوقت نفسه تكتسي الإجراءات والجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات على اختلاف مشارهن بنفس القدر من الأهمية.

وفيما يتعلق بالوصول إلى العدالة والمساءلة عن جرائم العنف الجنسي، من الأهمية بمكان التشجيع على زيادة التعاون وتبادل الممارسات الجيدة في مجال البحوث والمساعدة القانونية. إن الأرجنتين عضو في آلية التعاون الدولي للاستجابة السريعة

بذل جهود أكبر لضمان إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

لقد اتخذ الاتحاد الأفريقي موقفا قويا إزاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وأكد التزامه الكامل بالقضاء على العنف الجنسي والجنساني في القارة الأفريقية. وفي عام ٢٠١٨، صادق الاتحاد الإفريقي والدول الأعضاء فيه على سياسة الاتحاد الأفريقي بشأن منع ومكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات دعم السلام. وتهدف السياسة بوجه خاص إلى تعزيز مشاركة القيادة والإدارة والأدوار والاستجابات لمواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين. كما التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي باستخدام عدد من الأدوات التي طورتها الهيئة. ويشمل ذلك، البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٣، والإعلان الرسمي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا، الذي تم اعتماده في عام ٢٠٠٤. وقادت مديرية المرأة والشؤون الإنسانية والتنمية ومكتب المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن عملية تفعيل مختلف تلك الصكوك. وعلى نطاق أوسع، ساهمت شراكة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وخاصة في مجال المرأة والسلام والأمن، في تعزيز تلك الشراكة والعمل الجاري في هذا المجال.

وداخل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، لا يزال شعب جمهورية الكونغو الديمقراطية يواجه العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويحدد تقرير الأمين العام بوضوح خطورة هذه الجرائم وعددها. وفي عام ٢٠١٨، قامت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتوثيق ١٠٤٩ حالة من حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ولا شك أن هناك حالات أخرى كثيرة لم يتم الإبلاغ عنها. ويعمل لواء التدخل الذي نشرته الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تحت إشراف بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية

وأشكر جميع المتدخلين على إحاطاتهم الإعلامية المفصلة والشاملة. إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي ستدلي به السيدة فاطمة محمد، المراقبة الدائمة عن الاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، وكذلك نائبة الممثل الدائم لكندا، التي تكلمت باسم مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

وبينما نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، يذكّرنا أحدث تقرير للأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280) بأنه بينما حصلت نقلة نوعية في كيفية معالجة المنظمة والحكومات لتلك الجرائم، إلا أنه هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به في الميدان. فيجب ضمان المساءلة عن تلك الجرائم. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام، فإنها لا تزال "أمرًا بعيد المنال" (S/2019/280، الفقرة ٢٢). ويشير التقرير كذلك إلى أنه:

"في معظم البلدان، يعرب الضحايا عن إحجامهم عن الإبلاغ عما مروا به من تجارب، وذلك بسبب الوصم، والخوف من الانتقام، والرفض من جانب أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وانعدام الثقة لديهم في الحصول على استجابات في المجالين القضائي وغير القضائي" (المرجع نفسه).

ويجب أن يتغير ذلك. ويجب أن يأتي أوان التغيير العملي، أولاً وقبل كل شيء، من الدول الأعضاء. ويجب أن تقوم المنظمات الدولية والإقليمية أيضاً بدورها. علاوة على ذلك، يمكن أن تضطلع منظمات المجتمع المدني بدور توجيهي، نظراً لوجودها في الميدان، وتواصلها مع الضحايا والجناة. ويجب أن يكون النهج الذي يركز على الضحايا في صلب برامجنا وتدخلاتنا واستثماراتنا. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، ينتج عن العنف الجنسي عواقب متعددة على الضحايا وأسرهم. وغالباً ما يحتاجون إلى رعاية صحية فورية تنقذ حياتهم. كما يجب

وحماية مستقبلهم لتمكينهم من الإسهام بنجاح في إعادة بناء بلدانهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل إيطاليا.

**السيد ستيفانييلي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية):** إننا نؤيد البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلت به في وقت سابق ممثلة كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء المرأة والسلام والأمن.

ونرحب بمناقشة اليوم المفتوحة ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم. ويسعدنا أن نرى استمرار مشاركة مجلس الأمن في التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وخطوة المرأة والسلام والأمن الأوسع نطاقاً، بعد مرور ١٠ سنوات على إنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونشيد أيضاً بمبادرة الرئاسة الألمانية وجهودها التي أدت اليوم إلى اعتماد القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). الذي يمثل بالفعل خطوة أخرى في مواجهة آفة العنف الجنسي في النزاعات، رغم أننا، على غرار الدول الأعضاء الأخرى، نأسف لأنه لم يكن بالإمكان الاتفاق على نص أكثر شمولاً وطموحاً.

وتمثل المسألة قيد المناقشة اليوم أولوية قصوى بالنسبة لإيطاليا. وفي عام ٢٠١٧، كانت في صميم ولايتنا في مجلس الأمن ورئاستنا مجموعة الدول السبع، ونحن ملتزمون بإيلائها بالغ اهتمامنا، ونخطط لاتخاذ المزيد من المبادرات في ضوء الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

إن الصورة التي رسمها تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٩ (S/2019/280) لا تزال، للأسف قائمة. فالجرائم الجنسية لا تزال تُستخدم كجزء من استراتيجية حرب عالمية من قبل الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول، ولا تزال الدول تواجه انتكاسات عند ممارسة مسؤوليتها عن حماية مواطنيها. ورغم إحراز بعض

الكونغو الديمقراطية وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، على مكافحة العنف الجنسي والقضاء عليه في النزاعات، ولا سيما من خلال تدريب القادة وضباط الأمن في مجال منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

واعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠٨ بروتوكولا بشأن المساواة بين الجنسين وتحقيق التنمية. ويحدد البروتوكول ستة أهداف بعينها، لا سيما الحاجة إلى سن وإنفاذ التشريعات التي تحظر جميع أشكال العنف الجنساني، والحاجة إلى ضمان أن تنص القوانين المتعلقة بالجانب الجنساني على إجراء اختبارات شاملة والعلاج والرعاية لضحايا الاعتداءات الجنسية. ويتم تحديث مقياس البروتوكول الجنساني للجماعة، سنوياً بواسطة تحالف بروتوكول الجماعة الخاص بالجوانب الجنسانية، الذي يقيس نجاح تلك الالتزامات الستة على مستوى الدول الأعضاء.

لقد عززت ناميبيا على مر السنين القوانين المتعلقة بالعنف الجنساني، ووافقت وزارة الصحة مؤخراً على كتيب طبي جديد للضحايا الذين تعرضوا للعنف من جانب شريك حميم و/أو العنف الجنسي، وسيتم إصداره لتوزيعه قريباً. وسيتم استخدام الكتيب من قبل العاملين في المجال الطبي والأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين ووكالات إنفاذ القانون وغيرهم، لمساعدة وتحسين الخدمات المقدمة للضحايا والناجين.

### إن الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥

(٢٠٠٠) في العام القادم ينبغي أن تحفزنا على مضاعفة جهودنا لتعزيز منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له، وتعزيز مفهوم العدالة والمساءلة المتمركز حول الضحايا، ومعالجة الأسباب الجذرية لتلك الانتهاكات. وغالباً ما يكون ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات من الشباب والشابات. وهم يمثلون مستقبل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي والعديد من البلدان الأخرى. ويجب علينا ضمان

وينبغي أن يكون التوصل إلى تمثيل أقوى للإناث في بعثات الأمم المتحدة إحدى الأولويات من أجل تيسير الحوار مع السكان المحليين وتشجيع الضحايا على التكلم وتعزيز تنفيذ الولاية، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. ومن المهم في الوقت نفسه، مساعدة البلدان التي تشهد حالات النزاع على إصلاح نظمها القضائية وتعزيز سيادة القانون وآلياتها المعنية بالمساءلة. وأود أن أذكر في هذا الصدد أن إيطاليا ستستضيف، في روما في أواخر أيار/مايو، المؤتمر التحضيري لاستعراض الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

وكذلك نتفق مع ضرورة توفير الدعم الملائم لإعادة إدماج ضحايا الاعتداء والاستغلال الجنسيين. والتزامنا في هذا الصدد، موثق توثيقاً جيداً، إذ أن إيطاليا هي أكبر المساهمين في الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وهي تدعم المبادرات الأخرى في هذا المجال. وأخيراً وليس آخراً، يشكل إشراك عناصر المجتمع المدني، كذلك، عنصراً أساسياً في تحقيق نتائج مستدامة، وقد استمعنا إلى تجسيد واضح لذلك في مداخلات مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

وأود أن أختتم كلمتي بإعادة تأكيد التزام إيطاليا القوي بخطة المرأة والسلام والأمن، وفي هذا السياق، بمنع ومعالجة العنف الجنسي في حالات النزاع. وسنواصل دعم عمل الأمين العام وممثلته الخاصة للسعي إلى تحقيق نتائج أفضل وملموسة بصورة متزايدة في هذا المجال.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

**السيد فاكينوتي (سويسرا) (تكلم بالفرنسية):** تشكر سويسرا ألمانيا على دورها القيادي في السعي إلى مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وتعزيزها في سياق هذه المناقشة المفتوحة والذكري السنوية العشرين، التي تحل العام القادم، لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعرب، بشكل خاص، عن امتناننا

التقدم في بعض البلدان، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لضمان المساواة، وكذلك الامتثال لقرارات مجلس الأمن على نطاق أوسع.

وفي ضوء تلك الخلفية، فإن إيطاليا مستعدة لدعم التوصيات الأفقية التي قدمها الأمين العام.

إننا نؤيد، بصفة خاصة، إدراج العنف الجنسي كمعيار تحديد تلقائي ومستقل في جميع نظم الجزاءات ذات الصلة. وكذلك نرى أنه ينبغي لعمل مجلس الأمن أن يستفيد من مشاركة أكثر منهجية للمحكمة الجنائية الدولية، مع حصول مكتب المدعية العامة على الموارد اللازمة لإجراء التحقيقات على وجه السرعة. وعندما تكون المحاكم الوطنية أو الدولية غير قادرة على اتخاذ إجراء، ينبغي لمجلس الأمن أن ينشئ آليات دولية لتقصي الحقائق من أجل إجراء تحقيقات مراعية للاعتبارات الإنسانية وضمان جمع الأدلة والحفاظ عليها.

إن التصدي للأسباب الجذرية للعنف أمر أساسي حقاً، إذ أن منع العنف الجنسي المنهجي يبدأ في أوقات السلم، حيث ينبغي تعزيز القوانين الوطنية لتكون قوية بما فيه الكفاية لمنع الميل إلى التساهل في زمن الحرب. ونحن بحاجة إلى تغيير النموذج استناداً إلى تفكيك هذه القواعد، بما في ذلك تلك القائمة على السلطة الأبوية التي تشكل أساساً للعنف، إلى ترسيخ ثقافة كاملة للمساواة بين الجنسين، يمكن أن تكفل المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات في عملية صنع القرار. وينبغي لعملنا أن يسترشد باتباع نهج شامل ومتعدد التخصصات، بهدف حظر أي شكل من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الممارسات الضارة. ويظل التدريب يشكل عنصراً أساسياً في جهودنا وينبغي أن يشمل طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، بمن في ذلك الشباب والقادة والوحدات العسكرية والشرطية والموظفون المدنيون.



ولذلك، فإننا ندعو إلى اتباع نهج شامل لرعاية ضحايا العنف الجنسي، بمن فيهم الأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب. ويجب أن نكفل أن تركز أي استجابة على حقوق واحتياجات جميع الضحايا، بما في ذلك حقوقهم المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وأن يعاملوا بكرامة واحترام. ويجب أن تشمل كل الاستجابات خدمات طبية ونفسية واجتماعية، وأن تيسر وتعزز، في الوقت نفسه، إدماج الضحايا في مجتمعاتهم المحلية وفي الهياكل الاجتماعية.

ثالثاً، تشعر سويسرا بالقلق إزاء إفلات مرتكبي العنف الجنسي في النزاعات الوطنية والدولية من العقاب. ونؤيد، بصفة خاصة، الجهود التي تبذلها المحكمة الجنائية الدولية ومدعيها العامة لكفالة مساءلة مرتكبي الجرائم الجنسية والجنسانية عن أفعالهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا.

**السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تقديري للرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. وأود كذلك أن أشكر الممثلة الخاصة براميل باتن، وممثلي المجتمع المدني على شهادتهم المؤثرة.

ويجدر بالذكر أن أوكرانيا تؤيد البيان الذي سيبدلي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ومن المؤسف أن بعد ما يقرب من ٢٠ عاماً على اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، لم تُحقق جميع أهداف خطة المرأة والسلام والأمن. إن الواقع المأساوي للعنف الجنسي ضد الرجال والنساء والفتيات والفتيان لا يزال يشكل جزءاً من نسيج كل النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عما إذا كانت داخلية أو خارجية الطابع. لقد اتخذ مجلس الأمن، منذ إنشاء ولاية مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف

لمقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح على جهودهم المتميزة في هذا المجال.

وترحب سويسرا بالمبادرة الألمانية بعرض القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، وهو قرار جديد بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، يهدف إلى تعزيز آليات الرصد والمساءلة مع السعي إلى اتباع نهج يركز على الضحايا. ويساور سويسرا القلق إزاء ضعف الصيغة المتفق عليها بشأن مسائل رئيسية.

وتعيد سويسرا تأكيد المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء عن حماية الرجال والنساء والأطفال من العنف الجنسي والاغتصاب. ويجب على أي استجابة أن تتصدى من باب الأولوية لاحتياجات وحقوق الضحايا، وأن تعمل على منع الانتهاكات والاعتداءات ومساءلة مرتكبي تلك الجرائم. وثمة ثلاثة جوانب تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا.

أولاً، إن العنف الجنسي ليس فقط سمة من سمات النزاعات المعاصرة؛ إنه كذلك يندرج بها. فكلما ارتفع معدل العنف الجنسي في مجتمع ما، زادت احتمالات اللجوء إلى استخدام العنف في حالات النزاع. ويأتي عدم المساواة بين الجنسين والتمييز في صميم العنف الجنسي. ولذلك، تتطلب مكافحة تلك الآفة إدماج وتمكين المرأة وحماية المدافعات عن حقوق الإنسان ورغبة الرجل في تهيئة مناخ من الثقة والاحترام المتبادلين.

ثانياً، من المهم أن ندرك أنه، على الرغم من أن النساء والفتيات هن الأهداف الرئيسية للعنف الجنسي في حالات النزاع، فإن الرجال والفتيان كذلك يقعون ضحايا لأعمال العنف الرهيبة هذه، غير أن الموضوع يظل محرمًا. فقلما يبلغ عن حالات العنف ضد الرجال والفتيان لأن الذين يتعرضون لمثل هذه الأعمال يخافون أكثر من الوصم والاستبعاد. وبالنظر إلى القوالب النمطية الجنسانية مثل "لا يمكن للرجل أن يكون إلا بطلاً، لكن لا يكون ضحية على الإطلاق"، ويصعب، إن لم يكن من المستحيل، كسر حلقة الصمت وإعادة الإيذاء.

قائمة التخصصات والمناصب العسكرية التي يمكن للنساء أن يقدمن ترشيحهن لها.

وفي عام ٢٠١٨، قامت حكومة أوكرانيا بتحديث خطة العمل الوطنية ودمج بعض جوانب استراتيجية الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتصدي له في أوكرانيا. وتشمل خطة العمل هذه، في جملة أمور، برامج التعليم والتدريب لقطاع الأمن في جوانب الوقاية والحماية والاستجابة، والمساعدة النفسية وبرنامج إعادة تأهيل الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وشن حملة إعلامية عن الوقاية من العنف الجنسي.

وللمرة الأولى، حددت خطة عمل الحكومة لعام ٢٠١٨ أولوية الاستعانة بمستشارين للشؤون الجنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في مؤسسات التعليم العالي في قطاع الأمن والدفاع. وعززت حكومة أوكرانيا جهودها لضمان حماية حقوق الإنسان للمرأة وتمكين المرأة في جميع مجالات الحياة العامة، فضلا عن الدعم الضروري للضحايا من النساء اللواتي عانين من العنف الجنسي نتيجة للعدوان الروسي وإعادة إدماجهن.

وفي ضوء ذلك، يجب أن أكرر مرة أخرى أسفنا لإغفال الإشارة إلى النزاع المسلح الأوكراني - الروسي وضحاياه في آخر تقرير مواضيعي للأمين العام (S/2019/280). وفي هذا الصدد، نود أن نذكر بطلبنا إيفاد بعثة خاصة للأمم المتحدة للتحقيق في الجرائم الجنسية المرتكبة في الأراضي المحتلة مؤقتا في أوكرانيا في سياق ذلك النزاع.

ختاما، أود أن أؤكد مجددا على التزام أوكرانيا بضمان التنفيذ الكامل لخطة المرأة والسلام والأمن، وتعزيز حقوق المرأة، وحماية المرأة من العنف الجنسي والعنف الجنساني.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

الجنسي في حالات النزاع قبل ١٠ سنوات، خمسة قرارات ركزت، أولا وقبل كل شيء، على منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ومع ذلك، فإن هذه المسألة لا تزال تعاني منها المجتمعات المحلية الضعيفة، وفي أحيان كثيرة، مجتمعات بأكملها، تتعرض لجميع أشكال العنف وسوء المعاملة في النزاعات. ولذلك، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي ومجلس الأمن على وجه الخصوص البحث عن أنجع السبل الكفيلة بتعزيز تنفيذ القرارات الحالية بشأن خطة المرأة والسلام والأمن من أجل التصدي للفظائع ومنع ارتكابها، فضلا عن كفالة المساءلة.

ويبين تقرير الأمين العام (S/2019/280) المعروض علينا اليوم بوضوح أن عدم المساواة والتمييز الهيكليين يقعان في صميم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي ذلك الصدد، فإننا نطلق من الاقتناع بأن الطريق المؤدي إلى منع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات يكمن أولا في التمكين الحقيقي للمرأة وزيادة مشاركتها على جميع مستويات عمليات صنع القرار. ولا يقل عن ذلك أهمية مهمة ضمان حصول ضحايا العنف الجنسي على الحق في العدالة والعيش في سلام وكرامة، بمنأى عن الوصم وأي شكل من أشكال التمييز. إن الإفلات من العقاب على تلك الجرائم صدى أخلاقي على صورة أي مجتمع، وينبغي إتهاؤه.

وتعلق أوكرانيا أهمية كبرى على المشاركة المتكافئة والكاملة للمرأة في جميع الأنشطة في مجالات الأمن الوطني ومنع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام وحفظ السلام. ويجري اتخاذ خطوات عملية لإدماج خطة المرأة والسلام والأمن في عملية إصلاح قطاعي الأمن والدفاع الجارية في بلدي. وقد عزز الإدماج الفعال للمساواة بين الجنسين في أنشطة القوات المسلحة الأوكرانية، في إطار خطة العمل الوطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٢، التغييرات التي أدخلت على

الأمين العام (S/2019/280)، الذي يشير إلى السبل الممكنة للمضي قدماً.

وعلينا أن نرصد ونوثق انتهاكات القانون الدولي وأن نوفر التدريب والتمويل، عند الاقتضاء. نحن بحاجة إلى تعزيز مؤسسات الدولة وبناء قدرتنا على مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وتحمل فرادى الدول المسؤولية الرئيسية عن منع العنف الجنسي والتصدي له، وكذلك التحقيق مع الأشخاص المتورطين في هذه الجرائم ومقاضاتهم. ويجب إخضاع مرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات للمساءلة.

ونحن ندعو إلى الاستخدام المنهجي للخبرات الجنسانية في عمليات الأمم المتحدة. ونرحب بالأفرقة المتخصصة المكرسة وبالسياسة الجديدة والكتيب الإرشادي الذي سيطلق قريباً لجميع البعثات بشأن الوقاية من العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والتصدي له. ونكرر الحاجة إلى قرارات وولايات وجزاءات لمعالجة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

يجب معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنساني، مثل تفاوتات القوة والتمييز على أساس نوع الجنس. والتدابير المتجاوبة، مثل توفير الخدمات الكافية للناجين من العنف الجنساني، أمر أساسي، وكذلك التدابير الرامية إلى الحيلولة دون حدوث العنف في الأساس. ونحن نؤيد الدعوة إلى العمل من أجل إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. ونعتمد على الناجين والشهود والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان سعياً إلى بناء استجابة فعالة وذات صلة دون التسبب في مزيد من الآلام للناجين.

ونرى أن الجبر والعدالة يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب. واتباع نهج شامل شرط أساسي لتخفيف الآثار المباشرة والطويلة الأجل للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويجب تعزيز الخدمات المقدمة للناجيات من العنف الجنسي، بما في ذلك عن طريق ضمان الحقوق الشاملة للصحة الجنسية والإنجابية، مثل الوصول

السيدة جول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان باسم آيسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وبلدي، النرويج. أشكر ألمانيا على تنظيم هذا النقاش المفتوح اليوم بشأن هذا الموضوع الشائك.

باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) اليوم، علينا أن ننهض بجدول الأعمال بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات مع التركيز على الناجين. دعونا نؤكد على أن الناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاع يستحقون الحقوق الأساسية للصحة الجنسية والإنجابية. ونأسف لعدم إدراج الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، التي أكد عليها مجلس الأمن في العديد من قراراته، وآخرها القرارين ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ٢١٠٦ (٢٠١٣).

تأتي نادية مراد ودينيس ماكويغي ومعهما أصوات من جننا هنا لخدمتهم والذين يهدف مجلس الأمن لحماية مجتمعاتهم. ونحن نفر مرة أخرى بأن الضرر المدمر الذي تعرض له هؤلاء النساء والفتيات والرجال والفتيان مسألة تتعلق بالأمن الوطني والدولي، فهم موجودون هنا لمساءلتنا.

فالفتيات يصبحن أمهات ويصبح الأطفال عديمي الجنسية. وتغتصب النساء ويُجر أزواجهن على المشاهدة. وتشوه الأعضاء التناسلية ويشل العار والوصم الأسر والقرى. وإصابات الحرب تلك تستدعي استجابة شاملة. فالعنف الجنسي يدمر الأرواح ويمزق النسيج الاجتماعي للمجتمعات، ويثير الخلافات ما بين الجيران ويقتنص الاختلافات التي تثري مجتمعاتنا. ويتعرض المستهدفون في الغالب للتمييز بسبب وضعهم الديني أو العرقي أو الجنسي أو السياسي أو أي وضع آخر من الأقليات.

لقد مرت الآن عشر سنوات منذ إنشاء ولاية الممثل الخاص المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وقامت السيدات والستروم وبانغورا وبتان بعمل ممتاز، لا سيما من خلال مبادرة الأمم المتحدة وفريق الخبراء؛ مع ذلك، لا تزال الانتهاكات منتشرة على نطاق واسع في العديد من النزاعات. نرحب بتقرير

وفيجي تهنئ مجلس الأمن على اتخاذه القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) ضد العنف الجنسي في وقت سابق اليوم.

ومنذ عام ٢٠٠٠، صدر العديد من القرارات المتعلقة بمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع. وتبين هذه القرارات أن النساء يتعرضن لأكثر أشكال التعذيب والاعتصاف وإساءة المعاملة للإنسانية ومنهجية أثناء النزاعات، والتي غالبا ما تستمر لفترة طويلة بعد تأمين التسويات السلمية. وبعضها، كما أبلغتنا بقوة هذا الصباح السيدة الشجاعة نادية مراد، الحائزة على جائزة نوبل، حدث في السياق الأوسع للإبادة الجماعية أيضا - وبغض النظر، فهي جميعها جرائم حرب.

والأمين العام أحاط مجلس الأمن علما بأنه رغم وجود إطار معياري قوى، فقد نشأ وباء العنف الجنسي المستهدف في حالات النزاع. وأصبح الاعتصاف والعنف الجنسي والاسترقاق من أسلحة الحرب المنهجية في العديد من صراعات العالم. ويفلت معظم مرتكبي هذه الجرائم بحق المرأة إلى حد كبير من العقاب. ويذكرنا جميع هؤلاء الضحايا بالمدى الذي يتعين علينا السير فيه.

وأود أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى الدور الخاص الذي يمكن أن تضطلع به عمليات السلام في التصدي لما وصفته الممتلة الخاصة صباح اليوم بالصمت التاريخي الأعظم - تفشي العنف الجنسي بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب. وهناك حاجة إلى توفير المهارات والموارد اللازمة لعمليات حفظ السلام لكي يتسنى لها مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع ومنعه. وتواصل فيجي، بوصفها من قدامى المساهمين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، تعزيز وحدتها المعنية بحفظ السلام. ونواصل زيادة عدد النساء في صفوف حفظة السلام إلى حد كبير، لأننا نعلم أن النساء يجلبن التعاطف عند التحاقهن بقوات حفظ السلام. والنساء من حفظة السلام أفضل بكثير في فهم أنماط العنف الجنسي في حالات النزاع. وهن أفضل في تحديد

إلى الوسائل الطارئة لمنع الحمل والإنهاء الآمن للحمل. ويجب علينا مكافحة الإفلات من العقاب، وإزالة وصمة العار وتخفيف المعاناة وتصحيح المظالم، وفي نهاية المطاف، مساعدة الناس على إعادة بناء حياتهم والمجتمعات على بناء السلام. وفي هذا السياق، نشدد على التقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية وصندوقها الاستئماني لصالح الضحايا في مكافحة العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

وبلدان الشمال الأوروبي ستضطلع بدورها من خلال سفارتنا والجهود المتعددة الأطراف والكثير من الشراكات. وتدعو شبكة وسيطات بلدان الشمال الأوروبي إلى المزيد من عمليات السلام والمصالحة التي تؤدي إلى تحولات على الصعيد الجنساني. ومركز الشمال الأوروبي للجنسانية في العمليات العسكرية يزود حفظة السلام. وننشر العديد من النساء والرجال الذين يناصرون هذه القضية. وهذه الذكرى السنوية تتطلب العمل.

وبالتعاون مع الصومال ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الدولية للصليب وشركاء آخرين، تستضيف الترويج مؤتمرا في أوصلو يومي ٢٣ و٢٤ أيار/مايو. والهدف هو تعبئة المزيد من الوعي السياسي والدعم المالي للتصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الأزمات الإنسانية وتسليط الضوء على أفضل الممارسات لمنع ومواجهة العنف الجنسي والعنف الجنساني في الحالات الإنسانية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فيجي.

السيد براساد (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مجلس الأمن على هذه الفرصة لمخاطبة أعضاء المجلس.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد مناقشة مفتوحة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع خلال رئاستكم المشتركة.

واعترافاً بشجاعة السيدة نادية مراد وعزم الدكتور دينيس ماكويغي ومثابرتة، ساعدت لجنة نوبل في لفت الانتباه الدولي إلى هذه المسألة المتزايدة. ويتعين على مجلس الأمن أن يؤدي دوره في هذا الصدد. بل ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة برمتها أن تؤدي دورها. وقبل ما يزيد على ١٠ سنوات اتخذ المجلس القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) الذي سلم باستخدام العنف الجنسي سلاحاً وأسلوباً للحرب. ومن شأن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي أن تدرج ضمن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وكما أحاطنا الأمين العام علماً هذا الصباح، لم تتغير كثيراً على الأرض بالرغم من وجود إطار معياري قوي.

وقد تحفزنا للعمل بفضل تقاسم السيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكويغي خبراتهما معنا. ولديهما طلب بسيط ومباشر. ويتعين على الأمم المتحدة أن تستجيب لما ذكرته السيدة أمل كلوني في إحاطتها إلى المجلس صباح اليوم. فنحن نواجه وباء العنف الجنسي في حالات النزاع. والعدالة هي الترياق لذلك الوباء. وينبغي أن تولي عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أقصى اهتمام ممكن لحماية المدنيين في ولاياتها. ويجب إيلاء الأولوية القصوى لمنع العنف الجنسي في إطار ولايات عمليات السلام المعززة. ويجب الإقرار بذلك صراحة، لأنه لا يمكن أن يكون مجرد خيار إضافي.

ولئن كانت عمليات السلام قد كُلفت صراحة بمنع العنف الجنسي، فينبغي أن تتوفر لها الموارد اللازمة لتمكينها من الوفاء بذلك بصورة ناجحة. ومن الخطأ أن نتوقع من عمليات حفظ السلام أن تفعل أكثر بموارد أقل وأقل ولا يمكن الدفاع عنه أخلاقياً. ولئن شئنا أن تكون عمليات السلام قوية بما فيه الكفاية لمنع العنف الجنسي المنظم، فلا بلد من أن تتوفر المهارات والموارد اللازمة لحفظ السلام. وتشمل تلك الموارد: تقديم الدعم الطبي المتخصص لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع والوصول إلى المناطق الآمنة، ولا سيما تقديم الدعم من قبل منظومة

مؤشرات العنف الجنسي المنظم في وقت مبكر. وتساعد المرأة العاملة في وحدات الدعم الطبي في التغلب على العوائق الكبيرة التي يواجهها ضحايا العنف الجنسي في الحصول على المساعدة الطبية والاستشارة النفسية لمصابي الصدمات والسعي للحصول على أشكال الدعم الأخرى.

وتعدُّ عمليات السلام جزءاً هاماً من الاستجابة الدولية. وتحرز فيجي تقدماً في تحسين تأهبها لعمليات السلام بدعم من أستراليا ونيوزيلندا والشركاء الآخرين. ولا يقتصر نهجنا على إشراك عدد أكبر من النساء في عمليات حفظ السلام فحسب، بل يشمل ضمان توفر المهارات الشخصية التي تمكن جميع حفظة السلام من تحديد مؤشرات العنف الجنسي في حالات النزاع في وقت مبكر، وتجعلهم قادرين على توثيق الأدلة والعمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم الضحايا. ويجب أن يكون التركيز دائماً على دعم الضحايا أولاً.

وقد تعلم بلدي فيجي الكثير من خبراتنا في جميع عمليات السلام التي نشارك فيها: تيمور - ليشتي، كوسوفو، البوسنة والهرسك، العراق، لبنان، إقليم دارفور في السودان، وجنوب السودان ومناطق أخرى. وقد لفتت تلك الخبرات انتباهنا إلى الحاجة الملحة إلى تدريب حفظة السلام بطريقة أفضل بكثير من أجل التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وعادة ما يلحق الضرر بالقانون والنظام أولاً خلال النزاعات. وبذلك فلا يكون للمرأة سوى فرص محدودة جداً للهجوم لمؤسسات الحكومة، وهي تعاني من العنف دون أن تتاح لها فرصة الوصول إلى المؤسسات الوطنية أو المحلية. وهناك سمة عامة مشتركة بين النزاعات الكبرى في جميع أنحاء العالم - وهي تزايد أعمال العنف الجنسي المنظم. ويشهد على ذلك ما حدث للنساء الأيزيديات مؤخراً، والتي تمثلها السيدة نادية مراد في بيانها هذا الصباح.

استراتيجية حرية أوسع نطاقا وتشكل تهديدات خطيرة للسلم والأمن الدوليين. وتكمن الجرائم التي تستهدف الحرية الجنسية والمتصلة بالنزاع - التي كثيرا ما ترتكب بحق النساء والفتيات على سبيل المثال لا الحصر - في التمييز الجنساني والتصورات التمييزية المتعلقة بالأدوار الجنسانية، وتسفر جميعا عن أوجه عدم المساواة بين الجنسين التي عادة ما تكون ذات طابع هيكلية اجتماعي. وفي ذلك السياق، ينبغي أن تكون الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومواجهته ذات طابع جماعي وأن تركز على مساءلة الجناة وتمكين الضحايا الناجين. وبالتالي، فإن توفر الإرادة السياسية لمحاكمة الجناة المشتبه بهم أو تسليمهم، وكذلك تعزيز التعاون القضائي الدولي الفعال والحسن التوقيت في المسائل الجنائية، أمران هامان للغاية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التثقيف الشامل وبناء القدرات وزيادة الوعي بالجوانب المعينة من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات واستخدامه بصورة متكررة أسلوبا من أساليب الحرب والإرهاب، تعتبر جميعا عناصر مفيدة للغاية لإنهاء الإفلات من العقاب. وغني عن القول إنه ينبغي أن تركز هذه الجهود بشكل خاص على إشراك الرجال والفتيات بوصفهم أدوات للتغيير السلمي المراعي للمنظور الجنساني. ويقتضي وضع منظور شامل لآليات العدالة والمساءلة اتباع نهج استراتيجي لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بشكل الضحايا محورا له. وعند القيام بذلك ينبغي للدول والمجتمع الدولي أن يشجعا أصوات ممثلي المجتمع المدني والمنظمات النسائية، بما في ذلك المنظمات الشعبية.

وينبغي أن يتضمن نهج يركز على الضحايا منظور جنسانيا قويا يتم تعميمه بصورة متماسكة على نطاق الأنشطة ذات الصلة جميعا وعلى الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. تحقيقا لتلك الغاية، اعتمدت اليونان مؤخرا قانونا لتعزيز المساواة بين الجنسين إلى حد كبير ومكافحة العنف الجنساني. ويدعو

الأمم المتحدة برمتها. ويجب تمكين البعثات من تسجيل وتوثيق العنف الجنسي. وسيمكن توفير الموارد الكافية لعمليات حفظ السلام من الوفاء بالعرض في الاستجابة للنزاعات التي يزداد فيها استخدام العنف الجنسي سلاحا من أسلحة الحرب.

ويتعين على مجلس الأمن إدراج العنف الجنسي المنظم في نظام جزاءاته. وتكتسي الأدلة والوثائق أهمية حيوية في ذلك. وكثيرا ما يستمر العنف الجنسي المنظم حتى إلى مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وليس هناك ما يحمل قضية المرأة إلى طاولة السلام أقوى من ذلك. ويتعين إشراك المرأة في عمليات السلام وحول طاولة السلام في جميع مراحل بناء السلام.

وفي هذا الصباح حدثنا جميع مقدمي الإحاطات عن الحاجة الملحة إلى استجابة دولية حازمة. ويعد القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) الذي اعتمده المجلس للتو خطوة كبيرة إلى الأمام. ويجب على منظومة الأمم المتحدة برمتها أن تمضي أبعد من ذلك. ويجب علينا الوقوف مع الحق في التاريخ.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة اليونان.

**السيدة ثيوفيلي (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية):** بداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة البالغة الأهمية والحسنة التوقيت، فضلا عن تهنئة الرئاسة الفرنسية - الألمانية المشتركة، على إلقاء الضوء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وترحب اليونان باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) اليوم وتعرب عن تأييدها للبيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أيضا أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

وخلال العقد الماضي، شهد المجتمع الدولي استخداما منظما للعنف الجنسي أسلوبا من أساليب الحرب والإرهاب من جانب الدول والجهات من غير الدول - أي باعتباره جزءا من

تواجهها النساء والفتيات، ولا سيما العنف الجنسي في حالات النزاع. وعلاوة على ذلك، يجب أن نكفل لضحايا العنف، بما في ذلك العنف الجنسي، الحق في الحماية والتعويضات، وخضوع الجناة للمساءلة.

ما برحت البرتغال تنفذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) منذ وضع خطة العمل الوطنية الأولى في عام ٢٠٠٩. وفي هذا الصدد، أود أن أسلط الضوء على أن خطة العمل الوطنية الثالثة لدينا - للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ - تشمل هدفاً استراتيجياً لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات وتعاقب على جميع أشكال العنف ضدهن، بما في ذلك العنف الجنسي. وفي إطار هذا الهدف، فإن غايتنا هي إدماج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والمساواة بين الجنسين، بما في ذلك العنف ضد النساء والفتيات، والعنف الجنسي، والاتجار بالبشر، في تعاوننا القانوني والقضائي في سياق تنفيذ القرار ٢١٠٦ (٢٠١٣). كما نسعى إلى تعزيز ودعم جميع الأنشطة المتصلة بالتحقيق ومعاينة جميع حالات الانتهاكات المرتكبة ضد النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع والأزمات الإنسانية.

وبناء على ذلك، ندرك أن تعزيز المساواة بين الجنسين ومنظورات عدم التمييز في مختلف مجالات السياسة العامة والتعاون الإنمائي أمر حتمي إذا أردنا ضمان التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. وعلاوة على ذلك، نرى أن من الأهمية بمكان تعزيز التدريب لعناصر القوات العسكرية والأمنية بشأن المسائل المتصلة بحقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، والمساواة بين الجنسين، والعنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والإنساني، ناهيك عن إضفاء الطابع المؤسسي على المستشارين في الشؤون الجنسانية في جميع فروع القوات المسلحة.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن منع العنف الجنسي في حالات النزاع لن يتحقق إلا إذا شارك جميع أصحاب المصلحة

القانون إلى اتباع نهج حكومي شامل لتعميم المنظور الجنساني بغية إدماج الثقافة الجنسانية في مجال الحوكمة والإدارة العامتين، بما في ذلك قطاع العدالة. وفي ذلك الصدد، تواصل اليونان حالياً صياغة خطة عملها الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن التي تجمع على نحو متسق جميع جوانب سياساتها الوطنية ذات الصلة.

وختاماً، تؤكد اليونان مجدداً استعدادها للتعاون البناء مع مؤسسات الأمم المتحدة والدول الأعضاء في مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنساني، والعمل من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين إلى حد كبير - أي، المساواة بين جميع البشر - حتى لا يتخلف أحد عن الركب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

**السيد فولتير ماتياس (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئاسة الألمانية لمجلس الأمن على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بشأن هذه المسألة الهامة جداً.

تؤيد البرتغال البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل كندا باسم ٥٥ بلداً.

تقدّر البرتغال تقديراً كبيراً مواصلة المجلس إيلاء الاهتمام للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والعمل بموجبها، وهي أداة أساسية لمنع نشوب النزاعات وكفالة المزيد من الاستجابات الفعالة للأزمات المعقدة في وقتنا الراهن. ونحن نوافق تماماً على أننا بحاجة إلى القيام بالمزيد لمنع العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، نشيد باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) اليوم، مع نهجه الذي يركز على الضحايا والذي يساعد في تحويل وصمة العار الناجمة عن العنف الجنسي من الضحايا إلى الجناة، فضلاً عن أن القرار يتناول أهمية الوقاية في التحديات الكبيرة التي

جلسات مختلفة. وفي هذا الصدد، نرحب أيضاً باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) اليوم، الذي شاركت تركيا في تقديمه. ومع ذلك، فإن تقرير الأمين العام الأخير إلى المجلس (S/2019/280) يكشف عن حقيقة أن العنف الجنسي لا يزال أسلوباً متبعاً من أساليب الحرب وهو واسع الانتشار، ولا سيما في النزاعات المسلحة، بما في ذلك في المراحل المبكرة منها وفي أعقابها. ويؤكد التقرير أيضاً على العلاقة بين العنف الجنسي والاتجار بالبشر والإرهاب والتشريد القسري.

إن للعنف الجنسي عواقب على جميع المتضررين منه - النساء والفتيات، والرجال والفتيان. وبالإضافة إلى أثره المدمر على الضحايا، فإن له آثاراً واسعة النطاق وطويلة الأجل على المجتمعات المحلية والدول بوصفها كيانات متكاملة تمتد على أجيال. إن مسؤوليتنا لا بد أن تكون تحقيق العدالة والاعتراف والتعويضات للناجين من هذه الجرائم البشعة. ويحدد الأمين العام بحق المساءلة عن جرائم العنف الجنسي المتصل بالنزاعات باعتبارها عنصراً أساسياً من استراتيجيته الوقائية.

ولأسف، غالباً ما تتعرض النظم الوطنية القضائية والأمنية للشلل في النزاعات بسبب قصورها، مما يؤدي إلى الإفلات من العقاب. إن غياب الإجراءات الجنائية والقدرة المؤسسية التي تتسم بالكفاءة أمر شائع. وحتى عندما تكون التشريعات والمؤسسات قائمة، فإن التطبيق الانتقائي للقوانين والافتقار إلى المساءلة كثيراً ما يسود. وبناء على ذلك، يمتنع الضحايا عن التماس سبل الانتصاف المدنية وتسود ثقافة الإفلات من العقاب. ولمعالجة هذه المشكلة، لا بد من التماس الحلول الشاملة التي تجمع بين دعم سيادة القانون وبناء المؤسسات القضائية والأمنية. ويجب معالجة الثغرات في التشريعات والتنفيذ. ويجب أن ينتهي الإفلات من العقاب سواء للجنة أو لمن هم في قمة التسلسل القيادي.

في إيجاد حلول دائمة. وفي هذا الصدد، من الضروري العمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني، على نحو ما شدد عليه مقدمو الإحاطات الإعلامية هذا الصباح. وفي الواقع، كثيراً ما تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً أساسياً في ضمان التنفيذ الكامل للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق تكميل العمل الذي يقوم به الموظفون العسكريون والأمنيون والمدنيون في حالات النزاع وما بعد النزاع وفي حالات الطوارئ. وغالباً ما يكونون عناصر أساسيين في منع الجرائم والإبلاغ عنها، وتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى هذه الجرائم، واستعادة الاستقرار الداخلي في الدول، ودعم إعادة الإعمار في البلدان ومساعدة السكان على التعافي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

**السيد سينيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية):** أولاً، أود أن أعرب عن إدانتنا القوية للهجمات الإرهابية الشنيعة والبعيضة ضد المصلين والمدنيين في سري لانكا، ونعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة ذلك البلد.

ثانياً، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الهامة اليوم، وأن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على ملاحظاته. ونشيد بعمل الممثلة الخاصة باتن والجهود القيمة التي يبذلها فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

وإننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، نقدر التقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة في مجال مكافحة العنف الجنسي. إن مجلس الأمن يستحق إشادة خاصة لربطه بين مفهومي العنف الجنسي والإفلات من العقاب والسلم والأمن الدوليين، واتخاذ العديد من القرارات وتناول المسألة في



وبلداً يعتمد سياسة الباب المفتوح تجاه السوريين الفارين من الحرب والعنف في ديارهم، تستضيف تركيا الآن أكثر من ٣,٥ ملايين سوري، ١,٦ مليوناً منهم من النساء. إن تمكين النساء والشباب السوريين وتعزيز اعتمادهم على الذات، اقترانا بعدم التسامح مطلقاً مع العنف الجنسي والعنف الجنساني، هو أحد مبادئ سياستنا، وهذا هو السبب في أننا نبذل كل جهد ممكن لتوفير الأمن والسلامة لهم، بما في ذلك من خلال الشراكات مع صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية.

ومرة أخرى، فإن النتائج التي تم التوصل إليها بشأن حالة طائفة الروهينغا في ميانمار في تقرير الأمين العام مقلقة للغاية. ويتوقع المجتمع الدولي أن تقوم حكومة ميانمار بتهئية الظروف اللازمة للتعايش السلمي في ولاية راخين والعودة الآمنة للاجئين. ويتطلب ذلك إنهاء جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الجنسي؛ وتمكين الوكالات الإنسانية من الوصول الفوري ودون عوائق إلى السكان المحتاجين؛ وتنفيذ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في ولاية راخين.

ونوه بتوقيع البيان المشترك بين حكومة ميانمار والأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ بوصفه خطوة طيبة في ذلك الاتجاه. ونتوقع تنفيذه بشكل كامل وسريع، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمساءلة عن أعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات التي يُزعم أن أفراد القوات المسلحة وحرس الحدود في ميانمار قد ارتكبوها. كما سيكتسي تقديم المتهمين بارتكاب أعمال العنف الجنسي وغيره من أشكال العنف إلى العدالة أهمية كبيرة لوضع حد لتلك الحلقة المفرغة.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً دعمنا الكامل للجهود الدولية والإقليمية والوطنية الرامية لإنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي لعواقبه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

إن المعاقبة على الجريمة غالباً ما تكون بمثابة أهم رادع. ومن أجل التصدي للعنف الجنسي أثناء النزاعات وكفالة ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم في مرحلة ما بعد النزاع، يجب أن تكون الوثائق والأدلة اللازمة قد جُمعت أثناء النزاع. إن للأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والوكالات الإنسانية والمجتمع المدني مهمة هامة في هذا الصدد. وتُرْحَب بإنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة من أجل سورية، وآلية التحقيق المستقلة من أجل ميانمار، وفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة من أجل تعزيز المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها تنظيم داعش. إن آليات العدالة الدولية أمر أساسي، ولا سيما عندما يكون العنف الجنسي على شكل اغتصاب منهجي وعندما تُستخدم حالات الحمل القسري كأسلوب من أساليب الحرب. فعملها يكمل عمل النظم الوطنية في مكافحة ثقافة الإفلات من العقاب، ولا سيما في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وتتفق مع الأمين العام على أن تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات والاعتراف بحقوقهن الإنسانية هي الخطوات الأساسية للوقاية من الإفلات من العقاب والتصدي له. ومن شأن ذلك أن يساعد أيضاً على المضي قدماً بجهودنا في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. إن إنهاء العنف ضد المرأة جزء من هذا الجهد. واتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة، المعروفة باسم اتفاقية إسطنبول، تبرز باعتبارها وثيقة تاريخية في هذا الصدد. وتركيا ملتزمة بتعزيز أهداف الاتفاقية، وهي مستعدة لتبادل خبراتها في تنفيذها.

وبدخول النزاع في سورية عامه التاسع، لا يزال الملايين من السوريين، ولا سيما النساء والأطفال، يعيشون تحت تهديد العنف الجنسي من مختلف الأطراف في الميدان. إن أعمال العنف الجنسي المروعة التي يرتكبها النظام السوري، ولا سيما أثناء الاعتقال والاحتجاز وعند نقاط التفتيش، قد وثقت في مختلف تقارير الأمم المتحدة. وباعتبارنا من البلدان المجاورة لسورية،

اليابان مشاريع عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك المشاريع التي تلي احتياجات الأطفال الذين يولدون نتيجة الاغتصاب وأمهاهم في العراق، وتلك التي تُحسن سبل وصول ضحايا العنف الجنسي في الأردن إلى العدالة.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى تعزيز جهودنا الرامية إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل منع العنف الجنسي وردعه عن طريق معالجة أسبابه الجذرية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين. كما يجب أن نعترف بأن النساء ناشطات في بناء السلام وفي الوقاية من التطرف العنيف، فهن لسن مجرد ضحايا للنزاعات.

وفي هذا الصدد، تدعم اليابان المشاريع التي تنفذها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في كينيا ومصر والعراق والأردن لتعزيز تمكين المرأة على مستوى المجتمعات المحلية من خلال التدريب على مكافحة التطرف العنيف وبرامج النقد لقاء العمل. فهذه المشاريع تشجع النساء على أن يصبحن عناصر فاعلة واثقة ونشطة في مجال حماية المجتمعات المحلية من تأثيرات التطرف العنيف.

وفي ظل قيادة رئيس الوزراء آبي، استضافت اليابان الجمعية العالمية الخامسة للمرأة في الشهر الماضي من أجل بناء مجتمع تتألق فيه المرأة. وناقش المشاركون مشاركة المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام والإنعاش بعد انتهاء النزاع، وأقروا بأن جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومة والمجتمع المدني، ينبغي أن يعملوا معاً لتعزيز جدول الأعمال هذا. وبصفتها رئيسة مجموعة العشرين لهذا العام، ستحيل اليابان مناقشات الجمعية العالمية للمرأة إلى أعضاء مجموعة العشرين في مؤتمر قمة أوساكا، حيث سيكون التمكين الاقتصادي للمرأة أحد المواضيع المطروحة للنقاش.

بما أن وفد جمهورية كوريا ذكر مسألة نساء المتعة في البيان الذي أدلى به في وقت سابق، أجدني مضطراً لتناول هذه المسألة

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر رئاسة ألمانيا على عقد هذه الجلسة وأن أرحب باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي شاركنا في تقديمه، في هذا الصباح.

لا يمكن أن نتسامح مع أي نوع من أنواع العنف الجنسي في حالات النزاع. وقد دأبت اليابان على دعم عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ونقدر أيضاً تقدير الجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة باتن للتماس تقديم التزامات من جانب الحكومات والأطراف ذات الصلة عن طريق إجراء مفاوضات حثيثة لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الأمر الذي نتج عنه الاتفاق على عدد من أطر التعاون والبيانات المشتركة مع العديد من الحكومات والكيانات.

ومن أجل منع العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي له، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز جهوده في المجالات الثلاثة التالية:

أولاً، إن ضمان مساءلة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا أمر أساسي في منع الجرائم وردعها في المستقبل. فإن لم تتم مقاضاة الجناة أو إذا ظلوا يمسكون بزمام السلطة، لن يكون من الممكن وضع حد للعنف الجنسي، مما يؤدي إلى انعدام الثقة في الحكومة. وقد قدمت اليابان، منذ عام ٢٠١٤، دعماً مالياً لعمل فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال والعراق. ويعمل فريق الخبراء على نحو وثيق مع حكومات تلك البلدان، فضلاً عن البعثات والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، لدعم التحقيق والملاحقة القضائية والإصلاح التشريعي وبناء قدرات السلطات القضائية والأمنية.

ثانياً، من المهم اتباع نهج يركز على الضحايا عند التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع. وترى اليابان أن نهج الأمن البشري الشامل المحدد السياق، الذي يركز على البشر وعلى الوقاية، له قيمة كبيرة في هذا السياق. وفي هذا الصدد، تدعم

متسق حيال المساءلة عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتقع المسؤولية الرئيسية عن تحقيق المساءلة على عاتق الدولة. وعندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في المقاضاة، يمكن للمحكمة الجنائية الدولية أن تؤدي دورا هاما في مساءلة الجناة. ونذكر المجلس بسلطته في إحالة حالات، مثل الحالة في سورية والحالة في ميانمار، إلى المحكمة الجنائية الدولية، وندعو الدول إلى الانضمام لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ثانيا، يمكن أن تسهم الجزاءات في مكافحة الإفلات من العقاب وأن تكون شكلا من أشكال الردع والمنع. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، بادرت مملكة هولندا بعقد اجتماع بصيغة آريا، حيث ناقش المجلس السبل التي يمكن بها للجزاءات أن تسهم في الانتقال من ثقافة الإفلات من العقاب إلى ثقافة الردع. وأود أن أسلط الضوء على ثلاث نتائج رئيسية. وهي تتماشى مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/280)، التي نؤيدها بقوة.

في البداية، ينبغي للمجلس أن يقوم بصورة منهجية وصریحة بإدماج وتطبيق العنف الجنسي كمعيار قائم بذاته للإدراج في نظم الجزاءات. وندعو جميع أعضاء المجلس إلى تعميم هذه الممارسة في جميع نظم الجزاءات المتبقية ذات الصلة وإلى ضمان المتابعة الكافية. وعلاوة على ذلك، ينبغي مواصلة تعزيز التعاون والتفاعل بين لجان الجزاءات والأفرقة والممثلة الخاصة للأمين العام.

ومن المهم أن يدرج المجلس العنف الجنسي في مداولاته بشأن حالات قطرية محددة. وفي كانون الأول/ديسمبر، يسرنا عقد الإحاطة الإعلامية التي قدمتها الممثلة الخاصة باتن إلى المجلس بشأن العنف الجنسي في بانتيو، جنوب السودان، (انظر S/PV.8431).

يجب أن تصبح جلسات الإحاطة هذه وكذلك جلسات الإحاطة في لجان الجزاءات، القاعدة وليس الاستثناء. وأخيرا،

في هذه الجلسة. ما برحت حكومة اليابان تتعامل بإخلاص مع تلك المسألة لفترة طويلة من الزمن. وإضافة إلى ذلك، ونتيجة للجهود الدبلوماسية الكبيرة، توصلت اليابان وجمهورية كوريا إلى اتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبموجب ذلك الاتفاق، أكد البلدان أن مسألة نساء المتعة تم حلها نهائيا وبشكل لا رجعة فيه. ومن المهم للغاية أن ينفذ الجانبان الاتفاق بشكل مطرد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة هولندا.

السيدة غريغوار فان هارن (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالإشادة بألمانيا، وكذلك فرنسا، على قيادتهما الممتازة فيما يتعلق بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال الشهرين الماضيين.

وتؤيد مملكة هولندا تماما البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم ٥٥ بلدا.

تبين الإحاطتان الإعلاميتان المهمتان اللتان قدمهما الأمين العام وممثلته الخاصة أن تناول هذا الموضوع لا يقل أهمية اليوم عن أي وقت مضى. ونثني على قيادتهما ونود أن نؤكد مجددا دعمنا الكامل للسيدة باتن وللولاية المسندة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا للدكتور دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد والسيدة إيناس ميلود والسيدة أمل كلوني على مشاطرتنا تجاربهم وخبراتهم بشأن هذا الموضوع.

سأركز اليوم على المساءلة وسأتناول، أولا، دور المحكمة الجنائية الدولية؛ وثانيا، الجزاءات؛ وثالثا، اتباع نهج يركز على الضحايا، بما في ذلك الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

أولا، إن تعزيز المساءلة يمكن أن يبعث بإشارة قوية ووقائية إلى الجناة وأن يضمن سلامة وحياة الملايين من النساء والفتيات والرجال والفتيان في مناطق النزاع. ومن المهم اتباع نهج

وفي الختام، أود أن أقتبس من كلام السيدة نادية مراد خلال حفل قبولها جائزة نوبل للسلام:

”شكرا جزيلاً على هذا الشرف، ولكن تظل الحقيقة أن الجائزة الوحيدة في العالم التي تستطيع استعادة الكرامة هي العدالة ومقاضاة المجرمين.“

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا.

**السيد يورغنسن (إستونيا) (تكلم بالإنكليزية):** إنني أدلي بملاحظاتٍ بالنيابة عن لاتفيا وليتوانيا وبلدي إستونيا. ونعرب أيضاً عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

أولاً، علينا أن نبذل جهودنا الرامية إلى تحقيق المساواة الكاملة بين الجنسين في القانون وفي الممارسة العملية. ويجب علينا معالجة القوالب النمطية الجنسانية الراسخة في المجتمع والتي كثيراً ما يكون لها تأثير غير مباشر على إجراءاتنا. وللتصدي لتلك القوالب النمطية، يجب أن تتمكن المرأة من المشاركة الكاملة والفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي ذلك السياق، أود أن أثنى على مبادرة إطار التعاون الموقعة في ٢٠١٨ بين مكتب الممثلة الخاصة للأمم العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، واللجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

ثانياً، يجب أن نركز على المساءلة. علينا أن نعترف بأنه على الرغم من زيادة اهتمام المجتمع الدولي، لا يزال الإفلات من العقاب مستمراً على نطاق واسع بل يعد ممارسة شائعة. العنف الجنسي المرتكب وقت الحرب من أقل الجرائم المبلغ عنها. بل وقد تعاقب الناجيات من العنف في كثير من الأحيان بالنبد والوصم. وفي سياق كفالة المساءلة، نود أن نشدد على دور المحكمة الجنائية الدولية. إن نظام روما الأساسي للمحكمة

يجب تحسين ربط هيكل الجزاءات بالنتائج الواردة في تقرير الأمين العام، الذي يحمل نفس قائمة الأطراف الواردة في العام الماضي. وحيثما لا توجد نظم جزاءات محددة، ينبغي للمجلس أن يستكشف سبل مبتكرة لاستخدام الجزاءات وفقاً للقوائم المدرجة في المرفق.

ونقطة الثالثة تتعلق بالنهج الذي يركز على الضحايا. واتخاذ نهج يركز على الضحايا يعني الاستماع إلى الضحايا واحترام حقوقهن ورغباتهن واحتياجاتهن مع مراعاة خصوصيتهن وسريتهن. يهدف العنف الجنسي إلى تدمير المجتمعات، ومن الضروري تلبية احتياجات الناجيات إذا أردنا إعادة بناء المجتمعات المحلية. وبغية تمكين الناجيات من الاختيار بحرية، ينبغي لنا دعمهن بالمعلومات والخدمات الشاملة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية والإجهاض المأمون والصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، على النحو الذي يكفله القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نؤيد تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا في أعقاب التصويت على القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩). ويجب علينا أن نوفر للناجيات الحماية والإجراءات القانونية. ولا أفكر هنا في الناجيات من العنف الجنسي في جنوب السودان اللائي ذكرتهن سابقاً، بل في النساء والفتيات الأيزيديات، وفي النساء والفتيات من الروهينغا اللائي التقيتهن خلال زيارة مجلس الأمن إلى بنغلاديش وميانمار قبل عام تقريباً اليوم. إن مجلس الأمن قد رفع سقف التوقعات ويجب أن نواصل تنفيذها، وتحقيق العدالة على رأس قائمة تلك التوقعات. وفي ذلك الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل لفريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ولآلية التحقيق المعنية بميانمار التي ستبدأ عملها الهام قريباً.

عن انتشار وسوء استخدام الأسلحة غير المشروع، ولكن من الواضح أن هناك حاجة إلى الكثير من العمل والإرادة السياسية اللازمة لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك من خلال تقييمات تصدير الأسلحة.

وأود أيضا أن أشدد على الدور الحاسم الذي يؤديه المجتمع المدني، ولا سيما المنظمات النسائية، في مجال مكافحة الجرائم الجنسية والجنسانية من خلال الوقاية وجمع الأدلة، وكذلك تقديم المساعدة إلى الناجيات. وفي هذا الصدد، اضطلعت ليتوانيا بتنظيم مؤتمر استمر لثلاثة أيام للخبراء الدوليين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن، بهدف بناء القدرات وتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني. وإضافة إلى ذلك، في مناسبة جانبية نظمتها إستونيا في آذار/مارس خلال الدورة الرابعة والستين للجنة وضع المرأة، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة برامبلا باتن العديد من الأمثلة المثيرة للاهتمام للفرص التكنولوجية التي يمكن أن تستخدم لمساعدة الضحايا. ولئن كان الوصم دائما جزءا لا يتجزأ من الإيذاء في العنف الجنسي، سيكون من الأهمية بمكان الاستماع إلى أي توصيات ربما تقدمها الممثلة الخاصة للدول بشأن سبل التصدي لذلك التحدي الخاص بالوسائل التكنولوجية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أيرلندا.

**السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر ألمانيا على عقد مناقشة اليوم وجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم القوية. وأعرب عن الترحيب على وجه الخصوص لأن السيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام، التي ندعم عملها بقوة، لا تزال حاضرة بيننا في هذه المرحلة من اليوم مستمعة إلى المناقشة. وأشكرها على حضورها حتى الآن. وبما أن الحرب تتعلق أساسا بالسلطة وإساءة استعمال السلطة، فإن العنف الجنسي مماثل لها. العنف الجنسي متجذز

الجنائية الدولية يقدم للمجتمع الدولي أداة ممتازة لوضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الجنسية والجنسانية، ونود أن نشجع جميع الدول التي لم تصدق بعد على نظام روما الأساسي أن تفعل ذلك وأن تكفل تضمين قوانينها الوطنية للجرائم بموجب نظام روما الأساسي.

ثالثا، يجب أن تتناول مسألة تنفيذ الالتزامات القائمة. ونتفق مع الأمين العام على أن هناك سبلا لمعالجة الثغرات القائمة في نظام الامتثال، ووضع هذه المسائل على جدول أعمال مجلس الأمن. وفيما يتعلق بتنفيذ التزاماتنا، اتخذت بلداننا الثلاثة خطوات لإعداد وتعزيز خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن. ولاتفيا لتوشك على البدء في إعداد خطة عملها الوطنية الأولى، التي ستشمل العمل على أساس السياسة المحلية وكذلك من خلال التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف. وليتوانيا بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خطة عملها الوطنية الثانية للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٤، وإستونيا تعكف حاليا على إعداد خطة عملها الوطنية الثالثة للفترة نفسها، والتركيز على تمكين النساء والفتيات في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، فضلا عن التوعية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وتقدم إستونيا أيضا مساهمة مالية في أنشطة الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريق الخبراء التابع للأمم المتحدة المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، وعمل الصندوق الاستئماني لضحايا الجرائم الخاضع لولاية المحكمة الجنائية الدولية. وما فتئت ليتوانيا تساهم في صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، الذي يركز على الدعم المباشر للمنظمات النسائية المحلية العاملة في المناطق المتضررة من النزاع، منذ إنطلاقه. وأعطت لاتفيا الأولوية، خلال رئاستها الحالية لمعاهدة تجارة الأسلحة، لمسألة العنف القائم على نوع الجنس المتصل بالأسلحة. وتسهم معاهدة تجارة الأسلحة إسهاما حاسما في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للعنف الجنساني الناجم

ينبغي أن نعي أيضا أن العنف القائم على نوع الجنس لا يؤثر على النساء والفتيات فحسب، بل أيضا على الرجال والفتيان وأفراد الأقليات الجنسية والجنسانية. ويزيد من الفقر والتشرد والضعف من خطر العنف الجنسي، ولا سيما بالنسبة لمن لاذوا بالفرار. ونرى أن دينامية القوة والضعف تتجلى مرة تلو الأخرى.

إن المساواة بين الجنسين تكمن في قلب سياسات أيرلندا الخارجية والإنمائية والإنسانية. قمنا بالفعل في أيرلندا هذا العام، بزيادة تمويلنا بأكثر من الثلث لمنع العنف القائم على نوع الجنس في الدول المتضررة من الصراع والدول الضعيفة. وتصميمنا في هذا العمل لا يأتي من القناعة فحسب، بل من التجربة الحية أيضا. وعاشت أيرلندا الشمالية هذه التجربة على نحو كثيف. فعلى سبيل المثال، رأينا أن إبطال مفعول الأسلحة، وتسريح المجموعات شبه العسكرية، وتزايد الثقة في جهاز الشرطة، قللت إلى حد كبير من خطر السلاح الناري في حالات العنف المنزلي. إذ أن أحد أشكال العنف يتوقف على الآخر.

لقد أنشأت أيرلندا في عام ٢٠١٦، بالشراكة مع لجنة الإنقاذ الدولية، أول آلية استجابة في العالم مكرسة حصرا لبرامج العنف القائم على نوع الجنس. وقد رأينا أن الاستجابة القائمة على الناجين تنقذ حياة النساء والفتيات كل يوم. وقد ساعد دعمنا لناجين مثل نيامال، وهي إحدى الملايين من النازحين في جنوب السودان حيث اجتاحت الصراعات قريتها. وفي خضم الفوضى التي تبعت الصراعات، انفصلت نيامال عن أسرتها، ثم اغتصبت بشكل جماعي. وتمكنت من الوصول إلى مكان آمن للنساء والفتيات، حيث تلقت الدعم النفسي - الاجتماعي والخدمات الطبية. ولكن بالنسبة إلى نيامال، فمثلها كمثل ملايين الناجين الآخرين، فقد عانت من أثر العنف الجنسي وصداماته، بما في ذلك من خلال الوصم الاجتماعي. وبعد أن اكتشفت نيامال أنها حامل، رفضتها عائلتها. وعندما ولد

في استبعاد المرأة من المشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وانعدام الأمن. إنه استغلال السلطة المتأصل في اختلال توازن القوى التاريخي، لا سيما بين الرجال والنساء. وللقضاء على آفة العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، فإن مهمتنا الأساسية الأولى يجب أن تتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين على جميع المستويات. وقد اختتمت أيرلندا مؤخرا فترة رئاستها التي استمرت عامين للجنة وضع المرأة وعملت تحديدا على إنفاذ تلك المهمة - أي إحراز تقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات. إن المناقشات التي تجري في لجنة وضع المرأة تتسم بالتوتر والاستقطاب شأنها شأن أي جلسة تعقد هنا في مجلس الأمن. ويجب ألا تساورنا أي أوهام إزاء حقيقة أن الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين علاقات القوة للرجل والمرأة، هي سياسية بالأساس. ومن الواضح أن مناقشة اليوم لا تقل عن ذلك أيضا.

إنني فخوره بأن ما خلصت إليه لجنة وضع المرأة من استنتاجات مؤخرا (E/CN.6/2019/L.3) يتضمن نصا هاما بشأن الحاجة إلى معالجة آثار النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع على النساء والفتيات، بمن فيهن ضحايا جرائم العنف الجنسي والناجيات منها. ويجب أن نواصل العمل، بلا كلل وتصميم، للتوصل إلى بناء الهياكل في النصوص وفي القوانين، بما يتيح وضع حد للعنف الجنسي. إن القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي اتخذ اليوم، يمثل خطوة على الطريق الصحيح، ولكنه خطوة واحدة، ومنتشاطر الأسف الذي أعرب عنه ممثلو بلجيكا، وفرنسا، وجنوب أفريقيا، وهولندا والبلدان الأخرى لأن النص لم يتضمن إشارات إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للضحايا والناجيات من العنف الجنسي في حالات النزاع.

وكما قال السفير الفرنسي، فإن هذه ليست نهاية الطريق، ونعتقد انه يجب على مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته وأن يعترف بهذه الاحتياجات.

٢٠٢١-٢٠٢٢، ستواصل العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وستهدف إلى القضاء على الاختلالات التي نراها تكمن في صلب هذا العنف. سندعم طرح جدول الأعمال هذا مرة أخرى على هذه الطاولة.

إننا نصغي بعناية إلى الناجين فيما يتعلق باحتياجاتهم، التي تشمل بطبيعة الأمر خدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية. ونريد أن نرى المرأة ممثلة في جميع جوانب حفظ السلام وبناء السلام. إن مكاننا هناك نحن النساء حيث سنحدث فرقا إذا سُمح لنا بالقيام بهذه المهمة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

**السيد مارديني (اللجنة الدولية للصليب الأحمر) (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة وأشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم المقنعة وتفانيهم الشجاع.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر في عملها مع المجتمعات المحلية المتضررة في النزاعات المسلحة، تسلط الضوء على العنف الجنسي بوصفه شاغلا رئيسيا للشابات على وجه الخصوص. وذكرت مجموعات أخرى أن من بين مخاوفها الرئيسية إلى جانب التوترات المجتمعية، فقدان الوسائل والتشريد.

لقد تم رفع الاهتمام السياسي بالعنف الجنسي إلى أعلى المستويات. والسؤال المؤلم الآن هو كيف يمكن فرض الاستجابة الجماعية، مع التركيز على السكان المتضررين، بمن فيهم أولئك المعرضون لخطر العنف الجنسي.

باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وهي منظمة إنسانية محايدة وغير متحيزة ومستقلة، أود اليوم أن أوجز ثلاثة مستويات تنطوي على تحديات وفرص للعمل معا بين الدول والجهات الفاعلة في المجال الإنساني وغيرها من الشركاء الآخرين.

الطفل، عملت لجنة الإنقاذ الدولية مع القيادات النسائية المحلية التي تدخلت لدى أسرة نيامال، وأعيد إدماجها في الأسرة في نهاية المطاف. ولا يدل مثال نيامال على تعقد العنف الجنسي وأثره العميق فحسب، بل أيضا على كيفية التصدي للمعايير الثقافية الضارة المتأصلة التي تؤدي دورا هاما في الانتعاش. ولم يكن من الممكن تقديم الدعم إلى نيامال من دون العمل مع شريك محلي. وعلينا أن نبذل كل ما في وسعنا لزيادة دعمنا للمنظمات المحلية والعمل مع المجتمع المدني، ولا سيما المدافعين عن حقوق الإنسان.

كذلك فإن أيرلندا استباقية في أعمال حفظ السلام. ويقوم أفراد قوات الدفاع التابعين لنا، بوصفهم حفظة سلام محنكين، بدوريات مع فرق جنسانية مختلطة حول المخيمات التي تجمع فيها الشابات والفتيات الحطب أو الماء. وهذا مثال عملي بسيط على هذا النهج الذي يراعي الفوارق بين الجنسين والذي ينبغي تعميمه على جميع مستويات عملنا. ستقوم أيرلندا هذا العام بتدريب وحدات حفظ السلام على التحقيق في العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، والمرتبطة بالنزاعات لصالح الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء في الناتو.

نقدم الدعم إلى آليات مثل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة في سوريا وإلى عمل الاستجابة السريعة للعدالة لضمان إتاحة الخبرة في المجال الجنساني في التحقيق في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ونؤيد بقوة أيضا الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لتعزيز استخدام العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات كمعيار لفرض الجزاءات وزيادة المواءمة بين نظم الجزاءات المواضيعية والخاصة ببلدان محددة.

ببساطة، إن النطاق المروع للعنف الجنسي المستمر والمتصل بالصراع وصمة عار على جبين إنسانيتنا المشتركة. وعلينا أن نسد فجوة المساءلة بتصميم وبتطبيق مبدأ عدم التسامح إطلاقا. وأيرلندا، بوصفها عضوا منتخبا طموحا في مجلس الأمن للفترة

من العنف الجنسي في الاحتجاز، كلها عوامل تؤدي إلى وضع المزيد من العقوبات.

يجب علينا أن ننشئ ونحمي معا بيئة إنسانية تمنع العنف الجنسي. وهذا ممكن تحقيقه بوضع أطر معيارية ملائمة، وبناء قدرات الهيئات القضائية، وضمان احترام القانون الإنساني الدولي، واحترام سائر الهيئات القانونية. ومن الجدير بالذكر أن اتفاقيات جنيف ١٩٤٩ كانت أول المعاهدات التي تحظر الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة.

ستواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من جانبها التعاون مع جميع الأطراف في الصراعات المسلحة لضمان احترام القانون الإنساني الدولي. وستواصل تقديم الخبرة الفنية للمشرعين والمسؤولين العسكريين، ودعم الهياكل التي تتصدي للعنف الجنسي، بما في ذلك خلال الاحتجاز.

فلنعمل معا للاستجابة إلى تلك المستويات الثلاثة - الضحية/الناجية، والمجتمع المحلي والدولة. إننا إذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين لاتفاقيات جنيف هذا العام، يجدر بنا أيضا أن نتذكر فحواها المتمثل في إعلاء شأن كرامة الإنسان في خضم الصراع المسلح.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للسيدة ماريناكي

**السيدة ماريناكي (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للعضوية تركيا ومقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل لعضوية الاتحاد البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.

أولا، على مستوى الضحايا والناجين، هناك نقص في دعم الرعاية الطبية، والصحة العقلية، والمأوى، وانعدام الأمن الاقتصادي، والإقصاء. ونطلب من الحاضرين، وفقا لقدرات كل منهم، دعم هذه الاحتياجات وتقبل الناجين. ومن بين الطلبات الملموسة التي يتعين علينا توفيرها توفير الوصول الأمن والسري إلى الرعاية الصحية للحيلولة بدون وقوع المزيد من المخاطر على الناجين الذين يدلون بشهاداتهم.

إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من جانبها، وعلى مستوى الضحايا والناجين، تدعم المراكز الصحية في جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي من خلال التدريب والمساعدة المالية والتقنية.

ثانيا، على مستوى المجتمع المحلي، نرى التحديات الناجمة عن نقص المعلومات عن الخدمات المتاحة، وتدهور السلامة، مما يؤدي إلى زيادة خطر العنف الجنسي، والإضرار باستراتيجيات التغلب على المشكلة بمن أجل توفير الحماية أو توليد الدخل. ونرجو تقديم الدعم للحد من المخاطر. ونطلب دعم التلاحم الاجتماعي بين أفراد المجتمع المحلي أو بالوسائل الاقتصادية كبداية لاستراتيجيات المواجهة الضارة.

بالنسبة للجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن المجتمعات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا هي التي تحدد المشاكل والأسباب والعواقب والقدرات. إننا إذ نسترشد بالمجتمعات المحلية، بوصفنا خبراء في حالتها الخاصة، نعمل معها بتضافر على إيجاد الحلول التي تقترحها للحد من التعرض للمخاطر.

ثالثا، أما على مستوى الدولة والمؤسسات، فنرى التحديات الناشئة عن عدم كفاية تجريم العنف الجنسي والافتقار إلى القدرة الحكومية والمحلية على الاستجابة. إن ضعف التسلسل القيادي وضعف النظم القضائية، وعدم فعالية التدابير الرامية إلى الحد



وعمليات صنع القرار؛ وإشراك الرجال والفتيان وتدريبهم بصورة مناسبة ليصبحوا مناصرين للمساواة بين الجنسين؛ واعتماد خطط عمل وطنية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بوصفها تدابير لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وفيما يتعلق بالحماية، نشدد على الحاجة الملحة إلى ضمان سبل الحصول الكامل على خدمات شاملة ومنسقة وجيدة النوعية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والدعم النفسي والمشورة القانونية، وكذلك برامج الإغاثة والإنعاش لجميع الضحايا من دون تمييز على أي أساس، بما في ذلك على أساس الجنس أو العرق أو الأصل الإثني أو الاجتماعي أو الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الإعاقة أو العمر أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية.

وفيما يتعلق بالمقاضاة، نشير إلى ضرورة كفالة التحقيق والمقاضاة بشكل واف من خلال جمع بيانات موثوقة مصنفة حسب نوع الجنس وتيسير وصول الضحايا إلى العدالة وضمّان حماية خاصة للشهود ومساندتهم نفسياً. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية التقدم في مجال العدالة الدولية، الذي أحرزته المحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن غيرها من المحاكم الجنائية الدولية غير الدائمة والمحاكم المماثلة في مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويكمل اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اختصاص الدول، وتقع المسؤولية الرئيسية عن تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة على عاتق الدول.

ونوه أيضاً بالإسهام المهم للمجتمع المدني والمنظمات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان الذين يتحدون الأعراف الجنسانية ويمنعون العنف الجنسي والجنساني ويوفرون الخدمات الطبية والنفسية إلى المجتمعات المحلية، ونؤيد ذلك الإسهام. ونشعر بالقلق البالغ إزاء المخاطر والأضرار التي تواجهها الأمهات وأطفالهن الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي، ونرحب بتوصيات مقدمي الإحاطات الإعلامية بشأن كيفية تحسين منع

إن الاتحاد الأوروبي يرحب بتصميم الرئاسة الفرنسية - الألمانية المشتركة على تسليط الضوء على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في المجلس وعلى مستوى المجتمع الدولي بأسره. ويتمشى ذلك مع المبادرات التي نفذتها الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي خلال فترات عضويتها في المجلس مؤخرًا. ويمثل اتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، اليوم خطوة إيجابية إلى الأمام. ونحن ملتزمون التزاماً كاملاً بأداء دورنا في تنفيذه بالكامل.

وأود أن أعرب عن امتناننا لمقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، الذين يشكل عملهم والتزامهم مصدر إلهام لنا جميعاً. وبمناسبة هذه الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، نشكر أيضاً الممثلة الخاصة برامبلا باتن على تفانيها ونؤكد مجدداً دعمنا الكامل للولاية المسندة إليها.

**إن تقرير الأمين العام (S/2019/280) يعطي صورة مُثَبِّطة،** ونشعر بالحزن لأننا مضطرون للاتفاق مع ملاحظته ومفادها أنه على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا يزال إفلات مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات من العقاب هو القاعدة في كثير من أنحاء العالم. ويكتسي تعزيز المساءلة بشكل سليم عن تلك الجريمة أهمية بالغة. ونكرر التأكيد على دعوتنا لمجلس الأمن إلى أن يدرج ويطبق بمنهجية وبشكل صريح العنف الجنسي كمعيار للإدراج في نظم جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما في الحالات التي تتداخل فيها النظم فيما يتعلق بالجناة الوارد ذكرهم في تقرير الأمين العام.

وينبغي أن يكون المنع والحماية والمقاضاة هي القوى الدافعة وراء كل الجهود المبذولة. وفيما يتعلق بالمنع، نكرر التأكيد على أهمية تشجيع ثقافة قوامها المساواة الكاملة بين الجنسين وتمكين المرأة بصورة تامة؛ ودعم النساء والمنظمات الأهلية؛ وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية

المهمة الأساسية للئاتو على مدى السنوات السبعين الماضية في توفير حماية وثيقة للحقوق الأساسية المتمثلة في الديمقراطية والحرية الفردية وسيادة القانون - وهي مواضيع تنسجم بوضوح شديد مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتؤكد على عملنا بشأن حماية المدنيين. وأوجد اتّخاذ القرارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وعمل المجلس مسارا جديدا في فهم ومواجهة الانتهاك الجنسي الخطير والمنهجي للنساء والفتيات في مناطق النزاع وحوّلها. والوعي بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات لا يؤثر على النساء والفتيات فحسب، بل على مجتمعات محلية بأكملها، أصبح الآن مترسخا في تفكيرنا الجماعي.

وفي العام الماضي، أقرّ رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الئاتو سياسة وخطة عمل جديدتين بشأن المرأة والسلام والأمن، حيث طرحوا مبادئ التوجيهية المتمثلة في التكامل والشمول والنزاهة. وتوفر هذه المبادئ الجماعية نسيجا ضامنا يربط بين الأمن والاستقرار والبيئات الموفرة للحماية ويؤطر نهجنا تجاه الحماية من خلال مشكال المرأة والسلام والأمن. وبالنسبة للئاتو، فإن هذا يعني أنه لا يمكن أن تكون هناك أي حماية من دون مشاركة لأن العنف الجنسي هو في جذوره مسألة جنسانية.

وينبع العنف الجنسي من الأوجه الأساسية لعدم المساواة بين الجنسين. ومن ثم، فإن التركيز على الحلول الحمايية والوقائية وحدها محدود وغير كاف. وكفي نكافح العنف الجنسي بصورة فعالة، يجب علينا أن نعالج ونفكك جميع العقبات التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في السلام والأمن، بما في ذلك في عمليات السلام. وثمة أهمية بالغة للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع والتركيز على التصدي بصورة فعالة من الناحية التشغيلية لذلك الاعتداء المروع على النساء والفتيات، ولكن ينبغي ألا يتم ذلك على حساب تمكين المرأة.

إن الطابع المدمر وطويل الأجل للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، فضلا عن تأثيره على مجتمعات بأكملها، لا يزال

هذه الحالات والتصدي لها. ووفقا لتقرير الأمين العام، نلاحظ أيضا أن الأفراد من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين يجري أحيانا استهدافهم تحديدا بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وندعو المجلس إلى إيلاء الاهتمام الواجب لهذه المسألة.

وانطلاقا من توصيات الأمين العام، اتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات محددة لمنع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات على أساس نهج كلي. وأود أن أشير إلى النص الخطي لبياني الذي جرى تعميمه في القاعة، والذي يورد تفاصيل تلك الإجراءات، بما في ذلك تشجيع هذا التعاون في بلدان منطقة غرب البلقان والقوقاز والعراق وسورية وأفغانستان، فضلا عن مبادرة "تسليط الضوء" المشتركة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والتي ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى الانضمام إليها. ويمكن للأمم المتحدة أن تواصل الاعتماد على مشاركة الاتحاد الأوروبي ودعمه الكاملين من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة ومساعدة الملايين من الفتيات والنساء على الشعور بالأمان والحرية في تحقيق كامل إمكاناتهن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن منظمة حلف شمال الأطلسي (الئاتو).

**السيدة هتشنسن (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي الممثلة الخاصة للأمين العام للئاتو المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية في هذا الصباح على بياناتهم القوية للغاية والمؤثرة جدا. وأوجه الشكر بصفة خاصة للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وفريقها على كل العمل الذي يقومون به.

تحتفل منظمة حلف شمال الأطلسي في هذا العام بالذكرى السنوية السبعين لإنشائها، مما يتيح الفرصة ليس للتفكير في إنجازاتها فحسب، وإنما أيضا للتطلع إلى المستقبل. لقد تمثلت

الأساسية، فإننا نتعهد في هذه الذكرى السنوية السبعين ببذل المزيد من الجهد للتصدي للعنف الجنسي في إطار ولاياتنا التنفيذية وسنواصل، أينما تنتشر، تهيئة الظروف الأمنية التي تمكن النساء والفتيات من العيش في مأمن من الاعتداء والعنف. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا الوفاء بالتزاماتنا الدولية لمنع التهديد الذي يشكله العنف ولتوفير الحماية لمن هم في أمس الحاجة إليها. وفي نهاية المطاف، فإننا نقوم بما هو أكثر من مساعدة الضحايا الأفراد عندما نتصدى للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات؛ إننا نحدد مسارا لاحترام الكرامة الأساسية وحقوق الإنسان، وبهذا نتمكن من إرساء أساس للاستقرار الدائم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان.

**السيد عمروف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** تشكر كازاخستان الرئاسة الألمانية على تسليط الضوء على اهتمامنا بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وثني على الأمين العام غوتيريش على الرؤى المستمدة من تقريره السنوي (S/2019/280) وعلى الممثلة الخاصة باتن لتقديمها لمحة عامة عن ولايتها وعملها. كما نشكر الحائزين على جائزة نوبل للسلام وغيرهما من مقدمي الإحاطات الإعلامية على النداء الحماسي لنا، فضلاً عن تحليلهم المخيف لتلك الآفة في مختلف أنحاء العالم.

تؤيد كازاخستان التوصيات الواردة في التقرير السنوي للأمين العام. وعلى الرغم من الإطار المعياري المحكم والتقدم المحرز، فإننا بحاجة إلى التفكير بصورة جماعية في كيفية منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات من الازدياد بمستويات مرتفعة على نحو مفرغ كما هو الحال الآن. وفي الوقت نفسه، علينا أن نتخذ التدابير التي تكفل عدم استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب أو تفاقمه بسبب الاتجار بالبشر، والذي

يشكل تهديدات كبيرة للسلام والأمن العالميين. وبالنسبة للئاتو، فقد أصبح ذلك أمراً محوريا للمنظمة في جهودها الرامية إلى حماية المدنيين في بعثاتها وعملياتها.

وفي أفغانستان، نعمل بشكل وثيق مع وزارتي الداخلية والدفاع على تحسين جهودهما الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي. إن عملنا هو زيادة وعي السلطات الأفغانية وتعزيز جهودها الرامية إلى الكشف عن أعمال العنف الجنسي والتحقيق فيها.

وفي كوسوفو، نركز على التواصل مع المجتمعات المحلية وضمان أن يفهم سكان كوسوفو دور الناتو في مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وفي العراق، نعمل مع "مدرسة الطبابة العسكرية" لزيادة الوعي بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، مع التركيز بوجه خاص على تقديم المشورة إلى العاملين في المجال الطبي بشأن كيفية العمل مع الضحايا والناجين والكيفية التي يمكننا بها وضع استراتيجيات وقائية فعالة موضع التنفيذ.

وأخيراً، نقوم في مقر الناتو بوضع دليل جديد للقادة ومخططي العمليات كأداة مرجعية للتفكير النقدي واتخاذ القرارات في حالات الأزمات العسكرية وللاسترشاد به عند وضع الإجراءات اللازمة لمنع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

ولكن هناك أكثر من ذلك بكثير مما يمكننا القيام به، لأنه على الرغم من أفضل الجهود التي نبذلها وجهود المجتمع الدولي والكم الهائل من الاهتمام والقرارات والالتزامات والتصديقات والتمويل، لا تزال النساء باستمرار عرضة للخطر وضحية للوحشية البشعة في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أن التحالف يراعي منذ أمد طويل المبادئ المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بوصفها عناصر متأصلة في مهامنا

وعاجل. والتعاون مع الزعماء الدينيين والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية أمر هام للغاية إذا أردنا تغيير الخطاب المتطرف وتحويل وصمة العنف الجنسي لتلحق بالجناة وتعزيز التعليم والتوعية بشأن تمكين المرأة.

وتؤمن كازاخستان إيماناً راسخاً بأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام ينبغي أن يكون أولوية مطلقة، إلى جانب سياسة الأمم المتحدة لعدم التسامح مطلقاً إزاء هذه الجرائم. وينبغي حصول جميع وحدات الشرطة والقوات على كامل التدريب قبل النشر وأثناءه. ونؤيد تجنيد المزيد من العسكريين وضباط الشرطة من النساء المؤهلات تأهيلاً جيداً ونشر مستشارين في مجال حماية النساء في بعثات حفظ السلام.

وبلدينا يدمج جميع عناصر الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في تشريعاتنا الوطنية، فيما نضع سياسات قوية جديدة مناصرة للمرأة. ويشكل تدريب القوات المسلحة وقوات الأمن على المساواة بين الجنسين ونشر المرأة في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة أولويتين لمركز كازاخستان الوطني للتدريب على حفظ السلام.

وعلى الصعيد الإقليمي، ندعم أفغانستان بنهج متعدد الأبعاد لمنع نشوب النزاعات، إلى جانب المساعدة الإنسانية والإنمائية، وذلك من خلال تعزيز العلاقة بين الأمن والتنمية. وعلى الصعيد الدولي، نُسهِم في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة، الذي يمول مشاريع في بيئات ما بعد النزاع.

في الختام، نرحب باتخاذ القرار التاريخي ٢٤٦٧ (٢٠١٩) اليوم ويسرنا أن نبلغ المجلس بأن كازاخستان ستقدم اليوم تعهداتها الملموسة للتعجيل بتنفيذنا الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بحلول الذكرى السنوية لاعتمادها في عام ٢٠٢٠ وذلك

يمكن أن يصبح مصدراً للدخول للجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وتتطلب تلك الآفة تضافر التدخلات عبر الوطنية والتنسيق الجيد بينها مع اتباع نهج وحدة العمل في الأمم المتحدة. إن جميع الجهود التي تبذلها مبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع تتطلب تحسين التنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ونحن بحاجة أيضاً إلى المبادرات والتعاون من أجل منع نشوب النزاعات وتبادل المعلومات والوثائق وتقديم المساعدة للضحايا والدعم القانوني وتدريب قوات الأمن والتوجهات الجديدة لنظم العدالة القانونية والقضائية والجنايئة وتبادل أفضل الممارسات في مكافحة العنف الجنسي.

إن مداولاتنا اليوم تبين أنه ينبغي للمجتمع الدولي ضمان المساءلة عن العنف الجنسي في حالات النزاع وقطع دابر الإفلات من العقاب. ولذلك، ينبغي أن تشمل لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، عند الاقتضاء، العنف الجنسي بوصفه معياراً لفرض جزاءات على الأفراد والشبكات المنظمة، بما في ذلك أطراف النزاعات من غير الدول. وينبغي للمنظمات الإقليمية والدول الأعضاء، التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن التصدي للعنف الجنسي وتعزيز نظام إنفاذ القانون، أن توائم تشريعاتها الوطنية مع معايير الأمم المتحدة.

يؤثر العنف الجنسي المتصل بالنزاعات على كل جانب من جوانب حياة الناجين ويؤدي إلى وصم الضحايا ودمار الأمن المادي والاقتصادي، ولا سيما للنساء المشرذات والريفيات. وعليه، فإننا بحاجة إلى نهج يركز على الضحايا، وينبغي أن يشمل الدعم النفسي والرعاية الصحية والمساعدة القانونية وإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي على نحو كامل وكفؤ

حقوق جميع ضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك حقوقهم الجنسية والإنجابية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، فإننا ندعو إلى الاحترام الكامل لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني في أوقات الحرب وإلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وحجر الزاوية فيها القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن هذا القرار وجميع القرارات التي أعقبته تبرز الأدلة على كون المرأة شريكاً حيوياً في السلام والأمن في العالم، وأن مشاركتها في المفاوضات وجهود السلام من شأنها أن تمهد طريقاً واضحاً نحو السلام الدائم.

وفي السياق الوطني، نشدد على أهمية إنشاء آليات اتصال وتحقيق شاملة للجميع ومراعية للمنظور الجنساني وطرح تشريعات في ذلك الصدد تسعى لمحاكمة القوى المحركة لأعمال العنف الجنسي وأي فرد مسؤول عنها سواء كانت ضد المرأة أو الرجال والأطفال. وتحقيقاً لتلك الغاية، ينبغي تعبئة الصناديق المتخصصة وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن رصد هذه المخالفات والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وبالإضافة إلى ذلك، يظل تحسين ظروف إمكانية اللجوء إلى القضاء عنصراً أساسياً في هذه العملية.

وأخيراً، علينا ألا ننسى ضرورة ضمان مشاركة المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان من الذكور والإناث في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والاعتراف بالدور الأساسي الذي يضطلعون به، مُعرضين حياتهم للخطر في كثير من الأحيان.

وباختصار، فإن ما ينبغي لنا أن نركز فيه الآن هو كيفية الانتقال من الإنكار إلى الاعتراف، ومن التمر والوصم إلى التمكين، ومن الصمت الناجم عن الشعور بالذلل إلى شجاعة قول الحقيقة، ومن اللامبالاة إلى التعاطف، ومن الإفلات من العقاب إلى تحقيق العدالة، ومن الظلم إلى الترضية والتعويض،

خلال الحدث الرفيع المستوى المصاحب، الذي تستضيفه ألمانيا والمملكة المتحدة. وسنخرط تماماً، بالتعاون مع المجتمع الدولي، في تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والخطة الجديدة للسلام لحماية كرامة المرأة وتمكينها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية) أعطي الكلمة الآن لممثلة لبنان.

السيدة شدياق (لبنان) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن موضوع يؤثر تأثيراً عميقاً على البشرية جمعاء وعلى ضميرنا الجماعي وقيمنا الإنسانية.

كما نشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم والتزامهم.

وفي هذه المناسبة، نرحب بحضور الرجل الذي يصلح النساء، الدكتور ماكويغي، وبالنساء اللاتي يتكلمن بالنيابة عنا جميعاً، السيدة نادية مراد والسيدة إيناس ميلود.

في كثير من الأحيان، لا تكون الحرب مجرد رشاش خسيس أو قبلة يدوية فجة أو دبابه مجرمة. ولا يمكن اختزال الإرهاب في أيديولوجية مخادعة وفتاكة. كما أن النزاعات والحروب والإرهاب مرادفات للنساء اللواتي يعانين من عنف لا يمكن تصوره وصدمات لا تُمحي من أجسادهن ولا أنفسهن. فعندما تتحوّل أجسادهن إلى أسلحة هجومية ضدهن، نواجه جميعاً ضرورة أخلاقية ومعنوية للعمل.

ويجب أن نعمل بوصف ذلك التزاماً أخلاقياً ومسؤولية جماعية. وعلينا أن نعمل للدفاع والحماية والوقاية والردع والتحقيق والمساءلة، وأن نشجب ونحاكم ولا نسمح أبداً لجهات من الدول ومن غير الدول على حد سواء بإشهار أجساد النساء مجدداً كأسلحة ضدهن، أو باستخدام الاغتصاب كسلاح للإرهاب أو باستخدام العنف الجنسي من أي نوع كان أسلوباً من أساليب الحرب. ولكن يجب علينا أيضاً أن نعمل لضمان

والخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، فإن استمرار ظاهرة العنف الجنسي ضد النساء والفتيات اليوم، وبالأخص من جانب الكيانات غير الحكومية والتنظيمات الإرهابية المسؤولة عن أغلب هذه الانتهاكات، يؤكد أنه لا يزال أمامنا الكثير لإيجازه في هذا المضمار.

وتنطلق المقاربة الشاملة للتعامل مع ظاهرة العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهائها من مرحلة ما قبل حدوث العنف الجنسي، حيث تشمل رفع الوعي بحقوق النساء والفتيات وتغيير بعض أنماط السلوك الاجتماعي السلبية، وبالطبع منع النزاعات ذاتها قبل حدوثها. وتسري في مرحلة النزاعات من خلال توفير الحماية اللازمة للنساء والفتيات تحديداً، وتجنبيهن التعرض لأعمال العنف الجنسي من جانب الأطراف المتحاربة المختلفة، ثم تستمر هذه المقاربة إلى مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات. وهنا تتفق مصر مع أهمية تبني منهجية تضع الضحايا في قلب اهتمامها، من خلال توفير الرعاية والحماية اللازمتين لهن من مختلف زواياهما.

وترى مصر أن دور المرأة رئيسي في جميع المراحل المتقدمة. فدورها لا يقتصر على دور الضحية، وإنما ينعقد لها دور رئيسي في مكافحة العنف والاستغلال الجنسيين في إطار دورها الأعم في الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وعلينا العمل على تعزيز هذا الدور الهام بالنظر لما كشفتته التجارب من قدرة النساء على اجتياز الكثير من الحواجز في التعامل مع ضحايا العنف الجنسي وصولاً إلى الكشف عن المتهمين ومن ثم مكافحة الإفلات من العقاب، فضلاً عن تقديم الدعم والمساعدة اللازمين للضحايا. ولعلنا نسترجع في هذا الصدد المناقشات خلال جلسة مجلس الأمن المفتوحة يوم ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩ تحت عنوان "دور المرأة في حفظ السلام" (انظر S/PV.8508).

وتتعمد الرئاسة المصرية للاتحاد الأفريقي للعام الجاري ٢٠١٩ بشكل رئيسي بموضوع إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة

ومن الأقوال إلى الأفعال، لأن هذا العالم ليس مكاناً للرجال الذين يشنون الحروب بل لجميع النساء اللاتي يردن السلام!

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثل مصر.

السيد إدريس (مصر): السيد الرئيس، السيدات والسادة الحضور، أود، في البداية، أن أضم صوتي لمن سبقوني في الإعراب عن خالص الشكر والتقدير للرئاسة الألمانية لمجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل الجاري، على اهتمامها الواضح بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وفي مقدمتها موضوع العنف الجنسي في حالات النزاع الذي ناقشه اليوم.

وأشكر أيضاً السيد الأمين العام وممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع على الجهود الأهمية التي تم عرضها، فضلاً عن باقي السيدات المتحدثات اللاتي قمن بالتحدث خلال هذه الجلسة الهامة لعرض خبراتهن وأفكارهن القيمة.

إن العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهائها ظاهرة كاشفة عن خلل متعدد الأوجه يقتضي منا معالجة شاملة. فالعلاقة بين تلك الظاهرة والحالة العامة للنساء والفتيات وبعض أنماط السلوك الاجتماعي السلبية في المجتمعات، علاقة أساسية بكل تأكيد. كما أن الموضوع مرتبط بشكل رئيسي بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، على النحو الموضح في المذكرة المفاهيمية (انظر S/2019/313، المرفق).

وعلى الرغم من إصدار مجلس الأمن خلال السنوات الإحدى عشرة الأخيرة لحمسة قرارات شديدة الأهمية تخاطب العديد من زوايا موضوع العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك استخدام العنف الجنسي سلاحاً خلال الحرب وعلاقة الجريمة المنظمة والإرهاب والاتجار بالبشر بالعنف الجنسي في حالات النزاع ونظام المتابعة والرصد واستحداث منصب الممثلة

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية):  
أشكر الرئاسة الألمانية على تنظيم هذه المناقشة، كما أشكر المتكلمين المدعويين على إحاطاتهم الإعلامية وشهاداتهم. وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلي به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

نرحب مرة أخرى بتقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280). ونشعر بالغضب إزاء استمرار حالات العنف الجنسي وانتشارها الواسع في حالات النزاع المسلح ونضم صوتنا إلى الآخرين في إدانة هذه الانتهاكات.

وفيما يتعلق بالقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي اتخذ هذا الصباح، فإننا نأسف لأنه لم يتسن التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل بالغة الأهمية، بما في ذلك توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لجميع ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع. ويأتي ضمان تقديم المساعدة الشاملة لجميع ضحايا هذه الجرائم البشعة في صميم نهج محور الضحايا.

ويجب علينا أن نزيد جهودنا بجدية لتحقيق ثلاثة أمور: منع هذه الجرائم البشعة من الحدوث مرة أخرى، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة، فضلا عن إمداد الضحايا بكل المساعدة التي يحتاجون إليها ويستحقونها. ويجب أن نفعل كل ذلك بغض النظر عما إذا كانت الحالة مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن أم لا.

حصل خلال العقد الماضي، تحول مهم في النهج: حيث أصبح العنف الجنسي المتصل بالنزاعات يُفهم بأنه تهديد للسلام والأمن الدوليين. ويمثل بشكل خاص عائقا أمام مشاركة المرأة في السلام والعمليات السياسية، بما في ذلك إعادة التعمير والمصالحة بعد انتهاء النزاعات. وفي معظم الحالات، يحدث العنف الجنسي في حالات النزاع عندما يكون هناك تمييز منهجي ضد النساء

ما بعد انتهاء النزاعات، على أساس مقارنة شاملة تشمل بناء قدرات الجيوش الوطنية وسلطات إنفاذ القانون على مكافحة الإرهاب والجريمة، فضلا عن تقديم أوجه العناية والرعاية اللازمة للمجتمعات الخارجة من النزاعات، بما في ذلك الأطفال والنساء والفتيات ضحايا هذه النزاعات.

ولدى مصر بالفعل العديد من البرامج والآليات التي تستهدف منطقة الساحل في أفريقيا تحديدا، والتي تعاني وطأة النزاعات المسلحة وأنشطة التنظيمات الإرهابية وكيانات الجريمة المنظمة. ونحن على أتم الاستعداد للتعاون مع كافة الشركاء في صياغة وتنفيذ مشروعات وبرامج متخصصة تستهدف تقديم الرعاية والحماية اللازمتين لضحايا العنف الجنسي من النساء والفتيات في تلك المناطق، بالتعاون مع الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية.

وختاما، تدعم مصر بشدة سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وفي هذا الإطار، يقوم مركز القاهرة الدولي لتسوية النزاعات وحفظ وبناء السلام بعقد دورات تدريبية متخصصة للعسكريين والشرطيين المصريين والعرب والأفارقة بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، حيث تشمل هذه الدورات تدريب تلك العناصر على كيفية التعامل مع حالات الاستغلال والتعدي الجنسيين في مناطق النزاعات قبل نشر هذه القوات الأممية.

وفي ختام مداخلتني، وأكد مجددا دعم مصر الكامل لجهودكم الرامية إلى تعزيز بنية مكافحة العنف الجنسي في مناطق النزاعات واستعدادنا التام للتعاون مع كافة الأطراف المعنية في هذا الشأن. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

وتعالج سلوفينيا العلاقة بين العنف الجنسي والجسدي المتصل بالنزاعات، في خطة عملها الوطنية الثانية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، المعتمدة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتتضمن الخطة، في جملة أمور، العديد من الأنشطة المتعلقة بالوقاية والمساءلة. وفي شهر حزيران/يونيه ٢٠١٨، انضمت سلوفينيا أيضًا إلى "الدعوة إلى العمل من أجل الحماية من العنف الجنسي في حالات الطوارئ" والتزمت بتعزيز مشاركتها في الوقاية من العنف الجنسي، والتصدي له. وخصصنا العام الماضي، مساهمة مالية إضافية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعد توفير التعليم والتدريب فيما يخص مسألة المرأة والسلام والأمن، بشكل منهجي في جميع قطاعات القوات المسلحة السلوفينية، من الإنجازات المحلية الهامة.

واسمحوا لي أن أختتم كلمتي بالتأكيد مرة أخرى على دعمنا القوي لعمل الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. كما أننا ندعو جميع هيئات الأمم المتحدة إلى مواصلة إعطاء الأولوية لهذه المسألة الهامة، وندعو مجلس الأمن إلى الرد بقوة وبصورة منتظمة وثابتة وفورية على جميع الانتهاكات في حالات النزاع المسلح. فلا الصمت ولا التسامح ولا الإفلات من العقاب هم من بين الخيارات. وهذه رسالة يجب أن تنبثق بوضوح من مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد دي لا فوينتي راميريث (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة وأعرب عن امتناني لأولئك الذين أثروا المناقشة اليوم.

يعتبر العنف الجنسي دائمًا جريمة شنيعة، وانتهاكًا صارخًا وغير مقبول لحقوق الإنسان. وعندما تحدث في سياق حالة نزاع، فإنها تصبح جريمة حرب أيضًا، وتنتهك القانون الإنساني

والفتيات. لذلك، يجب علينا تعزيز الجهود الرامية للقضاء على التمييز ضد النساء والفتيات في القانون والممارسة.

مرة أخرى، إن العنف الجنسي في النزاعات المعاصرة ليس مجرد أثر جانبي. إنه بالأحرى سلاح يستخدم في الخطوط الأمامية، وتكتيك مروع في الحروب، ووسيلة للقمع والإرهاب والسيطرة تستخدم لإذلال وإصابة الضحايا وعائلاتهم ومجتمعاتهم المحلية بأكملها. ويتعرض جميع الناجين، بغض النظر عن جنسهم أو أعمارهم، للصدمة النفسية، والوصم مدى الحياة. وتتأثر الأجيال والمجتمعات المحلية بأكملها لعقود قادمة.

ومن الأهمية بمكان ضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب. إن المسؤولية الأساسية عن حماية المدنيين وتقديم الجناة إلى العدالة تقع دائماً على عاتق الدول. ويظل ضمان المساءلة يمثل تحدياً كبيراً. وفي هذا الصدد، تم الاعتراف بدور العدالة الجنائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية. وتؤيد سلوفينيا مختلف الآليات الدولية للتحقيق في هذه الجرائم وملاحقتها القضائية.

ونعرب عن تأييدنا لتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره (S/2019/280) لإدماج مسألة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات إدماجاً كاملاً في أعمال لجان الجزاءات، وإدراج العنف الجنسي كمعيار واضح لفرض الجزاءات، وكذلك اتخاذ تدابير لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في مبادرات إصلاح قطاعي الأمن والعدالة.

ويجب أن يركز النهج القائم على العنف الجنسي والجسدي على الناجين، ويجب إضافة أنشطة زيادة الوعي بالتوازي مع مساعدة الضحايا من أجل مكافحة وصم الناجين والأطفال المولودين نتيجة للعنف الجنسي وتحدي المفاهيم السلبية وسوء الفهم الذي يمنع الناجين من إعادة بناء حياتهم.



ولهذا السبب، من الملح تغيير المعايير الاجتماعية التي لا تزال تدم إفلات المعتدين من العقاب، من ناحية، ومعاناة الضحايا، من ناحية أخرى. ويجب أيضاً الاعتراف، رغم أن ذلك أمر مؤسف، بأن الضحايا لا يجدون في كثير من الأحيان حلولاً مرضية لاحتياجاتهم الأكثر إلحاحاً، ومن هنا تأتي أهمية مضاعفة بذل الجهود. إن تحقيق المساواة الفعلية بين الجنسين أمر لا مفر منه إذا كان الهدف هو تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتنا. ويجب أن تشارك المرأة مشاركة كاملة وفعالة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وهذه هي الطريقة الوحيدة لبناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع، وسلمية تؤدي إلى إحلال سلام دائم.

هناك قلق من أن مصطلح "العنف الجنسي" قد لا يتم تدوينه بشكل صحيح في القانون الدولي. وتجدد الإشارة إلى أن هذا المصطلح لم يدرج صراحة في الإعلان المتعلق بحماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والنزاعات المسلحة، الذي اعتمده الجمعية العامة في عام ١٩٧٤ في قرارها ٣٣١٨ (د-٢٩). ويجدر التساؤل عما إذا كان التعريف المتفق عليه حتى الآن كاف حقاً للنهج المطلوب لكل مظاهر أو أعمال العنف ذات الطبيعة الجنسية المرتكبة خاصة ضد النساء والأطفال، في سياق النزاعات المسلحة. لذلك، نغتنم هذه الفرصة لتأكيد أهمية اتفاقيات جنيف، ولا سيما المادة ٣ المشتركة والمادة ٢٧ من الاتفاقية الرابعة، التي تتضمن إشارة صريحة إلى حماية المرأة من الاغتصاب أو الدعارة القسرية أو أي شكل من أشكال الاعتداء غير اللائق.

إننا نقدر تقديراً كبيراً أن الأمين العام يضع حقوق الضحايا والناجين في صلب استراتيجيته كرد على هذه المشكلة الخطيرة. ونأمل أن يتم تنفيذ جميع التدابير اللازمة لمنع الناجين من العودة إلى حالة الضحايا، وتزويدهم بالدعم الشامل واللازم لضمان إعادة تأهيلهم وتعزيز قدرتهم على الصمود. ولذلك، ندعو

الدولي، ونتيجة لذلك، يصبح العقاب عليها، وتوفير سبل الانتصاف بشأها، مسألة تم المجتمع الدولي.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي ضد المرأة في النزاعات المسلحة. ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم ملحوظ، لا سيما فيما يتعلق باعتراف المجتمع الدولي بأن العنف الجنسي والجنساني في النزاعات المسلحة يشكلان تهديداً للسلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات مهمة، ليس فقط فيما يتعلق بالمساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب، ولكن أيضاً فيما يتعلق بتعريف الظاهرة نفسها.

ويجب على الدول الأعضاء تعزيز قدراتها الوطنية من أجل توفير الأطر القانونية والمؤسسية لضمان التحقيق والملاحقة القضائية لمرتكبي هذه الجرائم. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تستند قوانيننا الوطنية إلى تطبيق المبادئ الأساسية، مثل المساواة أمام القانون، واحترام حقوق الإنسان، والوصول العادل والفعال وغير التمييزي إلى نظم العدالة التي تدمج المنظورين الجنساني والثقافي وتجعلهما متداخلين.

ومن أجل منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ومكافحته في الوقت المناسب، من الضروري إدراك ومعالجة ثلاثة عوامل لا مفر منها على الأقل: أولاً، التفاوتات الهيكلية بين الجنسين؛ ثانياً، التمييز التاريخي ضد النساء والفتيات؛ وثالثاً، التهميش، وخاصة للفئات الضعيفة. وكل هذه العوامل هي جزء أساسي من أصل هذه الجرائم. وإذا أضفنا أيضاً إلى جميع ما سلف ذكره مؤسسات العدالة الضعيفة، والخشية من الاستنكار، والخوف من الانتقام، والنبد من جانب العائلات وتحيزات المجتمعات المحلية نفسها، يمكننا بالتأكيد أن نفهم بشكل أفضل ما هي بعض العقبات الرئيسية التي يواجهها الضحايا في الوصول إلى العدالة.

**السيدة بحوث (الأردن):** أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وأود أن أثنى جهودكم المبذولة في رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، متمنية لكم التوفيق والنجاح. وأتوجه بالشكر للأمين العام للأمم المتحدة وللممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ولل سيدات والسادة مقدمي الإحاطات على الإحاطات التي قدموها.

كما أود تهنئة المجلس على اتخاذه اليوم القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

يشهد عالمنا اليوم موجة غير مسبقة من العنف والنزاعات، التي دأبت الجماعات المتطرفة المختلفة، مثل داعش وبوكو حرام وغيرهما، على استخدامها كأداة لبث الإرهاب وترويع المجتمعات، خاصة الفئات المهمشة والضعيفة منها، وبشكل خاص النساء والفتيات. وقد شهدنا ما حدث في العراق وسورية وميانمار، وغيرها من الدول، من انتهاكات جسيمة بشعة وعنف جنسي، الأمر الذي نتج عنه صدمات مجتمعية ونفسية تهدد النسيج الاجتماعي وتهدد السلم والأمن الدوليين.

إن الاستجابة المنسقة والفورية من قبل المجتمع الدولي وأذرع الأمم المتحدة المختلفة لتلبية احتياجات ضحايا العنف من النساء وإعادة تأهيلهن في مجتمعاتهن وفي مناطق النزاع، ضرورية جدا. كما إن دور مؤسسات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في ذلك محوري أيضا. ويجب ألا نغفل أهمية العمل الدولي الجماعي في تعزيز المحاسبة وإرساء العدالة، وهي عوامل رئيسية لمكافحة العنف الجنسي في مناطق النزاع.

يحرص الأردن أن يكون دائما داعما ومحركا أساسيا للأمن والسلام. ورغم التحديات وشح الموارد وتدفق اللاجئين وموقعه في منطقة تعاني من النزاعات، فقد استطاع الأردن أن يحول الكثير من هذه التحديات إلى فرص مشرقة توفر التعليم

المجلس إلى دعم التوصيات التي قدمها الأمين العام في أحدث تقرير له (S/2019/280)، وبصفة خاصة التوصيات التالية:

أولا، يجب على المجلس أن يدرج العنف الجنسي، دون تأخير، بوصفه معيارا قائما بذاته لفرض الجزاءات. ثانيا، ينبغي له أن يدرج بشكل منهجي منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في ولايات عمليات حفظ السلام وأن يدرج مؤشرات الإنذار المبكر بالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات ضمن هيكلها الأعم المتعلقة بالحماية. ثالثا، ينبغي له أن يعزز مشاركة الضحايا والمجتمع المدني، وبخاصة المنظمات النسائية، في جميع الأنشطة الرامية إلى منع ومكافحة هذه الآفة. رابعا، ينبغي له أن يشجع على زيادة مشاركة المرأة في مفاوضات السلام ووقف إطلاق النار وأن يكفل إدراج الأحكام المتعلقة بالعنف الجنسي في هذه الاتفاقات. خامسا، ينبغي له أن يواصل تعزيز المنع من خلال دعم الجهود الرامية إلى كفالة محاسبة الجناة المدرجين في مرفق تقرير الأمين العام على جرائمهم. وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة، يجب أن نشدد على الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الفظيعة عندما تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إن حماية واحترام حقوق المرأة الإنسانية ومشاركتها في منع نشوب النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية أمور في غاية الأهمية في كفالة بناء مجتمعات أكثر سلمية وأمنا. فالمجتمعات لا يمكن أن تكون في حالة سليمة أو أن تتصف بالعدل أو الشمول عندما يتم تجاهل احتياجات قطاعات كبيرة من سكانها. ولذا، فإن المسألة التي نتناولها اليوم يجب أن تظل أولوية على جداول الأعمال الوطنية، وبطبيعة الحال، على جدول أعمال مجلس الأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الأردن.

عناصر رئيسية، وهي: المشاركة والحماية والإغاثة والتعافي. كما تستجيب الخطة للأهداف الاستراتيجية التي وردت في مجال النزاعات المسلحة في إعلان بيجين لعام ١٩٩٥، ومنها زيادة مشاركة المرأة في عمليات منع نشوب النزاعات وبناء وتعزيز الأمن والسلام والاستقرار وحل النزاعات وصنع القرار والمشاركة في بعثات حفظ السلام. كما راعت الخطة الوطنية التزام المملكة بأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأكدت كذلك على دور الشباب والرجال كشركاء في دعم مشاركة المرأة ودعم جهود منع نشوب النزاعات المسلحة وحلها، وعكست إيمان والتزام الأردن باحترام حقوق الإنسان وتعزيز مفاهيم العدالة والمساواة والتشاركية.

يحرص الأردن، كونه في مقدمة الدول التي تتصدى للإرهاب ومكافحة التطرف العنيف، على إيلاء اهتمام كبير لمسألة حماية الفتيات والنساء من خطر التطرف العنيف. ويؤكد على الدور الحساس والمحوري الذي تضطلع به المرأة في تحصين المجتمعات من خطر التطرف وفي إحلال ثقافة السلام. كما يؤكد على مسؤوليتنا الجماعية في جعل السلام أولوية لنا وفي مكافحة أية جهة تحاول نشر الفتنة والكراهية والعنف الجنسي. ونؤكد، في هذا الصدد، على ضرورة توفير التمويل اللازم لتنفيذ خططنا الوطنية والإقليمية والدولية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

**السيد دواله (جيبوتي) (تكلم بالفرنسية):** بادئ ذي بدء، تدين جيبوتي بشدة الهجمات الإرهابية المنسقة التي استهدفت دور عبادة وفنادق في سري لانكا، مما تسبب في مجزرة دموية راح ضحيتها عدد لا يحصى من الأبرياء. ونعرب مجددا عن تضامننا مع شعب وحكومة سري لانكا.

(تكلم بالإنكليزية)

والخدمات الصحية والعمل ومشاركة رجاله ونسائه في جهود الإعمار والتنمية والإغاثة.

كما تطلب التعامل مع أزمة اللاجئين السوريين، الذين بلغ عددهم ١,٣ مليون لاجئ، معظمهم من النساء والفتيات، تضافر الجهود كافة لتقديم الخدمات لهن على جميع المستويات وبمشاركة الجهات الأمنية والإنسانية. حيث أحدثت هذه التدفقات من اللاجئين ضغوطا مختلفة على المجتمعات المضيفة وأدت إلى إحداث تغييرات اجتماعية وسلوكية تهدد أمن وسلام المجتمعات ومخيمات اللاجئين وتؤثر بشكل خاص على أوضاع النساء والفتيات. ويشمل ذلك في المخيمات زواج القاصرات والزواج القسري والعنف الجنسي والجسدي وما يرافقها من انتهاك وضياح لحقوقهن القانونية والمدنية.

وقد قامت المملكة الأردنية الهاشمية بالتصدي لهذه التحديات، بالتنسيق فيما بين مؤسساتها المختلفة بشكل ينسجم ويستجيب لخطة الاستجابة الأردنية لأزمة اللجوء السوري، عن طريق إنشاء وتفعيل الآليات والتدابير وحملة التوعية في المجتمعات المحلية المضيفة ومجتمعات اللاجئين، بالإضافة إلى تقديم طيف واسع من الخدمات التعليمية والصحية والقانونية وآليات الحماية للنساء والفتيات وآليات التمكين وتعزيز قدرتهن على التكيف والصمود. كما تم إطلاق برامج العمل والتأهيل التي من شأنها أن تساعد اللاجئين واللاجئات في التأهل والعمل وكسب الرزق ليكونوا على استعداد لعودتهم الطوعية الآمنة إلى بلدانهم ومجتمعاتهم.

وانطلاقا من إيمان بلادي بأهمية دور المرأة في إحلال وبناء الأمن والسلام الوطني والإقليمي والعالمي، واستجابة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعني بالمرأة والسلام والأمن، أطلقت اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، وبمشاركة واسعة من فعاليات المجتمع المدني الأردني، الخطة الوطنية الأردنية لتفعيل القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢١. وهي تستند إلى أربع

أو أي شكل آخر من أشكال العنف الجنسي باعتبارها جرائم حرب في حالات النزاع المسلح غير الدولي.

ولا يزال العديد من المتكلمين الآخرين، بمن في ذلك الحائزان على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ الشجاعان على نحو ملحوظ، السيدة نادية مراد والدكتور دينيس ماكويغي موكينغيري، يواصلون توجيه اهتمام العالم إلى العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والعنف الجنساني. وتشكرهما جيوتي على حضورهما هنا معنا اليوم وعلى ما قدماه من مساهمات.

وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس مستمران في النزاعات اليوم. ولا يزال مخفياً بصورة فريدة ومن الصعب بشكل خاص محاكمة مرتكبيه. وأود أن أركز على أهمية معالجة موقف التزام الصمت بشأن هذه الجرائم. فكما فسر الدكتور ماكويغي، إن التزام الصمت إزاء العنف الجنسي قد مكن مرتكبيه من الإفلات من العقاب وزاده انتشاراً. ”الصمت هو ما يبقي الاغتصاب في مجتمعنا.“ والصمت هو في الواقع أداة قوية من أدوات المعتصبين، تمكنهم من الاستمرار في تدمير الفتيات والنساء، “على حد قوله.“ وإذا بقيت صامتة، فإنها يمكن أن تتعرض للاغتصاب مرارا وتكرارا ولا تستطيع حماية الأخريات.“

ويجب على الأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تسعى إلى مساعدة الضحايا على الإبلاغ عن تجاربهن المتعلقة بالنزاع والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وبالتالي، تعزيز المساواة. وينبغي لنا جميعاً أن نسعى إلى الحد من الوصم الاجتماعي المتصل بالعنف الجنسي والجنساني. وينبغي لنا إيجاد سبل مبتكرة للتوعية، بما في ذلك من خلال استخدام محطات الإذاعة المجتمعية والمسرح وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين. ونحن بحاجة إلى استراتيجيات مجتمعية طويلة الأجل لتغيير القواعد السلوكية القائمة التي يبدو أنها لا تدين العنف الجنسي

تعرب جيوتي عن تقديرها لوفد ألمانيا على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن آفة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات وأثرها على السلم والأمن الدوليين والسبل الكفيلة بتعزيز المساواة. ونعرب عن الامتنان إزاء الجهود المستمرة التي يبذلها الأمين العام وإزاء التزامه، كما يتجلى في تقريره السنوي (S/2019/280) عن تنفيذ القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و١٨٨٨ (٢٠٠٩) و١٩٦٠ (٢٠١٠).

ونقدر العمل الذي اضطلع به مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي والمستشارون المعنيون بحماية المرأة، في جهودهم الرامية إلى منع ومعالجة جميع أشكال العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

وقبل بضعة أيام، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية في رواندا مع إخواننا وأخواتنا في رواندا. إن حظر الاغتصاب هو أحد أقدم قواعد الحرب، إذ حُظر في أول قانون حرب حديث، مدونة ليدر لعام ١٨٦٣ واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩. ولم تصدر محكمة من المحاكم حكماً بإدانة الاغتصاب باعتباره جريمة ضد الإنسانية إلا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، في قضية جون بول أكايسو أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وذكرت المحكمة بشكل لا لبس فيه أن الاغتصاب والعنف الجنسي يشكل واحداً من أسوأ السبل للإضرار بالضحايا إذ أنهم، سواء كانوا رجالاً أو نساء، يتعرضون للأذى البدني والعقلي.

وبناء على هذا الحكم القضائي، أعتب الكثيرون وضع نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية علامة بارزة في الملاحقات القضائية المتصلة بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني. وتشمل المادة ٨ من نظام روما الأساسي الاغتصاب والاستعباد الجنسي والإكراه على البغاء والحمل القسري والتعقيم القسري

والحماية تبدأ بالوقاية. والعنف الجنسي في حالات النزاع جزء من سلسلة متواصلة من أعمال العنف، لا سيما ضد النساء والفتيات، متجذرة في عدم المساواة بين الجنسين. وتبين البحوث بوضوح أن عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك العنف ضد المرأة في أوقات السلم، سبب مباشر للعنف الجنسي في حالات النزاع. والواقع أن عدم المساواة بين الجنسين هي أقوى مؤشر على خطر نشوب النزاع في البلد.

وعلى الرغم من أن هذه المناقشة تركز بطبيعة الحال على العنف أثناء النزاع، يجب ألا ننسى أن الطريق الأساسي صوب الوقاية هو معالجة السبب الأساسي: أي عدم المساواة بين الجنسين بجميع أشكالها. والعنف الجنسي ليس أمراً حتمياً يطرأ في المسار العادي للنزاع. وليس شيئاً ينبغي أن نقبله على الإطلاق. وتشعر أستراليا بالغضب إزاء استمرار وانتشار حالات العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح. فمناخ الإفلات من العقاب لا يشجع على الإبلاغ ويقوض تقديم المساعدة ويجرض على ارتكاب المزيد من الانتهاكات.

ونسلم بالأهمية المركزية للصحة الجنسية والإنجابية وحقوق جميع الناس في حالات النزاع، لا سيما ضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي. والحصول على النطاق الكامل لخدمات الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والمعلومات أمر بالغ الأهمية لتعافي الضحايا واستعادة كرامتهن واستقلالهن البدني. فالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية حقوق من حقوق الإنسان الحيوية. واحترام هذه الحقوق ودعمها، وخاصة الحق في الحصول على الخدمات والمعلومات، يمكن أن يكونا هما الفرق بين الحياة والموت.

ولدى التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع، ينبغي لنا أن نحدد الحلول والنهج الخاصة بسياقات محددة والشاملة للجميع والمسترشدة بالتجربة، لا سيما تجربة الضحايا. ويجب أن تركز إجراءاتنا على الضحايا وأن تقرر بتنوع التجارب

والعنف القائم على نوع الجنس الإدانة المستحقة باعتبارها جريمتين فظيحتين.

وينبغي أن تساعد الأمم المتحدة المسعفين المجتمعيين على تحسين توثيق العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. ويقوم مقدمو الرعاية الصحية بدور حاسم في توفير الرعاية العاجلة والرعاية السريرية الفورية للضحايا. وبالإضافة إلى ذلك الواجب الأخلاقي، يمكنهم أن يساعدوا على محاسبة الجناة. وقد ثبت بصورة مقنعة أن الضحايا الذين يبلغون عن الاغتصاب ومقدمي الخدمات الصحية الذين يوثقون تقاريرهم يدعمون إجراءات العدالة عن طريق الفحوص الطبية الجنائية، وتسجيل نتائجهم في أي تقرير طبي نهائي، وجمع الأدلة بفحص جسد الضحية، والإدلاء بالشهادة في المحكمة. وبالتالي، فإن توفير التدريب الكافي في هذه المجالات أمر بالغ الأهمية.

وفي الختام، تؤيد جيوتي إنشاء لجان التحقيق وبعثات تقصي الحقائق من أجل التصدي للاغتصاب والجرائم الجنسية الأخرى في ما تجرته من تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الحرب.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

**السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية):** اسمحو لي أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الإعراب عما تشعر به أستراليا من بالغ الصدمة والحزن إزاء الهجمات الإرهابية المروعة في سري لانكا. ونعرب عن خالص تعازينا لسري لانكا ومنتضامن معها وهي تواجه هذا الهجوم الطائش والوحشي.

وفيما يتعلق بجدول أعمال اليوم، للقضاء على العنف الجنسي في حالات النزاع، ينبغي لنا أن نعالج جميع الركائز الأربع لخطّة المرأة والسلام والأمن، وليس فقط الحماية. فالمسألة لا تتعلق بمجرد الحماية ولكن بالوقاية والمساءلة.

وقوانيننا الوطنية، ويجري تنفيذها من خلال السياسات والبرامج التي اعتمدها الحكومة.

إن خطة العمل الوطنية لدينا بشأن تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) مثال قوي على التزام الحكومة، ومن خلالها نكافح العنف الجنسي المتصل بالنزاعات ونعمل على حماية وتمكين المرأة في جميع الجوانب. وفي إطار ركيزة خطتنا المتعلقة بالحماية، قمنا بتحسين الهيكل القانوني لدينا من خلال إنفاذ وتعديل التشريعات لحماية المرأة من جميع أشكال العنف والتمييز. وقانوننا الجنائي المنقح، الذي دخل حيز النفاذ في شباط/فبراير ٢٠١٨، تم توسيع نطاقه بتجريم جميع أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات بوصفه جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية وعملا من أعمال الإبادة الجماعية.

وبموجب قانوننا المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة، تُنفذ مختلف أنشطة التوعية على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في المجتمعات المحلية واللجان في المحافظات.

وبشكل أعم، فإن تدايرنا للحماية تستند إلى نهج عدم التسامح إطلاقاً إزاء جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال. ويتم التحقيق في جميع حالات الجرائم المرتكبة ضد المرأة وتحال إلى المؤسسات القضائية، استناداً إلى مختلف القوانين الوطنية والقانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. كما اتخذت مؤسساتنا الأمنية والقضائية تدابير جديدة لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المرأة، بما في ذلك العنف الجنسي، كان لها أثر ملحوظ من حيث الردع، ما أدى إلى تراجع عدد الجرائم المرتكبة ضد المرأة. كما أنشأنا آلية لتسجيل جميع الجرائم المدعى ارتكابها والمبلغ عنها على مستوى البلاد لضمان تحديد جميع الحالات ومعالجتها بالكامل.

ومع التركيز على هذا النوع من الحماية، نتعاون بشكل وثيق مع مختلف الجهات الفاعلة في الميدان، بما في ذلك اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان، والشخصيات الدينية والمحلية

والاحتياجات. فعلى سبيل المثال، للأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب وأمهاتهم احتياجات خاصة، ويجب ألا ننسى أن الضحايا الذكور، بمن فيهم الفتيان، يواجهون حواجز محددة تجول دون حصولهم على الخدمات.

ونشدد على أهمية التأكد من تطوير الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة ومقدمي الخدمات لدينا لثقافات داخلية إيجابية تراعي المنظور الجنساني ولا تتسامح مع العنف. وعلاوة على ذلك، نشجع استخدام المستشارين للشؤون الجنسانية في عمليات حفظ السلام والجيش والشرطة، ونلاحظ أن تمثيل المرأة لا يعادل الخبرة في المجال الجنساني.

وأخيراً، يجب إشراك المرأة من خلفيات متنوعة في جميع جوانب جهودنا الرامية إلى إنهاء العنف الجنسي وفي تصميم وتنفيذ الخدمات المقدمة لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع. وتثني أستراليا على العمل الاستثنائي الذي يقوم به المدافعون عن الضحايا ومنظمات المجتمع المدني والمدافعون عن حقوق الإنسان. وندعو الدول الأعضاء إلى الاستماع إلى أصواتهم ودعم عملهم.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة أفغانستان.

**السيدة راز (أفغانستان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئاسة الألمانية على عقد جلسة اليوم بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتجسد هذه الجلسة تركيز المجلس، ونأمل أن تعزز مناقشات اليوم جهود جميع الدول لتعزيز التقدم المحرز بشأن حماية النساء.

إن حكومة أفغانستان ملتزمة التزاماً قوياً بحماية حقوق المرأة ومنع العنف ضد المرأة في حالات النزاع المسلح. وندعو جميع الأطراف في النزاع في أفغانستان إلى منع العنف ضد المرأة. وهذا الالتزام يجسد مسؤولياتنا الدولية والوطنية، المكرسة في دستورنا

المكاسب التي حققناها خلال السنوات السبع عشرة الماضية خلال محادثات السلام مع طالبان.

لقد رحبنا باتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، ونأمل ونتوقع أن يحسن التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة الدولية في جهودها لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، وعلى نطاق أوسع، لضمان استمرار التقدم بشأن سلامة المرأة وتمكينها.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل لكسمبرغ.

**السيد براون (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية):** أود أولاً أن أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح على إسهامهم في مناقشة اليوم المفتوحة بشهاداتهم والدعوة إلى العمل. كما نعرب عن شكرنا لكم، سيدي، وألمانيا على عقد هذه المناقشة تحت رئاسة بلدكم لمجلس الأمن.

ولكسمبرغ تؤيد البيان الذي أدلى به هذا الصباح المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

في الشهر الماضي، وبمبادرة من صاحبة السمو الملكي الدوقة الكبرى ماريا تيريزا، دوقة لكسمبرغ، استضافت بلادي المؤتمر الدولي "هبوا ارفعوا أصواتكم انفضوا!"، الذي يهدف إلى إنهاء العنف الجنسي في المناطق الحساسة. وقد أثرت السيدة براميل باتن والدكتورة دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد المؤتمر بمشاركتهن مثلما أسهمن في نقاش اليوم. وكان هذا الحدث الدولي الأول من نوعه الذي يركز في المقام الأول على الناجين وبالتالي يساعد على إضفاء الطابع الإنساني على الموضوع الذي يجمعنا اليوم.

وينبغي الاحتفال على النحو الواجب بالذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع. لقد أنشأ القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)

والمجتمع المدني. وقد زدنا أيضاً من عدد المدعين العامين والقضاة من الإناث لتمكين النساء من التحدث بصراحة عن أي جريمة يُدعى ارتكابها. ويمثل ذلك إصلاحاً فعالاً في القطاع القضائي، حيث أصبحت المرأة الآن أكثر استعداداً للمجاهرة بشأن أعمال العنف التي قد ترتكب بحقها. علاوة على ذلك، ولمساعدة الناجين من العنف القائم على نوع الجنس، نعمل على التأكد من أن مراكز الإرشاد الأسري تقدم المشورة القانونية والخدمات الصحية والنفسية الاجتماعية في جميع أنحاء البلد.

وجميع هذه التدابير تشكل نهجاً شاملاً لضمان حماية المرأة باستخدام وسائل شتى، داخل إطار الحكومة وخارجه على السواء. ويسرنا أن نفيد المجلس بأن مبادرات التوعية العامة تحرز تقدماً متزايداً، وتوسع نطاق شبكات الجهات الفاعلة والمناصرين. وفي هذا الصدد، تعقد محاضرات عامة وحلقات عمل ومحاورات بشأن القانون المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة بالتعاون مع الشخصيات الإسلامية والمدارس الدينية والمعلمين وغيرهم. وقد وضعت لجنتنا المستقلة للإصلاح الإداري والخدمة المدنية سياسات لزيادة نسبة توظيف المرأة في المؤسسات العامة وحمايتها في المكاتب. وإلى جانب الخدمة المدنية، اتخذت خطوات فعالة في القطاع الأمني أيضاً لتجنيد المزيد من النساء في الشرطة الوطنية والجيش.

وضمن الحماية المادية للمرأة ليس إلا جانباً واحداً من تركيزنا على احترام حقوق المرأة وتمكينها. وبالنسبة لنا، فإن للحماية والتمكين معنى واسعاً. ويشتمل ذلك على تعزيز دور المرأة في الخدمة المدنية والقطاع الأمني والانتخابات وجهود السلام الجارية لإنهاء النزاع. وكجزء من التزام الحكومة، نؤكد للمجلس أن أي اتفاق سلام محتمل لن يمس بأي حال حقوق المرأة أو دورها الفعال في إعادة بناء أفغانستان الجديدة. ومع ذلك، نود أن نطلب إلى هذا المجلس والمشاركين في مناقشة اليوم المفتوحة دعم جهودنا لحماية وصون حقوق المرأة الأفغانية في

القائم على نوع الجنس في حالات النزاع. ويستحق الناجون من الذكور والإناث على السواء الجبر والعدالة، فضلا عن التأكيد على أن الجرائم لن تتكرر. والمسؤولية عن الحماية تتطلب منا دعمهم. وتقع المسؤولية على عاتقنا جميعا، وستواصل لكسمبرغ القيام بدورها في هذا الجهد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل

مالطة.

**السيد بوتيفيغ (مالطة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. كما أشكر الأمين العام على تقريره السنوي (S/2019/280).

تؤيد مالطة تأييدا تاما البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أنوه بإسهام المجتمع المدني في هذا المجال.

والمناقشة السنوية المفتوحة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع تتيح فرصة بالغة الأهمية لتقييم هذا الجانب الهام من خطة المرأة والسلام والأمن. وعلى الرغم من أن الزخم السياسي لمكافحة العنف الجنسي قد أدى إلى إحراز بعض التقدم، ما زلنا بعيدين عن القضاء على تلك الجريمة، ويعود ذلك جزئيا إلى تحديات السلام والأمن التي لا يزال المجتمع الدولي يواجهها، بما في ذلك الهجرة الجماعية والنزوح وارتفاع مستويات التطرف العنيف والإرهاب والصراع وانتشار الأسلحة. ويجب أن نضع جهودنا للحفاظ على الزخم من أجل التغيير.

ومن مسؤولية جميع الدول تقديم الدعم والمساعدة للناجين ومساءلة الجناة. فمن غير المقبول أن يُسمح لمرتكبي العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، سواء من الدول أو من الجماعات المسلحة من غير الدول، بالاستمرار في العيش دون عقاب.

آليات الرصد الرئيسية المعمول بها، بما في ذلك فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الذي يضطلع بعمل حيوي على أرض الواقع لمكافحة الإفلات من العقاب ودعم النساء والرجال والفتيات والفتيان الذين نجوا من العنف الجنسي. ولكسمبرغ دعمت وستواصل دعمها للعمل المهم الذي تقوم به السيدة باتن وفريقها.

كيف يمكننا تعزيز مساءلة من يرتكبون أعمال العنف الجنسي؟ نحن نتابع الجهود الرامية إلى إيجاد حلول مبتكرة باهتمام. والابتكارات التكنولوجية والمالية يمكن أن تكون حليفا قويا لتحقيق المساواة للمرأة وحقوقها بشرط واحد، هو ألا نفترض أن الحلول التقنية يمكن أن تحل المشاكل السياسية. والتحديات التي لا تزال قائمة هي تلك التي نواجهها على أرض الواقع. وهي تحديات اجتماعية ذات طابع أمني وهيكلية ومؤسسية. وأي حل فعال سيتطلب مبادرات السلطات الوطنية بالتعاون مع المنظمات المجتمعية في البلدان المعنية. ويجب أن نضع جهودنا لدعمها. وفي هذا الصدد، نعتقد أننا يجب أن نواصل النظر في سبل جديدة لدعم الناجين.

واعتماد نظام روما الأساسي يمثل خطوة هامة في مكافحة الإفلات من العقاب بشكل عام، ولكن بشكل أكثر تحديدا في مكافحة الجرائم الجنسية والجنسانية. مع ذلك، فإن المحكمة الجنائية الدولية تمثل قناة قانونية كملاذ أخير، في حين أن مسؤولية التحقيق في هذه الجرائم هي أولا وقبل كل شيء من اختصاص النظم القانونية الوطنية. ومن خلال تنفيذ خطة عملها الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، التي اعتمدت في عام ٢٠١٨، ستواصل لكسمبرغ دعم تنمية القدرات لتعزيز الكفاح ضد الإفلات من العقاب. ونحن شريك عريق لمبادرة الرد السريع للعدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهما تعلمان معا لتقديم الخبرة المتخصصة التي يمكن نشرها بسرعة لإجراء التحقيقات وتقديم المساعدة لضحايا العنف الجنسي والعنف



تود المجموعة أن تتوجه بالشكر إلى ألمانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة اليوم. وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا للحائزين على جائزة نوبل للسلام، الدكتور دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد على إحاطتهما الإعلاميتين المفيدتين، وجهودهما المستمرة الرامية إلى وقف استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب والنزاع المسلح.

وكما أشار الأمين العام، فإن العنف الجنسي في حالات النزاع جريمة ظلت خفية على مر التاريخ، وهي تتطلب الإنذار المبكر واستجابات سريعة. إن العنف الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، ليس مجرد ناتج عرضي للحرب ولكن يجري استخدامه بشكل متزايد كاستراتيجية متعمدة من جانب الدول والجهات من غير الدول للانتقام من المدنيين وتخويفهم وترويعهم وتشريدهم. وقد تشكل تلك الأفعال جرائم ضد الإنسانية أو جرائم حرب أو إبادة جماعية. علاوة على ذلك، فإن العنف الجنسي في حالات النزاع يؤدي إلى تفاقم حالات النزاع المسلح بشدة ويطيل كثيرا أمدها ويدمر النسيج الاجتماعي للمجتمعات المحلية ويعرقل جهود بناء السلام والمصالحة.

إن العنف الجنسي هو وجه متفش للعديد من نزاعات اليوم التي توقع آلاف الضحايا كل عام. وفي جنوب السودان، لا يزال العنف الجنسي في حالات النزاع متفشيا، وكثيرا ما يُستخدم كشكل من أشكال العقاب الجماعي ضد الجماعات العرقية المنافسة. إذ أبلغت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن ١١٥٧ حالة عنف جنسي خلال عام ٢٠١٨ - وهذه هي فقط الحالات المبلغ عنها في سياق معروف عنه أنه لا يجري الإبلاغ عن الحوادث فيه بقدر كافٍ.

بالمثل، وكما شهدت السيدة مراد، فإن ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قد ارتكب بشكل منهجي الاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات الأيزيديات، وهي ممارسات وصفتها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية

ومكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ودور المساءلة كأداة وقائية فعالة عنصران على جانب كبير من الأهمية لخطة المرأة والسلام والأمن. وفي حالة عدم التصدي للعنف الجنسي، تقوض جهود المصالحة والانتقال إلى مجتمعات أكثر استقرارا وأمانا وسلاما، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى آثار طويلة الأمد على الناجين وأسرههم ومجتمعاتهم. وفي هذا الصدد، لا يمكن التشديد بما فيه الكفاية على أهمية الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني، بما في ذلك الجماعات المعنية بحقوق المرأة، في جهود بناء السلام والمصالحة بعد انتهاء النزاع على مستوى القاعدة الشعبية. ويجب أن نستمر في تقديم الدعم له.

ونرحب بشدة باستمرار التعاون والتنسيق الفعالين بين جميع أدوات مجلس الأمن المتعلقة المرأة والسلام والأمن وبالعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتؤيد مالطة تماما ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وتتفق على ضرورة اتباع نهج كلي يركز على الضحايا عند التعامل مع مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع - نهج يقوم على المساواة بين الجنسين ويشمل جميع أصحاب المصلحة ويمكن إدماجه في برامج الأمم المتحدة وما تتخذه من إجراءات في جميع المجالات. وستمكن من إحداث تغيير حقيقي باتباع هذا النهج، وهو أمر أساسي لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وبمواصلة عملنا بشأن المساواة بين الجنسين وكفالة المشاركة الكاملة والفعالة للنساء والفتيات في جميع المجالات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة قطر.

السيدة آل ثاني (قطر) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أعضاء مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية الـ ٥١، التي تشارك في رئاستها الدائمك ودولة قطر لهذا العام.

ثالثاً، يأتي في صميم العنف الجنسي تجاهل حقوق الإنسان، فضلاً عن استمرار عدم المساواة بين الجنسين والتمييز المنهجي. ولا بد من معالجة العنف الجنسي في حالات النزاع بمشاركة المرأة بفعالية وعلى قدم المساواة في تحديد آليات الوقاية وإيجاد حلول شاملة قائمة على الحقوق تلي احتياجاتهن. ومن المهم بنفس القدر مواصلة إشراك الرجال وقادة المجتمعات المحلية للقيام بدور إيجابي في التصدي للتنميط الجنساني وآليات الاستبعاد المجتمعية.

رابعاً، يمكن لمجلس الأمن أن يستفيد على نحو أفضل من الجزاءات المحددة الأهداف لمنع ووقف العنف الجنسي، بما في ذلك من خلال وضع معايير للإدراج في القوائم تستند إلى الضلوع في ارتكاب العنف الجنسي. وفي هذا السياق، ينبغي للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وأفرقة الخبراء تزويد لجان الجزاءات باستمرار بإحاطات إعلامية ومعلومات عن الأفراد أو الكيانات المسؤولين عن ارتكاب العنف الجنسي، وتشجيع الدول الأعضاء على إدراج أسمائهم في القوائم، وتقديم توصيات بشأن فرض جزاءات محددة الأهداف.

أخيراً، ينبغي أن يكون التدريب في مجال القضايا الجنسانية ومنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات مكوناً إلزامياً في تدريب الجيش والشرطة الوطنية، وكذلك التدريب قبل النشر لجميع حفظة السلام والموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤيد سياسة الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونرحب بمبادرة الأمين العام بشأن الاتفاق الطوعي بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

ولا ينبغي أن يكون العنف الجنسي في حالات النزاع أثراً جانبياً حتمياً للنزاع المسلح - إذ يمكن منعه ووقفه. ومن الواضح أيضاً، على الرغم من التقدم المعياري الكبير المحرز في

بالجمهورية العربية السورية بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية.

وبما أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والتطهير العرقي، بما في ذلك تلك التي تنطوي على الاغتصاب والعنف الجنسي، تود مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية أن تشدد على النقاط التالية:

أولاً، تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية أمرٌ بالغ الأهمية لضمان تحقيق المساءلة عن هذه الجرائم التي ارتكبت في الماضي ولمنع وردع ارتكاب هذه الجرائم في المستقبل. ومن المهم للغاية أن تضع الدول وتنفذ إجراءات تشريعية ومؤسسية للتصدي بصورة شاملة للعنف الجنسي في حالات النزاع والحيلولة دون وقوعه.

وعلى الرغم من زيادة الوعي بهذه المسألة، لا تزال معظم حالات الاغتصاب الجماعي تقع مع الإفلات من العقاب. وتتحمل الدول المسؤولية الرئيسية عن التحقيق في الجرائم المرتكبة ضمن ولاياتها القضائية ومحكمة مرتكبيها، وينبغي تشجيع جهود المساءلة الوطنية ودعمها، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون القضائي بين الدول. وتوفر بعثات تقصي الحقائق والآليات التحقيقية ولجان التحقيق والمحاكم المختلطة والدولية بأنواعها طرقاً تكميلية للمساءلة عندما وحيثما تثبت عدم كفاية الخيارات المتاحة بموجب القانون المحلي.

ثانياً، هناك حاجة ملحة إلى اتباع نهج يركز على الضحايا لدعم احتياجات ضحايا العنف الجنسي والجنساني قبل حالات النزاع وأثناءها وبعدها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم توفير القدر المناسب من الخدمات الطبية والنفسية والمساعدة وخدمات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للضحايا من أجل منع إعادة إيذائهم واستعادة النسيج الاجتماعي للمجتمعات بعد انتهاء النزاع.

السنوات الأخيرة، أن الكلمات المخطوطة على الورق لا تواكبها بعد الحقائق القائمة على أرض الواقع. وفي هذا الصدد، لا بد لأعضاء مجلس الأمن من اتخاذ إجراءات حاسمة في الوقت المناسب لإنهاء ومنع العنف الجنسي في حالات النزاع، إذا ما رقي إلى مرتبة الجرائم الفظيعة ومتى حدث ذلك.

في الختام، تود مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية أن تنوّه وتشيد مرة أخرى بالعمل المهم الذي أجزه الدكتور ماكويغي والسيدة مراد، بما في ذلك توفير الدعم الطبي والنفسي المهم جدا وفي مجال إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي البالغ الأهمية لضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع والتصدي للإفلات من العقاب على تلك الجرائم الشنيعة. ونود أن نسأل: كيف يمكننا، بوصفنا أعضاء مجموعة أصدقاء المسؤولية عن الحماية، أن ندمج في عملنا بصورة أكثر فعالية الاعتبارات الجنسانية ومنع العنف الجنسي؟

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأفريقي.

**السيدة محمد (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة اليوم بشأن موضوع "المرأة والسلام والأمن: العنف الجنسي في حالات النزاع". وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة السيدة برامبلا باتن والدكتور دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد والسيدة أمل كلوني والسيدة إيناس ميلود على إحاطاتهم الإعلامية الثاقبة والحركة للمشاعر، وإن كانت مُقلقة. وأشيد أيضا بالأمين العام على تقريره (S/2019/280)، الذي يشدد بقوة على العنف الجنسي باعتباره أسلوبا من أساليب الحرب - وهو أسلوب يجب التصدي له من خلال نهج أقوى يركز على الضحايا.

إن ٢٠١٩ سنة مهمة بالنسبة للمرأة والسلام والأمن. فقبل عشر سنوات، اتخذ مجلس الأمن القرار التاريخي ١٨٨٨

ويكرر الاتحاد الأفريقي التأكيد على اقتناعه الراسخ بأن إطار المرأة والسلام والأمن، استنادا إلى قراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و١٨٨٨ (٢٠٠٩) وقرارات المجلس اللاحقة، لا يزال إطارا متينا يوجه جهودنا العالمية الرامية إلى بناء مجتمعات أكثر سلمية واستدامة. وفي ضوء ذلك، أود أن أركز في بياني على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، إن الاتحاد الأفريقي يُسلم بأن عدم المساواة بين الجنسين والتمييز المنهجين ضد النساء والفتيات والفئات الضعيفة يمثل بعض أعمق الأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. والواقع المزعج هو أن العنف الجنسي لا يزال يشكل أسلوباً رئيسياً في الاستراتيجية الأوسع نطاقاً للأطراف في الحرب والنزاع. وفي هذا السياق، نرحب باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، بالرغم من أوجه الضعف فيه، ونأمل أن يرسل إشارة قوية إلى الجناة بينما نواصل الدفاع عن ضحايا هذه الجرائم البشعة.

ما فتى الاتحاد الأفريقي، من خلال إدارة السلام والأمن ومكتب المبعوثة الخاصة للاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والسلام والأمن، يعمل عن كثب مع الأمم المتحدة، من خلال مكتب نائبة الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل التصدي

ركيزة المشاركة، مع التركيز بوجه خاص على دور المرأة وقيادتها وعمليات السلام والحوكمة.

وفي هذا السياق، أطلق الاتحاد الأفريقي شبكة نساء ذات منحى عملي في مجال الوساطة والمعروفة بـ "شبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة"، بشراكة مع الأمم المتحدة بموجب إطار العمل المشترك بشأن السلام والأمن بغية تعزيز الدور القيادي للمرأة في السلام والأمن والتنمية مع شبكة القيادات النسائية الأفريقية، على النحو المعترف به في القرار ٢٤٥٧ (٢٠١٩).

ثانياً، يعيد الاتحاد الأفريقي التأكيد على موقف عدم التسامح إطلاقاً عندما يتعلق الأمر بمسألة العنف الجنسي في حالات النزاع. فلا يزال الافتقار إلى المساءلة الجنائية من أبشع التحديات التي نواجهها. فليس أمام الضحايا سوى فرصة ضئيلة في رؤية الجناة يواجهون العدالة.

وعلى الصعيد القاري، أعاد الاتحاد الأفريقي، في سياسته العامة للوقاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما في عمليات دعم السلام لعام ٢٠١٨، التأكيد من جديد على التزامه الكامل بالقضاء على العنف الجنسي والجنساني في أفريقيا. لقد ركّز الاتحاد الأفريقي على تفعيل صكوكه المختلفة عن العنف الجنسي والجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال عمل مكتب المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، وإدارة السلام والأمن، وإدارة المرأة والشؤون الجنسانية والتنمية.

وعلى مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تم تجريم أعمال العنف ضد المرأة، مثل الاغتصاب والعنف المنزلي وغير ذلك من الأفعال في العديد من البلدان. وبالإضافة إلى النهج الوقائي القانوني والسياساتي، تعهدت الدول الأعضاء الأفريقية ببناء ثقافة السلام واللاعنف. وأود أن أشير إلى أن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية قد أعلنوا الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠٢٠ بوصفها العقد الأفريقي للمرأة. وفي هذا السياق، تم وضع مراكز

لتلك الآفة. لقد قمنا معاً بقيادة بعثات تضامن لتقصي الحقائق من أجل تفعيل خطة المرأة والسلام والأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، وجنوب السودان، وتشاد والنيجر، على الترتيب، على مدى العامين الماضيين.

وأفضت النتائج التي توصلنا إليها إلى بعض الأفكار الهامة التالية. لا تزال النساء والفتيات والفئات الضعيفة الأهداف الرئيسية للعمليات المنظمة للاختطاف والاعتصاب والزواج القسري والاسترقاق الجنسي في أوقات النزاع. وتواجه النساء والفتيات مستويات كبيرة من الاستغلال الجنسي في مخيمات المشردين داخلياً أو أثناء الهجرة، بما في ذلك في الشكل المثير للجزع للجنس مقابل الغذاء. إن النساء والفتيات والرجال والفتيان يُستهدفون للعمل كمنفذين للتفجيرات الانتحارية من جانب الجماعات المتطرفة والإرهابية. وأخيراً، فإن الشباب والفتيان يعانون أيضاً من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ولا سيما من الاغتصاب الجماعي والتعرية القسرية.

ويُدرّك الاتحاد الأفريقي أن تلك التحديات تزداد سوءاً لأن السياسات، ولئن وضعت موضع التنفيذ عموماً، فإن تنفيذها لا يزال ضعيفاً. ومن هذا المنظور اعتمد مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي إطاراً للتائج القارية للرصد والإبلاغ عن تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إفريقيا بغية مساعدة الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى على تسريع الوفاء بالالتزامات.

ومن المؤسف حقاً أن النساء ما زلن الضحايا الرئيسيين للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف والتمييز في أوقات النزاع. ومع ذلك، فهن أيضاً شركاء رئيسيون بوصفهن قادة على مستوى المجتمع المحلي والمستويين الوطني والإقليمي. وفي الواقع، بالإضافة إلى ركيزة الحماية، يناصر الاتحاد الأفريقي تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، ولا سيما

**السيد دانغ (فييت نام)** (تكلم بالإنكليزية): نود فييت نام أن تتقدّم بالشكر إلى الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. كما نود أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره القيم (S/2019/280) ولقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على ملاحظاتهم المتعمقة.

وعلى الرغم من أننا قطعنا شوطاً طويلاً في مكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع، لا يزال العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب والإرهاب مستخدماً على نطاق واسع. ويعاني الضحايا من الألم الشديد ويعمّق الاستبعاد الاجتماعي جروحهم. ولا يفهم الأطفال الذين يولدون نتيجة للاغتصاب في زمن الحرب أبداً لماذا يتعرضون للتمييز حتى قبل أن يأتوا إلى العالم. وفي الوقت نفسه، لم يخضع معظم الجناة للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها. لذلك فإن الحلقة المفرغة من العنف والإقصاء وإعادة الإيذاء لا تنكسر، مما يقوض جهودنا لحفظ السلام وبناء السلام.

وعلى الرغم من أن منع نشوب النزاعات هو الطريقة المثالية والطويلة الأجل للتصدي للأسباب الجذرية لهذه المعاناة، فهناك حاجة ملحة لاتخاذ إجراءات فورية. وفي هذا الصدد، نؤيد بقوة توصية الأمين العام بأن تتعهد جميع أطراف النزاع بمنع ومعالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ونرحّب بالتقدم الذي أشر إليه في التقرير.

ولوضع نهج أكثر شمولاً، نود أن نشدد على النقاط التالية. أولاً، لا يمكن أن يكون هناك مكان للوصم في أي مجتمع من المجتمعات. وهناك حاجة إلى مزيد من حملات التوعية لإيقاظ ضمير جميع أفراد المجتمع بحيث يحتضنون الضحايا بالحب والعطف اللذين هم في أمس الحاجة إليهما. ويجب القضاء على الوصم من أجل إنقاذ حياة الآلاف من الضحايا، وفتح الباب أمام المستقبل الذي يستحقه الضحايا وبناء جسر للربط بين الضحايا والمجتمعات.

التدريب والبرامج لزيادة الوعي بالحاجة إلى مكافحة العنف الجنسي والجنساني، وتوفير المعارف اللازمة ومنع الأفراد الذين جرى نشرهم في إطار بعثات دعم السلام من ارتكاب أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

ثالثاً، لا بد لنا من اعتماد نهج يركز على الضحايا وتديره المجتمعات المحلية عند وضع وتنفيذ البرامج والسياسات الرامية إلى معالجة احتياجات الضحايا. إن قوتهم بوصفهم ضحايا أمر ملهم، كما أثبتت لنا بعض المتكلمات من مُقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ويجب علينا أن نتعلم منهن. ويقدم الاتحاد الأفريقي دعماً قوياً للضحايا، بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني الأفريقي والمنظمات التي تقودها النساء، لتوفير الخدمات الصحية، والدعم الجسدي والنفسي والمساعدة القانونية والاقتصادية.

تكفل المادة ١٤ من بروتوكول مابوتو احترام وتعزيز حق المرأة في الصحة، بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية. ونحن ندرك، مع ذلك، أننا بحاجة إلى مواصلة تعزيز الدعم المقدم للضحايا، بما في ذلك الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي وتقديم الدعم لإعادة تأهيلهم.

وأخيراً، فإن الاتحاد الأفريقي يقر تماماً بأن العدالة الانتقالية المراعية للاعتبارات الجنسانية ينبغي أن تكون جزءاً لا يتجزأ من بناء السلام وعمليات إعادة الإعمار بعد النزاع. وينبغي أن تأخذ العدالة الانتقالية في الاعتبار تجارب العنف التي مرّت بها المرأة والفئات الضعيفة؛ وأن تتناول بصورة كاملة دور ومسؤولية مرتكبي العنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ ومعالجة كيفية التغلب على الوصم، مع التركيز على الإدماج. وتقع على عاتقنا مسؤولية تحقيق ذلك.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطيت الكلمة الآن لممثل فييت نام.

العام، والمثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والحائزون على جائزة نوبل للسلام، وبيانات المتكلمين الآخرين الذين أخذوا الكلمة هذا الصباح.

تؤيد بوتسوانا البيان الذي أدلت به المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، السيدة فاطمة محمد، ونود أن نضيف بضع نقاط بصفتنا الوطنية.

مما لا شك فيه أن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات يمثل أحد أخطر أشكال انتهاك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويمثل إنهاء هذه الانتهاكات التزاماً أخلاقياً، ويجب التعامل معه بصورة جماعية. ويزداد الأمر أهمية في حالات النزاع.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2019/280، الذي يقدم تحليلاً مفيداً وتوصيات مفيدة من أجل التعامل مع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويبرز التقرير مرة أخرى، ضمن جملة أمور، أن العنف الجنسي يستخدم كأسلوب من أساليب الحرب والإرهاب. ويمكن ملاحظة أن هذه الطرق كثيراً ما تستخدم من جانب جهات فاعلة من الدول ومن غير الدول على السواء.

وعلى نحو ما أشير إليه في إعلان المدارس الآمنة، فإن حالات النزاع لا تدمر الهياكل الأساسية في المؤسسات التعليمية فحسب. فالاستيلاء القسري على المرافق التعليمية من جانب أطراف النزاع يعرض الأطفال والشباب للخطر الناشئ عن العنف الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ولهذا السبب شاركت بوتسوانا في تقديم إعلان المدارس الآمنة.

وإذ نضع في اعتبارنا الأبعاد المؤلمة للمشكلة وآثارها على السلم والأمن الدوليين، فإننا نتفق على أنه يمكن التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات بصورة شاملة من خلال اتباع نهج منسق ومتعدد الأبعاد في مجال منع نشوب النزاعات

ثانياً، ينبغي جعل الخدمات المنقذة للحياة المقدمة إلى الضحايا، بما في ذلك الرعاية الطبية والدعم النفسي والمساعدة القانونية، متاحة أكثر وفي المتناول. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تعزيز الدور الرئيسي للدول وتكميله بالمساعدة المقدمة من كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والوكالات المتخصصة وبعثات حفظ السلام.

ويمكن أن يشمل ذلك المساعدة التقنية، وبناء القدرات، وتبادل الخبرات في مجال إنفاذ القانون، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتمكين المرأة، والتنمية.

وأخيراً وليس آخراً، ينبغي النظر إلى خطة المرأة والسلام والأمن - ولا سيما مسألة العنف الجنسي - من حيث الحماية والمشاركة على حد سواء. ونؤيد تأييداً تاماً المبادرات الرامية إلى زيادة تعزيز مشاركة المرأة واضطلاعها بدور قيادي في عمليات السلام، بما في ذلك في بعثات حفظ السلام. كما نؤيد زيادة مشاركة المرأة في البلدان النامية والنهوض بثقافة السلام، نظراً لأن المرأة هي التي تغرس قيم المحبة والوئام والتراحم والقدرة على الصمود في المجتمعات عبر الأجيال.

وفي الختام، لا شك في أن مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات طريق طويل ولكن، بغض النظر عن مدى صعوبته، فإننا بحاجة إلى الحفاظ على الزخم الذي ولدناه، وتكريس جهودنا لإنهاء هذه الوحشية. ومن جانبنا، تؤكد فييت نام من جديد التزامها بالعمل مع المجتمع الدولي في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد كيلايلي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): نهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، ونشكركم على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة. كما نعرب عن تقديرنا للإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين

الوطني، نلاحظ أيضا أن ما يقرب من نصف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قد وضعت خطط عمل وطنية في هذا المجال.

ويرحب وفد بلدي بهذه الجهود وغيرها من الجهود الجارية للتصدي للعنف الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونلاحظ بصورة خاصة العزم على تعزيز النهج المتبع على نطاق المنظومة عن طريق إنفاذ سياسة الأمم المتحدة القائمة على عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين، فضلا عن المبادرات الأخرى المصاحبة مثل إجراءات الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

كما نعتقد أن تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين جميع الجهات المعنية ذات الصلة من شأنه أن يعزز الجهود العالمية الرامية إلى التصدي للعنف الجنسي. وفي هذا الصدد، نؤيد، في جملة أمور، العمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتعزيز ولاية كل من الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. ولذلك، فإننا نشجع توثيق الشراكة مع المؤسسات المعنية الأخرى العاملة في هذا المجال، مثل مديرية الاتحاد الأفريقي المعنية بالمرأة والشؤون الجنسانية والتنمية، والمبعوث الخاص المعني بالمرأة والسلام والأمن.

وتتحمل الدول الأعضاء مسؤولية تعزيز قدرات مؤسساتها الوطنية كوسيلة حاسمة لضمان المساءلة والمنع والردع، بما في ذلك الامتثال للالتزامات ذات الصلة لمقاضاة جميع مرتكبي جميع أشكال العنف الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وينبغي أن تظل البرامج التدريبية المحددة الهدف والرامية إلى التوعية بمكافحة العنف الجنساني والاستغلال والانتهاك الجنسيين للأفراد الذين يتم نشرهم في حالات النزاع محورية في هذه الجهود.

كما أنه من المهم توفير الحماية الكافية لحقوق ضحايا العنف الجنسي في بيئات النزاع واحتياجاتهم. ونعتقد أن الضحايا يستحقون توفير المنابر التي يمكنهم من خلالها المشاركة

والحفاظ على السلام. وبعيدا عن تعرضهن للعنف في حالات النزاع، يجب تمكين النساء من الاضطلاع بدور هادف في تسوية النزاعات، والدبلوماسية الوقائية، وبناء السلام. ويجب أن تخول لمن سلطة التصرف كعناصر فاعلة لتحقيق السلام والتحول عن طريق تهيئة بيئة تمكينية يمكنهن فيها المشاركة بجرية على قدم المساواة دون أي خوف من التعرض لأعمال العنف أو التخويف.

وقد قطع المجتمع الدولي شوطا طويلا في وضع السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. ولذلك، فإننا نعتقد أنه من خلال الجمع بين الالتزامات والتدابير المتخذة على الصعيد العالمي، فإننا في وضع أفضل بكثير من ذي قبل لتحقيق أغراض القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وغيره من القرارات ذات الصلة التي تتناول الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ومن الواضح عدم الاقتدار إلى النوايا الحسنة والجهود المبذولة بشأن هذه المسألة.

وهناك حاجة ملحة إلى تنفيذ الأطر والأدوات المشتركة وتحسين استخدام البيانات والمعلومات التي سبق جمعها بشأن المرأة والسلام والأمن. فهذا سيعزز كثيرا القرارات السياسية القائمة على الأدلة، وتحديد العقبات التي تعترض طريقنا. والأهم من ذلك، إن هذا العام يصادف مناسبتين غاية في الأهمية، هما: التحضير للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

وعلى الصعيد القاري، يلاحظ وفد بلدي أن أفريقيا، وهي منطقة متضررة من النزاعات، تقوم بدور رئيسي في هذه الخطة الهامة. ونحن على علم بأن الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية التابعة له قد اعتمدت ما مجموعه نحو ٤٢ صكا بشأن هذه المسألة. وعلى الصعيد

وفد بلدي بالتعازي إلى حكومة وشعب سري لانكا وإلى ذوي ضحايا العمل الإرهابي الذي أودى بحياة الكثير من الناس الأبرياء، ويعبر عن رفضه القاطع لأي عمل إرهابي يستهدف المدنيين بغض النظر عن انتماءهم الديني أو الطائفي أو العرقي. لقد طوى العراق فصلا مظلما من تاريخه بعد دحره تنظيم داعش الإرهابي الذي استحل الأرض والإنسان. وارتكب أبشع الجرائم التي لم يكن لها مثيل في التاريخ الإنساني. وبعد التضحيات الكبيرة التي قدمها أبناء هذا الشعب من جميع مكوناته الطائفية والدينية والعرقية لاسترداد الأرض التي اغتصبت في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، أخذ العراق على عاتقه اتخاذ خطوات عملية لإعادة معظم النازحين إلى مناطق سكنهم وحرر الضرر الذي لحق بسكان تلك المناطق - وخاصة ما تعرضت له الناجيات من النساء والفتيات من المكون الأيزيدي الأساسي في المجتمع العراقي على يد تنظيم داعش الإرهابي.

واسمحوا لي أن أبين لكم بعض تلك الإجراءات التي اتخذها بلدي بهذا الشأن. لقد تبنى رئيس الجمهورية الدكتور برهم صالح وبالتواصل مع الضحايا الأيزيديات، وفي مقدمتهم نادية مراد، مشروع قانون الناجيات الأيزيديات. وأرسل إلى مجلس النواب العراقي مطلع شهر نيسان/أبريل لغرض مناقشته وإقراره. ويشمل مشروع القانون الناجيات الأيزيديات اللواتي اختطفهن تنظيم داعش الإرهابي منذ تاريخ ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وتحررن بعد ذلك من أجل تعويضهن ماديا ومعنويا، وتأهيلهن ورعايتهن، وتأمين الحياة الكريمة لهن، واعتماد الوسائل الكفيلة لدمج الناجيات في المجتمع وإعادة تأهيل البنى التحتية لمناطقهن. واعتبر مشروع القرار يوم ٣ آب/أغسطس من كل سنة يوما وطنيا للتعريف بالجرائم البشعة التي ارتكبتها الزمر الإرهابية، من تنكيل وبطش وسبي وتهجير للنساء والفتيات الأيزيديات. ونص على عدم شمول مرتكبي جريمة اختطاف وسبي الأيزيديات بأي عفو. ولا تسقط عنهم العقوبة المقررة قانونا، وتلتزم الجهات

في عمليات التعافي وإعادة التأهيل والمصالحة وإعادة الإدماج في مجتمعاتهم. ولذلك، فإننا نؤيد استمرار التركيز على تقديم استجابات متمحورة حول الناجيات. وفي هذا الصدد، نشير إلى أعمال فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع، الصادر به تكليف بموجب القرار ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، لمساعدة الحكومات في التحقيقات الجنائية والملاحقة القضائية، وحماية الضحايا والشهود، وتقديم التعويضات.

وفي الختام، تتعهد بوتسوانا بالتزامها بالعمل مع المجتمع الدولي بشأن الاستراتيجيات الفعالة لمنع العنف ضد النساء والأطفال في حالات النزاع. ولا نزال متفائلين بأنه يمكننا، من خلال إرادتنا الجماعية، وضع حد لهذه الجرائم المشينة المرتكبة ضد الإنسانية.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

**السيد بحر العلوم (العراق):** يتقدم وفد بلادي بالشكر إلى السيد هايكو ماس، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في ألمانيا، ورئيس مجلس الأمن لهذا الشهر. ويتمنى له التوفيق في إدارة هذا الحوار البناء والهام. كما يتقدم بالشكر على الإحاطتين الإعلاميتين القيمتين للأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، وممثلته الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتن.

وأقدم بالشكر إلى الفتاة العراقية نادية مراد وزميلها الدكتور دينيس ماكويغي، الحائزين على جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٨ مناصفة لدورهما الكبير في تجسيد قيم الإنسانية النبيلة والدفاع عن المظلومين والمضطهدين من كل أنحاء العالم. وإن العراق ليفخر بالفتاة الشابة في مقتبل العمر نادية مراد، الكبيرة بالعطاء والإنسانية، والتي أثقلت بمآسي اضطهاد داعش لها ولقوميتها ومكوّناتها، والشكر موصول إلى المحامية أمل كلوني على دورها المميز في تقديم الدعم للناجيات العراقيات الأيزيديات. ويتقدم



السيد دوكي إسترادا ماير (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية):  
أود أن أهنئ الرئاسة الألمانية على عقد هذه الجلسة. وأتوجه  
أيضا بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم  
المفيدة.

كان القرار ١٣٢٥ (٢٠٠١) معلما بارزا في المناقشة  
المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. فمن ناحية، يهدف إلى تمكين  
المرأة وتكثيف وجودها في عمليات صنع القرار وفي الميدان.  
ومن ناحية أخرى، يسعى إلى منع ومكافحة العنف الجنسي في  
حالات النزاع. لذلك تثنى البرازيل على التقرير الأخير للأمين  
العام عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280)  
لتقييمه المترن للتطورات الأخيرة والتوصيات القابلة للتطبيق.  
ونؤكد مجددا موقفنا المتمثل في أن استخدام العنف الجنسي كأداة  
من أدوات القوة في سياق النزاع المسلح آفة يجب حظرها تماما.

ومن الضروري أن يتعامل مجلس الأمن مع أسباب هذا  
العنف وآثاره تبعا لذلك. ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل كل ما في  
وسعه في كل حالة بعينها يطلب إليه النظر فيها. وفي ذلك  
الصدد، تكتسي مكافحة الإفلات من العقاب تقريبا نفس أهمية  
منع أعمال العنف الجنسي. ويشكل تقديم مثال على التحقيق  
والملاحقة القضائية وتنفيذ العقوبات الملزمة في نهاية المطاف  
للأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم في سياق النزاعات  
المسلحة ي رادعا قويا لمنع وقوع حالة أخرى لضحية أخرى. كما  
يساعد على تمكين النساء والرجال والفتيات والمتضررين  
من العنف الجنسي في حالات النزاع ومن استعادة ثقفتهم في  
اتخاذ جميع التدابير الممكنة لإصلاح هذه الحالة.

لقد وفر إنشاء مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية  
بالعنف الجنسي في حالات النزاع قبل ١٠ سنوات أدوات هامة  
للمنظمة لتعزيز الدعوة وتوعية الجمهور بمسألة العنف الجنسي  
الجسيمة في حالات النزاع. وتشيد البرازيل بالسفيرة برامبلا باتن  
لجهودها الرامية إلى إبقاء هذه المسألة في صدارة جدول الأعمال

القضائية والإدارية بمتابعة القبض على الفاعلين والشركاء في  
ارتكاب تلك الجرائم وتطبيق أحكام القانون.

وتواصلنا في العمل المشترك مع الأمم المتحدة، والتزاما  
منا في ملاحقة الجناة وعدم الإفلات من العقوبة، زود العراق  
بتاريخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩ مكتب الممثلة الخاصة للأمين  
العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع بقائمة بأسماء  
المتهمين بارتكاب جريمة الاتجار بالبشر الذين أُلقي القبض  
عليهم على يد القوات الأمنية العراقية وتم تقديمهم إلى القضاء  
العراقي لينالوا جزاءهم العادل. ويعمل العراق على توثيق جرائم  
تنظيم داعش الإرهابي عن طريق جمع الأدلة وخزنها بالتعاون مع  
فريق التحقيق الدولي المشكل وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٧٩  
(٢٠١٧)، وذلك لإنصاف الضحايا وتقديم الجناة إلى القضاء  
العراقي العادل. إذ تتمتع السلطة القضائية العراقية بالاستقلال  
في أحكامها وبأنظمة تقاضي توفر للمتقاضين فرصة عرض  
نزاعاتهم للبت فيها والحكم بشأنها؛ وباختصاص واسع طبقا  
للقانون من أجل شمول جميع الجرائم والأفعال التي ترتكب.

وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أطلق العراق  
الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة. في خطوة مهمة  
نحو تحقيق حقوق النساء والفتيات واتخاذ إجراءات تهدف إلى منع  
العنف ضدهن. بدعم من مملكتي السويد والنرويج وبالتعاون مع  
صندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمات الدولية ومنظمات  
المجتمع المدني.

ولتعزيز قدرات النساء ومشاركتهن في رسم السياسات  
الوطنية وصنع القرار في جميع المجالات، يعمل العراق بالتعاون  
مع الشركاء الدوليين والأمم المتحدة والمجتمع المدني والدولي على  
صياغة الخطة الوطنية الثانية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥  
(٢٠٠٠). بعد أن أطلق خطته الأولى في نيسان/أبريل ٢٠١٤.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل  
البرازيل.

ثمة أسباب وفيرة للاحتفال بالعمل الذي أُجْر في العقدين الماضيين، ولكن يجب علينا أيضا أن نعترف بالتحديات التي تواجه القضاء التام على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي هذا الصدد، ننوه بالقرار الجديد ٢٤٦٧ (٢٠١٩) الذي قدمته ألمانيا بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، ونرحب بالجهود المبذولة لتحديث وتعزيز المعايير الدولية بشأن هذه المسألة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل بنغلاديش.

**السيد مؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر قيادة ألمانيا على عقد مناقشة اليوم. وسمحوا لي أيضا أن أشيد بمقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم المفيدة والمهمة. وأود أيضا أن أعنتم هذه الفرصة لإدانة الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في سري لانكا، حيث فقد أحد مواطنينا الشباب حياته النفيسة إلى جانب ٣٠٠ شخص آخرين. ونحن نقف في صف واحد مع حكومة وشعب سري لانكا، ونعرب عن أعمق التعازي لأسر الذين فقدوا أرواحهم. ونطالب بالإسراع في تقديم مرتكبي هذا العمل الشنيع إلى العدالة.

يسعدنا أن نلاحظ أن المجلس قد اتخذ اليوم القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) والذي شاركنا في تقديمه. وفي وقت سابق، أي قبل عشر سنوات، حددت الاتفاقية من خلال القرارين ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) على التوالي، حدد مجلس الأمن العنف الجنسي في الصراع كأداة للحرب، ودعا الأمين العام إلى العمل مع موظفي الأمم المتحدة في الميدان ومع الحكومات الوطنية بشأن تعزيز سيادة القانون حيال منع وقوع العنف الجنسي. ومع ذلك، فإن النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (S/2019/280) الذي قُدم اليوم تؤكد الاتجاهات التي لا يزال العنف الجنسي فيها يشكل جزءا من استراتيجية أوسع للصراع، ولا تزال المسألة بعيدة المنال. لقد وجدنا أن التوصيات الواردة

الدولي، وتؤكد من جديد دعمها لمبادرة الأمم المتحدة لمكافحة العنف الجنسي في حالات النزاع.

يضطلع حفظة السلام بدور مهم في منع وقوع حالات العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات وتركيز الاهتمام عليها، حيث يحافظون على اتصال مباشر مع السكان المحليين ويشكلون ربما أوضح وجه للمنظمة. وقد أثبت وجود حفظة سلام من النساء في الميدان، بما في ذلك مستشارات لشؤون الحماية، أنه أداة فعالة لمكافحة ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وتشجيع الضحايا على الإبلاغ عن ادعاءات الجرائم المرتكبة.

في هذا السياق، أصبحت أهمية زيادة وجود المرأة في مفاوضات السلام وفي الميدان واضحة وضوح الشمس. كما أظهرت عدة دراسات، فإن وجود المرأة لا يزيد من احتمال إنفاذ اتفاقات السلام لفترة زمنية أطول فحسب، بل ييسر معالجة قضايا من قبيل العنف الاجتماعي المتصل بالنزاعات. لذلك نؤيد المبادرات التي تروج لزيادة عدد الخبراء في مجال العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، في جهود الوساطة وكذلك في صياغة وتنفيذ ولايات حفظ السلام.

نحن فخورون لأن بوسعنا أن نذكر هنا مثلا على التمييز في الميدان مستمد من قواتنا المسلحة. نود مرة أخرى أن نهنئ القائدة البرازيلية مارسيا اندراد براغا. على تسلمها جائزة داعية العام للمساواة بين الجنسين في صفوف العسكريين، من يد الأمين العام، على عملها بصفة مستشارة للشؤون الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبكلمات القائدة نفسها، فإن الجائزة تعترف بأنه من خلال وجود النساء في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام تتمكن النساء المحليات من مناقشة القضايا التي تؤثر على حياتهن. تبين لنا الإجراءات التي اتخذتها القائدة براغا أن منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع يمكن أن يستفيد من إجراءات بسيطة من قبيل ضمان سماع أصوات النساء المحليات.

على الصعيد الوطني، بغية زيادة الدعم المقدم إلى السلطات الوطنية، فيمكننا تعزيز القوانين الوطنية وآليات التحقيق، وتوفير الحماية للضحايا. بالإضافة إلى ذلك، علينا أن نضمن حقوق الضحايا في الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية والتعويض. نحن ببغلاڊيش، بوصفنا من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، ما فتئنا نكفل التوعية حيال الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والتدريب السابق للنشر لجميع حفظة السلام التابعين لنا. وقد قالت رئيسة الوزراء مرارا وتكرارا بأنها تتبنى سياسة عدم التسامح إطلاقا بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ونفذنا أيضا المبادئ التوجيهية من خلال محكمتنا العليا بإنشاء لجان نسائية فقط في أماكن العمل للاستماع إلى شكاوى التمييز والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وتمضي سلطاتنا قدما في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بمساعدة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويشكل بناء القدرات على الصعيدين المحلي والوطني جزءا أساسيا من هذا الأمر. وفي هذا السياق، فإن التوقيع على إطار التعاون بين حكومتنا ومكتب الممثلة الخاصة يوفر قناة لتدابير الدعم المكرسة لذلك المسعى.

تؤدي ثقافة الإفلات من العقاب، كما حدث في حالة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، إلى الإبقاء على الدوامة. وبدون وضع حد لها، لا يمكن أن تكتمل العدالة. وفي هذه الحالات، عندما تكون الدولة غير راغبة في ضمان المساءلة والعدالة عن ارتكاب هذه الجرائم، لا يمكن للمجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتخلص من مسؤوليته. إن حالة نساء الروهينغيا مثال صارخ على ذلك. وفي حين أن العالم بأسره يطلب حلا للأزمة عن طريق العودة الطوعية والأمنة والكرامة لأبناء الروهينغيا إلى مكائهم الأصلي، سيكون تقديم الجناة إلى العدالة تديبرا حاسما لبناء الثقة من أجل التحفيز على العودة إلى الوطن، وهو أمر لا نراه يحدث. هل يمكن لنا أن نتوقع من طائفة الروهينغيا، وخاصة النساء والفتيات اللاتي تعرضن للعنف

في تقرير الأمين العام موضوعية وعملية إلى حد بعيد، ومن الواضح أنها تتطلب اهتماما عاجلا من مجلس الأمن.

إن دورنا في تصدرة خطة المرأة والسلام والأمن والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) التاريخي المتعلق بالمرأة والسلام والأمن الذي يشدد على التزامنا بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن نقاط الضعف الشديدة بالنسبة للمرأة أثناء الصراع ومعالجة نقاط الضعف هذه.

لقد خبرت نساؤنا العنف والاعتداء الجنسيين على نطاق واسع وبشكل منهجي كأسلوب من أساليب الحرب خلال حرب التحرير في عام ١٩٧١. هذه التجربة المروعة عادت لتطاردا في أزمة الروهينغيا الإنسانية. إن الأغلبية من الروهينغيا الفارين البالغ عددهم تقريبا ٧٣٠ ٠٠٠ هم من النساء والأطفال الذين فروا من الفظائع التي ارتكبت في ولاية راخين في ميانمار منذ ٢٠١٧ أب/أغسطس. وكانت نساء وفتيات الروهينغيا في المخيمات في كوكس بازار ضحايا الاعتداءات الجنسية المروعة من قبل قوات ميانمار التي تشهد عليها وكالات الأمم المتحدة والنشطاء الإنسانيون الدوليون. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا عميقا العمل الجيد الذي قامت به الممثلة الخاصة، السيدة برامبلا باتن ومكتبها لكي تعرض على مسامع العالم ما عانت منه نساء الروهينغيا قبل فرارهن وأثناء فرارهن من ولاية راخين.

وفقا للمنظمة الدولية لإنقاذ الأطفال، فإنه في عام ٢٠١٨ وحده، يقدر عدد الأطفال الرضع من طائفة الروهينغيا الذين ولدوا في المخيمات بأكثر من ٤٠٠٠٠ طفل رضيع، والعديد منهم غير مرغوب فيه حتى من قبل أمهاتهم، وبوسعنا جميعا أن نتصور لماذا. إن الاعتراف بهم وتعويضهم وكفالة مستقبل أفضل لهم في بلدهم الأصلي أمر يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر فيه بجدية.

ينبغي لنا، كجزء من حل مشكلة العنف الجنسي في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع، أن نفي بوعدونا والتزاماتنا. أما

بدورنا لضمان معاقبة الذي يرتكبون وينفذون هذه الأعمال الشنيعة اللاإنسانية ضد النساء والفتيات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كينيا.

**السيد أمايو (كينيا (تكلم بالإنكليزية):** تنضم كينيا إلى الدول الأعضاء الأخرى في الإعراب عن الشكر لألمانيا على عقد هذه المناقشة المهمة في الوقت المناسب في إطار خطة المرأة والسلام والأمن.

في الواقع، إن عام ٢٠١٩ إبداعي. وهو يفضي إلى الذكرى السنوية العشرين لصدور قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن "المرأة والسلام والأمن"، الذي ناصرته ناميبيا في عام ٢٠٠٠، ويصادف الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

إن التصدي للعنف الجنسي في حالات النزاع مسعى جماعي، وليس مجرد جهد تضطلع به الحكومة أو مجلس الأمن أو شأن من شؤون المرأة. يجب أن يشارك المجتمع بأسره في تعزيز الوعي وملكية الهدف والعملية من أجل تحقيق نتائج مستدامة.

تدرك كينيا أهمية التدريب العسكري والمساءلة على جميع مستويات المشاركة، بما في ذلك لبعثات حفظ السلام. إن الاعتصاب عنف وانتهاك أساسي لحقوق الإنسان الفردية. وقد لاحظنا أيضا أن الرجال والفتيات في بعض الأحيان قد أهملوا بوصفهم ضحايا للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس أثناء النزاع، وبغية الحد من ذلك ينبغي أن تكون تدخلاتنا أكثر شمولا. ويمثل إدماج دور المستشارين للشؤون الجنسانية في بعثات حفظ السلام تطورا جديرا بالترحيب، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به.

في عام ٢٠١٦، أطلقت كينيا خطة عمل وطنية باستراتيجيات لتعزيز آلياتها القضائية وضمان تحقيق العدالة

الجنسي الشديد، أن يكون لديهن الاستعداد للعودة بدون أي ضمان بأنهن لن يلقين المصير نفسه؟

نحن نقدر فكرة النهج المتمحور حول الناجين أثناء التعامل مع ضحايا العنف الجنسي. وندرك جيدا الصعوبات التي تواجهها نساء وأطفال الروهينغيا في المخيمات. من مواردنا المتواضعة، نوفر لنساء وفتيات الروهينغيا أكبر قدر ممكن من الرعاية المتخصصة. ونضمن توفير خدمات الصحة الجنسية والإنجابية لنساء الروهينغيا، بما في ذلك الرعاية الطبية النسائية، والرعاية قبل الولادة، وبعد الولادة. ونحن نعمل على تحديد وتذليل الحواجز السياسية والمنهجية لخدمات الدعم، وضمان أن تكون مخيمات اللاجئين آمنة للنساء والفتيات. وقد عبأنا عددا كافيا من موظفي إنفاذ القانون والعاملين في المجال الإنساني في الميدان. ومع ذلك، يتعين على المرء أن يفهم حقائق إدارة أكبر المخيمات في العالم، خاصة، عندما تصبح فترة البقاء فيها طويلة، وعندما يصبح الأمل في العودة وفي مستقبل أفضل غير مؤكد، تصبح التحديات متعددة وأكثر تعقيدا ويتسلل اليأس والقنوط إلى نفوس الناس. ومن المؤكد أن أجمع طريقة تتمثل في ضمان العودة الآمنة والطوعية والكرامة.

من النفاق إدانة انتهاكات حقوق الإنسان والتعبير عن الرعب في العنف الجديد، وفي الوقت نفسه عدم اتخاذ تدابير قوية لضمان مساءلة الدولة والأفراد المسؤولين عن ارتكاب هذه الجرائم. ولا يمكن للدول الأعضاء الملتزمة بمنع نشوب الصراعات وإدامة السلام أن تغض النظر عن اضطهاد الأقليات العرقية، أو التمييز ضدها، وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها العنف الجنسي، وهي انتهاكات تجيزها الدولة. ونحث أيضا منظمات المجتمع المدني وجماعات حقوق الإنسان وغيرها من الجماعات الحقوقية على الإدلاء بشهادتها في هذا الصدد.

بينما نعيد تأكيد التزامنا بمنع العنف الجنسي في حالات النزاع وفي حالات السلام، ينبغي ألا يغمض لنا جفن حتى نقوم

الواجبة التطبيق بموجب القانون الدولي الإنساني. ينبغي للعمل الدولي للقضاء على العنف الجنسي كأداة من أدوات الحرب أن يتجاوز المسؤولية الجنائية الفردية عن الجرائم المرتكبة لأغراض عسكرية من جانب الجنود، بل ينبغي أن يركز أكثر على تحميل المسؤولية الجماعية عن هذه الجرائم للقيادة برمتها. ومع اقتراب الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في ٢٠٢٠، نحث الدول الأعضاء على مواصلة العمل على تهيئة بيئة تمكن النساء والشباب من المشاركة الفعالة في عمليات السلام والأمن على جميع المستويات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة السودان.

**السيدة أحمد (السودان):** يعرب وفد بلدي في مستهل هذا البيان عن تقديره لكم، السيد الرئيس، ولبلادكم الصديقة على تخصيص هذه الجلسة لمناقشة هذا الموضوع الحيوي والمهم. ويشكر وفد بلدي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، والسيدة برامبلا باتن الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ونشمن وجودها عند تلاوة هذا البيان. كما نتقدم بالشكر للسادة مقدمي الإحاطات على ما قدموه من إفادات قيمة. ونضم صوتنا لبيان سعادة السيدة فاطمة كياري محمد، المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة. ويتقدم وفد بلدي أيضا بالتعازي الحارة لشعب وحكومة سيريلانكا في الهجمات المؤسفة على المدنيين.

يشرفني أن أتقدم بهذا البيان أمام المجلس، في فترة يشهد فيها بلدي تطورات تاريخية إيجابية، تحمل انفتاحا وتعزيزا للحقوق في أعقاب ثورة ديسمبر المجيدة والتي وضع بلدي على مشارف حقبة جديدة لمستقبل أفضل.

أود بداية التركيز على قضيتين جوهريتين، الأولى هي تزامن هذه التطورات الإيجابية في بلدي مع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لتبني مجلس الأمن لخطة المرأة والسلام والأمن ٢٠٢٠.

باتباع نهج يركز على الضحايا، فضلا عن وضع السياسات والتشريعات الملائمة. وقد كفل ذلك نهجا يراعي النزاعات والفوارق بين الجنسين لمعالجة المسائل المتعلقة بالعنف القائم على نوع الجنس. علاوة على ذلك، ذهبت الحكومة إلى أبعد من ذلك بأن شاركت مع منظمات المجتمع المدني لترجمة الخطة إلى لغات محلية مختلفة بوصفها مبادرة توعية. تشمل أهداف الخطة، أولا، المشاركة النشطة للمرأة وزيادة مشاركتها على جميع مستويات صنع القرار في كل مؤسسات وآليات منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، وفي المناصب الرئيسية في سلسلة النزاع والسلام، بما في ذلك المناصب العليا في الجيش والخدمة العامة وعلى الساحة السياسية. أنشأنا أيضا فرقة عمل معنية بالمرأة والسلام والأمن في إطار فريق عامل معني بقطاع المنظور الجنساني، بوصفها منصة تجمع بين الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية للنهوض بأولوياتنا الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين، بالإضافة إلى إدماج المرأة والسلام والأمن في الخطط الإنمائية للبلد. لقد وفرنا المبادئ التوجيهية اللازمة للتدريب الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بشأن قضايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، مع التركيز على الإجراءات الأساسية لمختلف احتياجات الضحايا على الصعيد الشعبي. وقد أدت هذه الجهود إلى زيادة المحافظة على كرامة الضحايا، وارتفاع مستوى الإبلاغ عن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، والحد من الوصم الذي يواجهه الضحايا.

ويشيد وفد بلدي بسياسة الاتحاد الأفريقي المتمثلة في عدم التسامح مطلقا مع العنف الجنسي في أوقات النزاع أو السلم من خلال مبادراته ويؤيد تلك السياسة، بما في ذلك الإعلان الرسمي للاتحاد الأفريقي بشأن المساواة بين الجنسين في أفريقيا. ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة تعزيز المساءلة عن العنف الجنسي في كل مكان. ومن الأهمية بمكان تعزيز الولايات القضائية الجنائية الوطنية وضمان الامتثال الصارم للمعايير

للنساء، بالإضافة إلى دعم برامج حماية الشهود والمتضررين، بغرض حماية الناجين من انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الجرائم الجنسية المتصلة بالنزاع، وتنفيذ برامج التدريب لقوات الشرطة وأفراد الجيش بغرض تعزيز سبل التحقيق في قضايا العنف الجنسي.

وأيضاً برامج التدريب للأطباء والعاملين في الحقل الصحي لضحايا الاغتصاب، وإنشاء ودعم مراكز الدعم النفسي، وتوسيع برامج نشر الوعي بشأن هذه المسألة وضمان المشاركة المجتمعية لمكافحةها، بغية تحقيق الملكية الوطنية لهذه الجهود. ونرجو في هذا الصدد أن تجد هذه الجهود الدعم المباشر من المجتمع الدولي والشركاء الإقليميين والدوليين.

وختاماً، نؤكد استمرار السودان في التعاون والتنسيق المشترك مع الأمم المتحدة ووكالاتها لتعزيز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. كما نؤكد مجدداً استمرار السودان في تنفيذ سياسة عدم التسامح إطلاقاً مع مرتكبي هذه الجرائم ومكافحة الإفلات من العقاب والتعاون الوثيق مع مكتب الممثلة الخاصة للسيد الأمين العام لوضع إطار للتعاون المشترك يكفل تعزيز الجهود الوطنية في هذا المضمار.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة باكستان.

**السيدة لودي (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أيضاً أن أنضم إلى زملائي في توجيه الشكر إلى ألمانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة اليوم.

وها نحن نقرب من حلول الذكرى السنوية العشرين لاعتماد المجلس لقراره التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي حشد الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على آفة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ومنذ ذلك الحين، أحرزنا معاً تقدماً كبيراً في إنشاء وتعزيز الإطار القانوني والمعياري

والذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. والثانية هي التأكيد على التزام المجلس العسكري الانتقالي بكافة المواثيق والاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإقليمية، والتعاون مع المجتمع الدولي لأجل ضمان حماية كافة حقوق الإنسان في السودان، لا سيما حقوق المرأة، والعمل على ترجمة ذلك بواسطة الحكومة المدنية المرتقبة. ويتوقع أن يدفع الانتقال في هذه المرحلة بجهود تحقيق السلام في دارفور والمنطقتين خاصة، بما يسهم في القضاء على أية مظاهر للعنف الجنسي المتصل بالنزاع فيها.

أدت المرأة السودانية دوراً كبيراً في هذا الحراك العظيم الذي انتظم الشارع السوداني لأجل بلوغ غايات الحرية والسلام والعدالة. وشاركت المرأة السودانية على قدم المساواة في طلب حقوقها تطلعاً لغد أفضل، مما سيمكنها دون شك من المشاركة السياسية الفاعلة لإدارة دفة القيادة في السودان في المرحلة المقبلة، وصلاً لتاريخها الممتد منذ مملكتي مروحي وكوش وملكاتهما العظيمات واللائي عرفن بـ "الكنداكات".

إن تحسن الحالة الأمنية في مناطق دارفور، واستتباب الأمن في الفترة الأخيرة، ما فتى ينعكس بصورة إيجابية على أوضاع النساء والفتيات. وقد بذلت جهود جبارة لتحقيق السلام المستدام وشمل ذلك إنشاء المحاكم المتخصصة، وتعيين مدعين عامين وقضاة إضافيين ومكاتب للعون القانوني في كافة ولايات دارفور، لتسهيل وصول العدالة في المدن والأرياف. هذا بجانب حملات جمع السلاح، وتوطين وعودة النازحين لقراهم أو إدماجهم في المجتمعات المحلية، وتخصيص أراضي للاجئين، وتوفير مسارات آمنة للرعاة وأيضاً مراكز لتوزيع المياه لهم.

يتطلع السودان في الفترة القادمة للاستمرار في حماية المرأة والنهوض بها، من خلال العمل على مكافحة التمييز وعدم المساواة بين الجنسين، والاستمرار في تنفيذ برامج التسريح وإعادة الدمج والانتصاف للضحايا، وبرامج التمكين الاقتصادي

مفقودا لدى بعض أشد النساء ضعفا اللاتي يعانين بشكل غير متناسب من أعمال العنف التي يرتكبها الاحتلال الأجنبي.

ثانياً، يجب أن تضطلع الحكومات الوطنية بدور حاسم في ضمان المساءلة عن العنف والاعتداء الجنسيين. فلن يمكن القضاء على إفلات مرتكبي هذه الجرائم البشعة من العقاب بفعالية إلا بتعزيز النظم الوطنية للعدالة الجنائية وسن قوانين صارمة لحماية الضحايا والشهود.

ثالثاً، لا يتوقف تحقيق العدالة الحقيقية لضحايا الاعتداء الجنسي في حالات النزاع عند محاكمة مرتكبي هذه الجرائم فحسب، بل يتطلب تضافر الجهود الرامية إلى استعادة كرامة الضحايا وضمان إعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية على نحو مشرف عن طريق حمايتهم من أي وسم أو إيذاء.

رابعاً، بوسعنا، من خلال إشراك الزعماء الدينيين والأشخاص الذين يحظون باحترام وتقدير من داخل المجتمعات المحلية، أن نواصل تعزيز الجهود الرامية إلى التخفيف من الوسم الذي يعاني منه ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

خامساً، نحن بحاجة أيضاً إلى توظيف المزيد من النساء في عمليات الوساطة وبناء السلام من أجل الاستفادة من مهاراتهم الفريدة. ويشجعنا في ذلك أنه قد نُشر مستشارون لشؤون حماية المرأة في سبعة من مواقع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لإجراء ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في الميدان. وفي الوقت نفسه، ينبغي تعيين المزيد من النساء في المناصب القيادية، ولا سيما بصفتهن مبعوثات خاصات وممثلات خاصات.

وأخيراً، يجب إدماج المنظورات الجنسانية إدماجاً تاماً في نموذج بناء السلام، الأمر الذي من شأنه أن يعزز بقوة دور المرأة في اتفاقات السلام، وكذلك في مرحلتي تحقيق الاستقرار والتعمير فيما بعد انتهاء النزاعات. وستنشر باكستان، باعتبارها واحدة

للتصدي لهذا التحدي، كما أصبحت الإرادة الدولية للتحقيق في العنف الجنسي القائم على النزاعات أقوى اليوم من أي وقت مضى. ولكن لا تزال النساء، ولا سيما الفتيات، في العديد من حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، يتحملن وطأة الإيذاء البدني والنفسي والصدمات النفسية. فمن ميانمار إلى منطقة بلدي، لا يزال العالم يرصد بفرع كيفية استخدام الاعتصاب والاعتداء الجنسي، مع الإفلات من العقاب، وسيلة متعمدة لقمع شعوب بأكملها وإذلالها وترويعها. وكما أشار الأمين العام في تقريره الأخير (S/2019/280)، لا يزال العنف الجنسي يُستخدم كاستراتيجية أوسع نطاقاً للقمع والهيمنة والإخضاع لإلحاق الأذى المتعمد بالمجتمعات المحلية الضعيفة ووصمها.

ويجب أن نواصل مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في ظل التزام أكبر بمساءلة المعتدين وعدم السماح للمصالح الجغرافية السياسية بالتمسك بجهودنا أو تقييدها أبداً. ويمكننا، من خلال التركيز على تهينة البيئة المواتية للمشاركة المحدية للنساء، وعن طريق إتاحة المقاعد لمن على الطاولة بصفتهن شركاء وأصحاب مصلحة حقيقيين في جميع المسائل المتصلة بالسلام والوساطة والمصالحة، يمكننا بالتأكيد أن نزيد من فرص نجاح جهود السلام. وأود أن أبدي ست ملاحظات موجزة ومحددة.

أولاً، في حين أن مجلس الأمن اضطلع بدور ريادي في توجيه الانتباه الدولي إلى هذه الجرائم البشعة، فإنه ينبغي أن يركز أيضاً على معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، ولا سيما المنازعات التي طال أمدها في جامو وكشمير وفلسطين. ففي نهاية المطاف، يعدُّ القضاء على التربة الخصبية التي تنشأ من المنازعات التي طال أمدها دون حل أحد أكثر السبل فعالية لمنع العنف الجنسي القائم على النزاعات. أما بتركه للمنازعات دون معالجة، فالجلسل يخاطر بالتصرف بصورة انتقائية مخلفاً عنصراً

وأود أن أعرب عن خالص تعازي المغرب، لحكومة سري لانكا وشعبها في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شهدتها البلد يوم الأحد الماضي.

وعلى مدى العقد الماضي، شهدنا نقلة نوعية. فاليوم يشكل العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح وما بعد انتهاء النزاع تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وفي الوقت نفسه، استحدثت عدة أدوات لمنع حدوث هذه الجرائم البشعة والتصدي لها من خلال القرارات التي تلت القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ومع ذلك، بالنظر إلى أن هذه الأعمال الشنيعة لا تزال مستمرة، لم يعد السخط كافيا. وينبغي تعزيز عملنا المشترك لتوفير حلول حقيقية وعملية ومستدامة لمنع أعمال العنف الجنسي والاستجابة لها على نحو أكثر فعالية ومساعدة الضحايا على استعادة الشعور بقيمة ذاتهم. ولذلك، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط.

أولا، نحن بحاجة إلى نهج أكثر شمولا وتكاملا يعالج الأسباب الجذرية للنزاع ويزيد إشراك المرأة في عمليات صنع القرار ويعزز التنمية البشرية والتنمية المستدامة، ويشجع المبادرات الوطنية الرامية إلى وضع حد للتمييز الجنساني. ويعدُّ منع نشوب النزاعات ركيزة أساسية للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ فضلا عن أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفين ٥ و١٦، اللذين يعطيان الأولوية لمنع نشوب النزاعات ويثبتان أن مسائل المرأة والسلام والأمن ومسألة التنمية مترابطة ولا يمكن الفصل بينها.

ثانيا، من المهم بمكان دعم مشاركة المرأة في المناقشات المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وحلها، وصون السلم والأمن وبناء السلام بعد انتهاء النزاع.

ثالثا، يجب مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء لضحايا العنف الجنسي. وينبغي تبني سياسة عدم التسامح إطلاقا مع العنف أينما يحدث.

من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات للأمم المتحدة، فريق مشاركة نسائية من المشاة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية الشهر المقبل. وقد حققنا مؤخرا الهدف المتمثل في أن تبلغ نسبة الإناث من ضباط الأركان ١٥ في المائة فيما بين جميع الأفراد الذين جرى نشرهم في بعثات حفظ السلام الخاصة بنا، وبالتالي نكون قد تمكنا من الوفاء بمسؤولياتنا وفقا لاستراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين وقرارات مجلس الأمن.

وفي الختام، ما دامت باكستان مؤيدا قويا للجهود العالمية الرامية إلى حماية الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال. ويواصل حفظة السلام من ذوي الكفاءة المهنية لدينا والتابعين للأمم المتحدة، بمن فيهم حفظة السلام من الإناث، في تحقيق أعلى معايير الوفاء بولايات حفظ السلام وحماية جميع الفئات الضعيفة من السكان، بما في ذلك النساء، من العنف في بعض من أخطر حالات النزاع وأعقدها في جميع أنحاء العالم.

**السيد قادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية):** في البداية، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن المسألة الهامة المتمثلة في القضاء على العنف الجنسي في أوقات النزاع. وأود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات في هذه المناقشة على المعلومات الهامة التي قدموها لنا.

إن مناقشة اليوم تحمل دلالة رمزية كبيرة، فهي تمهد السبيل للذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتوافق الذكرى السنوية العاشرة لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، فإن مناقشتنا تتيح فرصة مثالية للمجتمع الدولي ليجدد التزاماته وأن يمارس مزيدا من الضغوط لكي لا يفقد المكاسب التي حققها ويتصدى للتحديات التي تطرحها التهديدات الجديدة والناشئة، بما في ذلك الإرهاب.



كما شاركتنا بنشاط في دمج النساء في الوحدات المغربية المنتشرة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. حيث تُنشر الموظفات المغربيات بانتظام في وحدات القوات المسلحة الملكية المغربية العاملة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. إضافة إلى ذلك، تضم الكتيبة الخامسة للنشر السريع وحدة محددة تضم موظفات أساسيات. وقد حقق المغرب هدف ١٥ في المائة من النساء، من بين خبراء البعثة والمراقبين العسكريين في تلك الفئة.

أخيراً، أود أن أؤكد أن المغرب كمساهم رئيسي في القوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام منذ الستينيات، يولي أهمية خاصة لمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وسياسة الأمين العام لعدم التسامح مطلقاً معهما. ولتحقيق هذه الغاية، فإننا نؤيد جميع المبادرات المتخذة في هذا الصدد، بما في ذلك الميثاق الطوعي لمنع ومواجهة الاستغلال والانتهاك الجنسيين على مستوى القيادة، الذي انضم إليه جلالة الملك محمد السادس بدعوة من الأمين العام. وعلى المستوى الوطني، يعد النظام القضائي المغربي من بين أكثر النظم القضائية تشدداً في هذا المجال، وقد تم اتخاذ العديد من الإجراءات، بما في ذلك الاندماج المنهجي للمحققين في جميع الوحدات المنشورة على المستوى الوطني، التي تم الاعتراف بها بالمناسبة كممارسة نموذجية، وإنشاء نظام لتناوب القوات كل ستة أشهر، وتعزيز التدريب والتوعية قبل النشر.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة جورجيا.

**السيدة أغلادزي (جورجيا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أعرب عن تقديرنا للرئاستين الفرنسية والألمانية لقيادتهما للمجلس، وإثارتها لمسألة العنف الجنسي في النزاعات. وأود

رابعاً، يجب القضاء على الوصم الذي يتعرض له ضحايا العنف الجنسي والأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي، لأنه يشكل نوعاً جديداً من الإيذاء. ويجب أن يتلقوا الدعم الطبي والاجتماعي والاقتصادي.

خامساً، يجب أن يضغط الزعماء الدينيون بدور مؤثر في مكافحة استغلال الدين للتضليل وتبرير العنف.

ويتعين تشجيعهم على المعارضة القوية لأعمال العنف. كما أن التعاون مع أصحاب المصلحة المحليين وقادة المجتمع أمر حاسم، حيث يمكنهم تحديد العلامات المسبقة للعنف الجنسي، وتوفير أنظمة الإنذار المبكر واقتراح استراتيجيات وقائية مناسبة.

إن المغرب يدين بشدة جميع أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك أثناء النزاعات، ويعتبرها أساليب وممارسات همجية ووحشية وغير إنسانية، تترتب عنها عواقب وخيمة على عملية إقامة سلام دائم وتحقيق المصالحة. ومع إيماننا بأهمية إسهام المرأة كعنصر أساسي في آليات الإنذار المبكر، ووعيتها بالتهديدات التي يتعرض لها الأمن المحلي ودورها في الوساطة، فإننا نشارك بنشاط في عدد من المبادرات، بما في ذلك المبادرة المغربية - الإسبانية المتعلقة بتعزيز الوساطة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، لعام ٢٠١٢، وجهات التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، التي أطلقتها إسبانيا، وشبكة الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي أطلقتها إيطاليا.

وقمنا مؤخراً بتنظيم مؤتمر دولي في الرباط بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، تناول دور المرأة في الوساطة، ومنع نشوب الصراعات والقضاء على التطرف. ويشترك المغرب بنشاط في تدريب الأئمة والوعاظ من الرجال والنساء من العديد من البلدان الأفريقية والأوروبية والعربية على تقديم مبادئ توجيهية بشأن المبادئ السلمية الحقيقية للدين، على أساس التسامح وقبول الآخر، والنأي عن التفسيرات الخاطئة أو التوجهات المتشددة.

تعد المساواة بين الجنسين ركيزة أساسية لإدارة الأفراد العسكريين والمدنيين في جورجيا. وتحدد استراتيجية المساواة بين الجنسين التي وضعتها وزارة الدفاع، الشروط اللازمة لضمان المساواة في الحقوق والحريات والفرص بين الرجل والمرأة، ومنع جميع أشكال التمييز والقضاء عليها، ومكافحة أي نوع من أنواع العنف ضد المرأة، والقضاء على سوء السلوك، والتحرش الجنسي، وسوء المعاملة الجسدية والنفسية. ويعد اليوم حوالي ٨ في المائة من قواتنا المسلحة و ٤٩ في المائة من أفراد وزارة الدفاع من النساء. ويقوم فريق مراقبة المساواة بين الجنسين بوزارة الدفاع بتنسيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتنفيذ منظور جنساني وإضفاء الطابع المؤسسي على الالتزامات الوطنية والدولية والوفاء بها. ويشارك الفريق أيضاً في تنفيذ تدابير تهدف إلى منع العنف الأسري الذي يرتكبه ممثلو وزارة الدفاع. وقامت الوزارة بتحسين قاعدتها التشريعية لضمان المساواة عن التحرش الجنسي الذي يرتكبه الجنود العسكريون، كما قدمت دورة تدريبية إلزامية لجميع الموظفين بشأن القضاء على التحرش الجنسي في مكان العمل. وشكل التدريب بشأن المنظورات الجنسانية والقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) جزءاً من التدريب السابق للنشر لأفراد حفظ السلام منذ عام ٢٠١٤، وتم تدريب أكثر من ٥٠٠٠ جندي وامرأة عسكريين حتى الآن. كما يتم إدراج المسائل الجنسانية، والعنف المنزلي في جلسات حول اضطرابات ما بعد الصدمة التي يعقدها علماء النفس بوزارة الدفاع بعد نشر القوات.

ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتعزيز الإدماج الكامل في عملية السلام للنساء المتأثرات جراء النزاعات، فإن الاحتلال الروسي المستمر لمناطق أبخازيا وتسخينفالي في جورجيا يعيق عملية السلام ويفرض شروطاً قاسية على النساء اللائي يعشن في المناطق المحتلة بجورجيا، كما هو الحال في المناطق المجاورة لخط الاحتلال. وتخضع هذه المناطق بشكل منهجي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحرمان من الحق في حرية الحركة،

أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/280)، وأشيد كذلك بالإحاطات الإعلامية المقدمة هذا الصباح، التي قدمت لنا روايات مؤثرة عن تجاربهم ووجهات نظرهم بشأن التصدي للإفلات من العقاب وزيادة المساءلة في مجال العنف الجنسي في النزاعات. كما نرحب باتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) اليوم، ونحن ملتزمون بتنفيذه.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممتثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. وخلال ذلك الوقت، رأينا تغييرات جوهرية في فهم ومعالجة الأسباب الجذرية والأثر المدمر للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ومع ذلك، لا يزال العنف الجنسي يستخدم كاستراتيجية حرب وتكتيك للإرهاب حتى يومنا هذا. ولا يزال يشكل عاملاً ونتيجة للتهجير القسري. وبالتالي، فإن مسؤوليتنا الأساسية هي معالجة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات في جميع مراحل العلاقة بين الوقاية والحماية والمقاضاة.

إن حكومة جورجيا تنفذ خطط عملها الوطنية لتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن منذ عام ٢٠١٢. وتغطي خططنا الأخيرة إدراج احتياجات وأولويات وتوصيات النساء المشرديات داخلياً والنساء المتأثرات بالنزاع في جهود السلام والأمن، وكذلك زيادة مشاركة المرأة في مناقشات جنيف الدولية وفي آليات منع حوادث العنف الجنسي والتصدي لها. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجتمع المشاركون في مناقشات جنيف الدولية وآليات الوقاية والاستجابة والتشاور بانتظام مع ممثلي المنظمات غير الحكومية، بما في ذلك المنظمات المتخصصة في حماية حقوق المرأة. ومن أجل تقديم المزيد من الدعم للنساء المتأثرات بالنزاعات، أطلقت حكومة جورجيا مشروعاً يهدف إلى تمكينهن اقتصادياً من خلال توسيع معرفتهن وتعزيز المهارات العملية التي يحتجن إليها لبدء مشاريعهن التجارية الخاصة بهن.

والفتيات المرتبطات بالجماعات المسلحة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والرجال والفتيان، الذين هم معرضون بنفس القدر لخطر العنف الجنسي. ومما يثير القلق كذلك، العنف الجنسي كسبب للتهجير القسري، وكذلك المخاطر المتزايدة للعنف في حالات التحركات الكبيرة للأشخاص، حيث يتعرض المهاجرون واللاجئون والمشردون للابتزاز الجنسي والاتجار بالبشر والاعتداء والاغتصاب، من بين انتهاكات أخرى. ومن المهم النظر في العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، عند منح مركز اللاجئ أو اللجوء السياسي، مع اتباع سياسات بشأن مساعدة الضحايا وتوفير الحماية الكافية لهؤلاء السكان.

ويجب معاقبة أي عمل من أعمال العنف الجنسي بأقصى درجات الحزم من خلال التطبيق الصارم للآليات القانونية الدولية الحالية، بما في ذلك الإحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية إن أمكن، بهدف القضاء التام على الإفلات من العقاب في هذه الحالات.

إن أعمال العنف هذه تشكل جرائم حرب، ولذلك يجب تطبيق سياسة صارمة بعدم التسامح إطلاقاً على أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف الجنسي في حالات النزاع أو يأمرهم بها أو يتغاضون عنها.

وبالمثل، ينبغي حظر منح العفو العام والحصانات لمرتكبي هذا النوع من الجرائم، وكذلك العوائق الإجرائية والإثباتية التي تعترض طريق الضحايا في سعيهم إلى العدالة، ولا سيما قانون التقادم التقييدي لتقدم الشكاوى، فضلاً عن أعمال التخويف أو تشويه سمعة الضحايا. وبالمثل، ينبغي إدراج ترتيبات العدالة الانتقالية في اتفاقات السلام ووقف إطلاق النار.

وينبغي أن يكون استخدام الجزاءات في حالات العنف الجنسي في سياق النزاع المسلح والإرهاب متسقاً. ولكي يكون هذا الأمر فعالاً، ينبغي للجان الجزاءات ذات الصلة أن تنشر

والاحتجاز غير القانوني من قبل ضباط هيئة الأمن الفيدرالية الروسية، والتهديدات للأمن المادي لما يسمى بالمعابر الحدودية غير القانونية. وبالتالي، تعد المشاركة الدولية ورصد الحالة داخل المناطق المتأثرة بالنزاع، والمناطق المحتلة بجورجيا على وجه الخصوص، أمرين حاسمين لضمان تحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين ومنع العنف الجنسي ضد المرأة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد غويلميت - فرنانديث (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): تشكر كوستاريكا الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر أيضاً مقدمي الإحاطات الإعلامية، على إسهاماتهم القيمة في هذه المناقشة.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل قطر بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء بشأن مسؤولية الحماية.

كما ننضم إلى الآخرين في إدانة الهجمات الشنيعة التي ارتكبت في سري لانكا يوم الأحد الماضي. ونتضامن مع حكومة سري لانكا وشعبها.

إن العنف الجنسي أمر غير مقبول في أي زمان ومكان، واستخدامه على نطاق واسع كأسلوب للإرهاب وكسلاح للحرب والإرهاب أمر مؤسف بشكل خاص. لذلك، من الضروري معالجة أسبابه، وكذلك الفجوات الهيكلية في أنظمتنا، لضمان القضاء عليه بطريقة منظمة وقوية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية السكان على عاتق الدول، التي يجب أن تنشئ أطراً قانونية ومؤسسية قوية من أجل إرساء أسس راسخة لمنع ومعالجة الفجوات القائمة في آليات حماية الضحايا. وبينما تستحق النساء والفتيات اهتماماً خاصاً، يجب علينا أيضاً توسيع نطاق تدابير الحماية لتشمل الفئات الأكثر ضعفاً، بمن في ذلك الأقليات العرقية والدينية، والنساء في المناطق الريفية، والنساء

الاعتبار أن الأشكال المختلفة للعنف الجنسي تتطلب حلولاً واستجابات مختلفة. وكذلك ينبغي تشجيع المشاركة المجدية للضحايا والمجتمع المدني، بمن في ذلك النساء والمنظمات التي تقودها النساء، باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر المنع.

وأخيراً، من الضروري إشراك النساء والفتيات في عمليات صنع القرار والمناصب القيادية. فمن شأن قلة الفرص المتاحة، والافتقار إلى السياسات الوطنية للحماية والإدماج، والعوائق الهيكلية في جميع المجالات أن تعزز التمييز ضد المرأة وأن تدمر دوائر الفقر والاستبعاد ودوامات العنف، مما يحول دون تمتعها بحقوقها. ونرحب بإطار التعاون بين مكتب الممثلة الخاصة واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة إقراراً بأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأوجه عدم المساواة بين الجنسين والتمييز الهيكليين. ولذلك، من الضروري ضمان تكافؤ الفرص والحصول على التعليم والتمكين الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للنساء والفتيات حتى يتسنى لهن الاضطلاع بدور سام وتحويلي في مجتمعاتهن أثناء النزاعات وبعدها، وتمكينهن من استعادة كرامتهن وتمتعهن الكامل بحقوقهن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

**السيد فينافييسر (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على العمل الشاق الذي قام به وفد بلدكم في توجيه المفاوضات المتعلقة بالقرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) إلى خاتمة ناجحة. وأود أن أقدم بعض الملاحظات الموجزة في نهاية يوم طويل.

أولاً، نود أن نشير إلى بعض الحالات التي تتسم بأهمية خاصة لمناقشتنا اليوم. ففي ميانمار، كانت هناك أممات من الفظائع الواسعة النطاق، بما في ذلك العنف الجنسي ضد النساء والفتيات من الروهينغيا. وهناك أدلة قوية على أن التهديد باستخدام العنف الجنسي كان عاملاً دفعاً للتشريد القسري على

متخصصين في مجال العنف الجنسي والجنساني في إطار عملهم التحقيقي، مع التوصية بالتدابير المطبقة بموجب القانون الدولي لاستهداف جميع الجهات المشاركة في تمويل الجماعات المرتبطة بأعمال العنف الجنسي أو التخطيط لها أو دعمها، سواء كانت مدنية أو عسكرية.

والمنع أمر أساسي. والإدراج المنتظم لمستشاري حماية المرأة في عمليات التخطيط الاستراتيجي للبعثات السياسية وعمليات السلام والوساطة أمر أساسي. ونسلط الضوء على العمل الذي أنجزته مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة بشراكة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وقائماتها من الخبراء القضائيين بشأن العنف الجنسي القائم على نوع الجنس في العمليات لضمان العدالة الجنائية والمساءلة في حالات النزاع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إدراج المزيد من النساء في قوات الشرطة الوطنية، والبعثات السياسية وبعثات حفظ السلام مع التدريب الكافي في مجال الوقاية والاستجابة لحالات العنف الجنسي، إقراراً بالترابط الإيجابي بين معدلات الإبلاغ عن العنف الجنسي وعدد النساء في هذه الوحدات.

ومن الضروري أن يركز كل ما سبق ذكره من جهود على الضحايا. ولذلك يجب أن يكون هناك ضمان لتقديم المساعدة المتعددة القطاعات إلى ضحايا العنف الجنسي، بما في ذلك الخدمات الطبية، وفرص الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية الشاملة، فضلاً عن الخدمات النفسية الاجتماعية والقانونية. وفي هذا الصدد، نأسف لأن القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩)، الذي اتخذ اليوم في المجلس، استبعد هذا الحكم بشأن الصحة، إذ أن الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية أمر أساسي لضمان كرامة ضحايا العنف الجنسي.

ويجب وضع أطر قانونية على الصعيد الوطني لحماية الضحايا ومكافحة الوصم المرتبط بالعنف الجنسي والاعتداء الجنسي، حيث يوفر جبر الأضرار والتعويض، مع الأخذ في

بالبشر، بما في ذلك الاسترقاق الجنسي. وقد مهدت هذه الدعوة الطريق لمبادرة ليختنشتاين لإنشاء لجنة للقطاع المالي معنية بأشكال الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وهي شراكة بين القطاعين العام والخاص، يضطلع بها بالتعاون مع حكومتي أستراليا وهولندا وبدعم من جامعة الأمم المتحدة. وسيؤدي هذا العمل إلى مجموعة من التدابير للقطاع المالي العالمي ستقدم بصورة علنية في أيلول/سبتمبر في نيويورك.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بأهمية المساءلة باعتبارها جزءاً أساسياً من مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتحمل الدول المسؤولية الرئيسية في هذا الصدد، غير أن آليات العدالة الجنائية الدولية، ولا سيما المحكمة الجنائية الدولية، يمكنها أن تسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز القدرات الوطنية، على النحو المطلوب في الهدف ١٦، على أساس مبدأ التكامل. فقد جعلت المحكمة الجرائم الجنسية والجنسانية إحدى أولوياتها الاستراتيجية، الأمر الذي يجسد الموقف التقدمي للغاية للنظام الأساسي للمحكمة بشأن هذه المسألة. وهناك مسؤولية خاصة على مجلس الأمن لكفالة المساءلة عن هذه الجرائم، وفقاً لمدونة قواعد سلوك فريق المساءلة والاتساق والشفافية لمكافحة جرائم الفظائع الجماعية، التي يدعمها ثلثا أعضاء المجلس.

ونشيد كذلك بعمل الآلية الدولية المحايدة والمستقلة المعنية بسورية التي نوقش تقريرها السنوي في الجمعية العامة اليوم (انظر A/73/PV.76). فقد أحرزت بالفعل تقدماً كبيراً في تنفيذ ولايتها من أجل التصدي بفعالية للجرائم الجنسية والجنسانية. ونتوقع من آلية المساءلة التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان في ميانمار الاستفادة من هذه الممارسة الجيدة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل إثيوبيا.

**السيد أمدي (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية):** بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازينا القلبية لشعب وحكومة سري لانكا إثر

نطاق واسع. ونود أن نسمع من الممثلة الخاصة أفضل السبل لمواجهة الانتشار المتزايد للأطفال المولودين نتيجة للاغتصاب في زمن الحرب، وتوفير الخدمات الأساسية للأمهات والأطفال من دون الإسهام في وصمهم. وفي ليبيا، تتعرض المهاجرات والفتيات بشكل كبير للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وتتعرض الكثيرات منهن للإكراه على ممارسة البغاء وللإستغلال الجنسي في ظروف تصل إلى مستوى الاسترقاق الجنسي. وفي سورية، تمثل مخيمات المشردين عامل خطر كبير للنساء والفتيات من العنف الجنسي والاختطاف. ويطلق هذا العنف أثناء الاعتقال، في المقام الأول، النساء والفتيات المقيمتات في منازل الذكور المستهدفين، في حين أن الذكور والإناث معا يقعون ضحايا في أماكن الاحتجاز.

ثانياً، إن النساء والفتيات معرضات بوجه خاص للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، غير أن الأبحاث، بما في ذلك أبحاث "مشروع جميع الضحايا"، توثق أن الرجال والفتيان كذلك يُستهدفون بوجه خاص، على سبيل المثال، في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان. ومع ذلك، يظل العنف الجنسي ضد الرجال والفتيان غير مبلغ عنه على نحو خطير، بسبب ثقافة المحرمات ووصم الضحايا، التي كذلك تقلل من فرص الوصول إلى الخدمات المحدودة أصلاً. ونرحب بالتقدم المحرز اليوم في اتخاذ القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) لضمان مساعدة حسنة التوقيت وأمنة للجميع تركز على الضحايا، بما في ذلك المساعدة النفسية والاجتماعية وخدمات الرعاية الصحية.

ثالثاً، نعيد تأكيد التزامنا القوي بمكافحة الاتجار بالبشر والرق الحديث، الذي تشكل حالات النزاع مخاطر خاصة من حدوثه. ونؤيد بشكل خاص الدعوة الموجهة في القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦) إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في مجال مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة الناشئة عن الاتجار

المهجوم الإرهابي البشع الذي شنته جماعات جبانة على مدنيين أبرياء. وندينها بأقوى العبارات، ونعرب عن تضامننا مع شعب وحكومة سري لانكا.

ونحن ممتنون لألمانيا على تنظيم هذه المناقشة الهامة بشأن خطة المرأة والسلام والأمن ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره السنوي العاشر الشامل عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات (S/2019/280)، وكذلك جميع من قدموا لنا إحاطات إعلامية هذا الصباح. وتقرير الأمين العام يبرز بوضوح الاتجاهات الحالية وشواغلنا بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. ويجدوننا وطيد الأمل في أن يسمح لنا بوضع إطار واضح للالتزام والتصدي بجدية للتحديات التي ينطوي عليها منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

يتطلب الاستغلال والإيذاء والعنف الجنسي في حالات النزاع اتخاذ أشد الإجراءات والاستجابات الممكنة. ويجب أن يكون من بين هذه الاستجابات تعبئة الجهود الدولية لحفز تدابير الوقاية الفعالة والمنظمة للتعامل مع تلك التحديات. ولا يخفى علينا جميعا أن العنف الجنسي جزء شائع من أساليب المنظمات الإرهابية في حالات النزاع وما بعد النزاع في كل مكان. والحاجة إلى تكثيف الجهود لمنع هذا العنف ومحاسبة المسؤولين عنه تتطلب اهتماما عالميا. وفي الوقت نفسه، كما توضح تقارير بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا في الوقت الراهن، فإن الأفارقة هم الأكثر تضررا من هذه المشكلة اليوم. ومن الواضح أننا نحتاج إلى بذل جهود أكبر بكثير لوقف أنشطة الجماعات المسلحة وغيرها من أطراف النزاع. ويجب أن نتحرك، وأن يكون التحرك عاجلا، للتعامل مع تلك الحالات.

وفي سياق أفريقيا، نرحب بشدة بتوصية الأمين العام بإشراك الزعماء الدينيين والتقليديين للمساعدة في تخفيف معاناة الناجين. وبالمثل، نعتقد أن جزءا أساسيا من أي خطة للإنعاش يجب أن ستمثل في تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية في البلدان

ووينبغي أن يواصل مجلس الأمن تشجيع المنع وبناء القدرات لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع. ويشمل ذلك، بالطبع، المشاكل المستمرة من عدم المساواة بين الجنسين وحتى الممارسات التمييزية المختلفة. وهناك أيضا حاجة حقيقية إلى تشجيع وتعزيز المشاركة الهادفة لمنظمات المجتمع المدني. فهي ضرورية للغاية لإحداث تغييرات في ممارسات عدم المساواة الهيكلية بين الجنسين. وينبغي للمجلس أن يوظف جميع الوسائل المتاحة له وأن يبذل كل جهد ممكن لتعزيز وإدامة الاستجابة العالمية ضد العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

وفي هذا الصدد، فقد أثبت الاتحاد الأفريقي التزامه بمكافحة الإفلات من العقاب وإخضاع المسؤولين عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع للمساءلة. وينبغي أن يكون من جوانب ذلك التدريب المستمر لجميع أفراد حفظ السلام، سواء في بعثات الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي، بشأن المسائل المتعلقة بنوع الجنس والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ويسرني أن أشير إلى مراعاة ذلك كأولوية في نشر إثيوبيا لحفظة السلام.

أخيرا، اسمحوا لي أن أؤكد مرة أخرى التزام إثيوبيا بتجريم العنف الجنسي والعمل مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وغيره من الجهات، لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. ونرحب بالتزام الأمين العام بزيادة تمثيل المرأة في أنشطة الأمم المتحدة، سواء كممثلات أو مبعوثات خاصات، في العمليات الميدانية أو في صفوف المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة وحقوق الإنسان والعاملين في المجال الإنساني. كما أننا نقدر وتدعم تدبيره المقترحة لمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع ودعوته إلى سياسة عدم التسامح إطلاقا. وفي الوقت نفسه، نؤكد من جديد على ضرورة أن نتفق على إطار عمل قوي وواضح للاستجابة بفعالية لهذه التحديات.

الجيد والنمو الاقتصادي الشامل، يساعد على تمكين المرأة وتحقيق كامل إمكاناتها.

وكمبوديا ملتزمة تماما بالنهوض بأهداف المساواة بين الجنسين والازدهار والسلام. ومن جانبنا، لم ندخر جهدا في التصدي للتهديدات للأمن البشري، حيث أسهمنا في السلام والاستقرار العالميين من خلال مشاركتنا النشطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويبدل حفظة السلام الكمبوديون قصارى جهدهم لضمان حماية السكان المحليين من العنف والاعتداء الجنسيين من خلال الحفاظ على السلام وسيادة القانون والمساعدة في بناء مجتمعات آمنة ومأمونة. وكمبوديا تؤيد سياسة الأمين العام بعدم التسامح إطلاقا إزاء الجرائم التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة في البعثات.

وفي هذا السياق، تؤيد كمبوديا توصية الأمين العام الواردة في تقريره التي تشدد على الأهمية البالغة للتدريب المستمر لجميع أفراد حفظ السلام بشأن المسائل المتصلة بنوع الجنس والعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وبغية ضمان فعالية العمليات ونجاح بعثات حفظ السلام، ينبغي تدريب حفظة السلام بشكل احترافي، وتزويدهم بالدعم الميداني الذي يعول عليه وإمكانية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة الضرورية.

وكمبوديا تقف مع الأمين العام في جهوده لتعزيز الوقاية من خلال كفالة المساءلة الجنائية للجنّة. وعشية الذكرى السنوية العشرين للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، من الضروري تعزيز آليات المساءلة، مع مراعاة دعوة القرار جميع أطراف النزاع المسلح إلى الاحترام الكامل للقانون الدولي المنطبق على حقوق النساء والفتيات وحمايتهن.

وفي جهودنا من أجل القضاء على العنف والاعتداء الجنسيين، يتعين على الأمم المتحدة والدول الأعضاء العمل معا بطريقة منفتحة وتعاونية. يجب أن نعزز الصكوك القانونية القائمة لحماية النساء والفتيات في الصراعات المسلحة عن

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد كي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أعرب عن تعازينا وتعاطفنا مع من فقدوا أعزاء من أفراد أسرهم في الهجمات الإرهابية الأخيرة في سري لانكا. وكمبوديا تدين الهجمات بشدة، وتظل متحدة مع حكومة وشعب سري لانكا خلال هذه الفترة العصبية.

في البداية، أود أن أشكر ألمانيا على عقدها مناقشة اليوم المهمة للغاية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الزاخر بالمعلومات (S/2019/280) بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وأعرب عن تقدير وفدي لمقدمي الإحاطات الإعلامية على عروضهم الثاقبة بشأن الموضوع هذا الصباح.

إن استخدام العنف الجنسي كأسلوب للحرب ووسيلة للقمع والإرهاب والسيطرة أمر مستهجن. ووفدي يدين بشدة جميع أشكال العنف والاستغلال الجنسيين، لا سيما ضد النساء والأطفال. ويجب علينا معالجة الأسباب الدفينة للنزاع، بغية منع وقوع النساء والفتيات ضحايا. إن منع نشوب النزاع شرط أساسي للسلام المستدام واحترام حقوق الإنسان. والفقر والتمييز والافتقار إلى التعليم والإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة، كلها عوامل تدمر دورة العنف.

وفي ضوء ذلك، يجب أن يعمل المجتمع الدولي معا في معالجة هذه المسائل بطريقة هادفة وشاملة. وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالشكل المناسب يمكن أن يوفر وسائل حقيقية وطويلة الأمد لحماية النساء والفتيات في أوقات الصراع وأوقات السلم. والمرأة هي حجر الأساس في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية، ولكن رغم أوجه التقدم العديدة، لا يزال عدم المساواة قائما. والنجاح في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك التي تتناول المساواة بين الجنسين، وتعزيز التعليم

وجدير بالذكر أننا سنحتفل في العام المقبل بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) الذي تم تقديمه خلال رئاسة ناميبيا لمجلس الأمن في عام ٢٠٠٠. ونسلم بأن مجلس الأمن قد وفر باعتماده القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) القيادة اللازمة لإعطاء دفعة لإشراك المرأة في خطة السلام والأمن ووضع الأساس لقرارات المجلس اللاحقة بشأن هذه المسألة الهامة جدا.

وفي أفريقيا، ما برح الاتحاد الأفريقي يوفر منبرا مفيدا للنهوض بخطة المرأة والسلام والأمن بواسطة التشديد على مشاركة النساء والشباب في تنمية القارة. ويرد ذلك بوضوح في خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. ومن دواعي فخرنا أن نوه إلى أن ٢٥ من الدول الأفريقية قد وضعت خطة عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن، ما يعني أن لدى ٣١ في المائة من البلدان خطة عمل وطنية على الصعيد العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من الصكوك الأفريقية دون الإقليمية التي تعزز الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى صكوك الاتحاد الأفريقي.

وعلى الصعيد دون الإقليمي في غرب أفريقيا، وضعت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، خطة عمل متكاملة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتؤكد خطة العمل أهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي جهود الوساطة وبناء السلام، فضلا عن إعادة بناء المجتمعات بعد النزاع.

وبناء على تلك الجهود دون الإقليمية، أطلقت نيجيريا في آب/أغسطس ٢٠١٣ خطة عمل وطنية من أجل التنفيذ التام للأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وتجسد الخطة التزام الحكومة بضمان أمن النساء والفتيات أثناء النزاع المسلح وتعزيز مشاركتهن النشطة والمباشرة في منع نشوب النزاعات وبناء

طريق تعميم المنظور الجنساني مع النهوض بالرعاية التي تركز على الناجين. علاوة على ذلك، ولأن الأمين العام يقر بأن من الصعب التحقق بدقة من انتشار العنف الجنسي المتصل بالنزاع بسبب طائفة من التحديات، من الأهمية بمكان أن تستند وثائق الإبلاغ والتوصية إلى بيانات دقيقة يمكن التحقق منها. وسيساعد الوضوح في الإبلاغ في تحسين فهمنا للمشكلة وإرشاد عملنا، ما يؤدي إلى تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي.

في الختام، أؤكد مجددا عزم كمبوديا الراسخ على حماية الفئات السكانية الضعيفة في حالات النزاع المسلح. ويتطلب إنهاء العنف الجنسي ضد النساء والفتيات اتخاذ إجراءات عالمية مشتركة. وكمبوديا ملتزمة التزاما تاما بالعمل مع جميع شركائنا لضمان أن تعيش أجيال المستقبل في حرية وسلام.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

**السيد إتيغوجي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** أشكر وفد ألمانيا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. ونعرب عن تقديرنا الخاص للأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته. ونشكر السيدة برامبلا باتن، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ومقدمي الإحاطات الآخرين، على تبادل وجهات نظرهم بشأن هذا الموضوع الهام جدا.

تدين نيجيريا بأشد العبارات أعمال اختطاف النساء والفتيات والاتجار بهن وإساءة معاملتهن من قبل الجماعات المتطرفة، بما فيها أنشطة بوكو حرام البشعة في منطقة بحيرة تشاد، ولا سيما في شمال شرق نيجيريا. وتجب أيضا إدانة استخدام النساء والفتيات رقيقا جنسيا بالقدر نفسه. ونتوقع في ذلك الصدد، أن تقدم هذه المناقشة مقترحات للتصدي للتحديات والثغرات السائدة في الحصول على الموارد اللازمة للنهوض بدور المرأة في سياق السلم والأمن العالميين.



وفي ذلك الصدد، سنعمل بدأب على تعزيز مشاركة المرأة في مبادرات السلام والأمن.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل رواندا.

**السيد كايينامورا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشاطر الدول الأعضاء الأخرى تهنئتك، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، فضلا عن عقد هذه المناقشة الهامة. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المفيدة.

ومن وجهة نظر الروانديين، فإن هذه المناقشة تأتي في لحظة هامة في التاريخ الرواندي. إذ يصادف هذا الشهر نيسان/أبريل مرور ٢٥ عاما على الإبادة الجماعية ضد التوتسي حيث استخدم الاغتصاب على نطاق واسع في ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية. وسأدلي ببياني اليوم آخذا بذلك السياق في الحسبان.

ففي عام ١٩٩٨ - وأثناء محاكمة السيد جان بول أكاييسو - العمدة السابق لإحدى البلديات في رواندا المدان بجرائم الإبادة الجماعية - توصلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى أن الاغتصاب يستخدم وسيلة لارتكاب جرائم الإبادة الجماعية الرامية إلى إبادة الفئة المستهدفة، وبالتالي فإنه يعد جرما من جرائم الإبادة الجماعية، وأدين بموجبه أكاييسو. وعليه، إذا أردنا التصدي لانتشار استخدام العنف الجنسي في حالات النزاع بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب والإرهاب والتطهير العرقي أو إبادة الجماعات المستهدفة على نطاق واسع، فإن علينا التصدي للمسألة المحورية المتمثلة في ثقافة الإفلات من العقاب، خاصة وأنها أصبحت استجابة عادية للعنف الجنسي في حالات النزاع. وتسهم مكافحة الإفلات من العقاب في منع الجرائم في المستقبل وتعافي الضحايا وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

السلام. ونتعاون أيضا مع جيراننا في تشاد والكاميرون والنيجر وبنن في إطار فرقة العمل المشتركة المتعددة الجنسيات، لدراسة جماعة بوكو حرام المتمردة التي تستهدف النساء والفتيات. وتدل تجربتنا في منطقة بحيرة تشاد اليوم على أن بوسعنا دحر الإرهاب عن طريق التعاون الدولي الحازم. ولذلك، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم القوة المشتركة المتعددة الجنسيات.

وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت حكومة نيجيريا خطوات لتلبية احتياجات ضحايا الإرهاب الذي ترتكبه جماعة بوكو حرام - مثل الاغتصاب وغيره من أنواع العنف الجنسي بحق الأطفال واختطافهم، علاوة على الانتهاكات الجسيمة الأخرى - بإيجاد العديد من المعالجات. وتشمل بعض سبل الانتصاف القانونية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومة محاكمة الإرهابيين المحتجزين من جماعة بوكو حرام في المحاكم المختصة، فضلا عن برامج إعادة تأهيل الضحايا وإدماجهم وتوجيههم بهدف تلبية احتياجات جميع ضحايا العنف الجنسي.

وقد توجت الجهود المتواصلة التي تبذلها نيجيريا وشركاؤها الدوليون بتحرير الأراضي التي كانت تسيطر عليها جماعة بوكو حرام سابقا. واتخذنا خطوات ملموسة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمشردين داخليا، ولضمان تهيئة الظروف اللازمة لعودتهم الطوعية إلى مواطنهم الأصلية بأمان وكرامة. وبالإضافة إلى الجهود الأنفة الذكر، نشير إلى الإفراج عن بعض الفتيات المختطفات من بلدي شيبوك ودابشي. وستستمر جهودنا إلى أن يتم الإفراج عن بقية الفتيات.

وأود أن أختتم بالإعراب عن التقدير بإسهامات منظمات المجتمع المدني بوصفها شريكة في منع المنازعات وإدارتها وحلها. وستواصل الحكومة النيجيرية إشراكها بوصفها من أصحاب المصلحة وشركاء رئيسيين في خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وما تزال نيجيريا ملتزمة التزاما راسخا بتعزيز حقوق النساء والفتيات وحمايتهما في حالات النزاع وما بعد النزاع.

كما يرثُ الأطفالُ الذين يتم الحمل بهم وولادتهم نتيجة الاغتصاب الآلام والصدمات النفسية. وفيما يكبرون ليبلغوا سن الرشد، يحاولون تقبّل هوية لا يتمنّاها والد لأولاده. ويحتاج هؤلاء الأطفال أيضاً إلى مساعدة نفسية - اجتماعية واسعة النطاق للمساعدة على توجيههم خلال تجاربهم المنقطعة النظير. وفي الختام، نودّ أن نقدم الاقتراحات التالية.

أولاً، نحن بحاجة إلى تحسين فهمنا للأيدولوجية الكامنة وراء العنف الجنسي في حالات النزاع. لقد أصبحت أجساد النساء والفتيات والأطفال من الفئات المستهدفة ساحات معارك جديدة لخوض الحروب، بهدف تدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات المستهدفة. ثانياً، نحن بحاجة إلى زيادة مساءلة قادة الجماعات المسلحة أو السياسيين الذين يروجون لاستخدام العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح أو يعملون على تمكينه. وحتى إن عجزت العدالة عن محو جرائم العنف الجنسي الفظيعة، فلا يمكن من دون العدالة وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب ويمكن لدورة العنف أن تستمر. وأخيراً، في ما يتعلق بتوفير العدالة والدعم للضحايا والناجيات، نحن بحاجة إلى دعم يركز على الناجين من أجل تحويل العار والوصم ليلحق بمرتكبي العنف الجنسي في حالات النزاع.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** قبل أن أعطي الكلمة لممثلة سري لانكا، أود أن أعرب - وأعتقد أن في وسعي أن أتكلم باسم جميع من في هذه القاعة - عن تعاطفنا وتعازينا القلبية لضحايا الهجمات البشعة التي ارتكبت في ذلك البلد. ونعرب عن تعاطفنا مع الضحايا وأسراهم.

وأعطي الكلمة الآن لممثلة سري لانكا.

**السيدة ساماراسينغ (سري لانكا) (تكلمت بالإنكليزية):** بالنيابة عن وفد بلدي، أودّ أولاً أن أعرب عن امتناننا العميق لجميع الوفود التي قدّمت تعازيها ودعمها إلى حكومة وشعب

وتتعلق النقطة الثانية بالوقاية. أود أن أقدم التوصيات التالية. أولاً، يبدأ منع العنف الجنسي بتوفير المؤسسات القوية والأطر القانونية الشاملة في أوقات السلام. ويجب تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية والصكوك القانونية بما يكفي لتمكينها من التصدي لقضايا العنف الجنسي مع غيرها من الجرائم الجنائية على قدم المساواة. ثانياً، ينبغي أن ينظر مجلس الأمن في توسيع نطاق معايير الإدراج في القائمة لتشمل مرتكبي جرائم العنف الجنسي في سياق النزاعات. ينبغي أن تعمل لجان الجزاءات ذات الصلة بشكل وثيق مع مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل أن تقوم بشكل منتظم بتقييم حالات العنف الجنسي. ثالثاً، ينبغي لنا أن نستثمر في النهج التي تركز على الناجيات والتي تعطي الأولوية للحقوق والاحتياجات الخاصة لضحايا العنف الجنسي والعنف الجنساني. ويستتبع ذلك توفير القدر المناسب من الدعم الطبي والاجتماعي والاقتصادي لإعادة تمكين النسيج الاجتماعي للمجتمعات التي نعيش فيها. رابعاً، من المهم أيضاً إشراك المرأة في تسوية النزاعات، ومفاوضات الاتفاق على السلام، وعمليات حفظ السلام، وبناء السلام والمصالحة على جميع المستويات.

وتتعلق نقطتي الثالثة بالنهج الذي يركّز على الضحايا، الذي سبقت الإشارة إليه. فيواجه ضحايا العنف الجنسي مهمة شاقة في التعافي وإعادة بناء حياتهن. وتترك تجربة العنف الجنسي آثاراً دائمة من الصدمات النفسية والاجتماعية. ويتعين على الضحايا التعامل مع الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، التي تخلق مشاكل صحية واسعة النطاق يصعب معالجتها في مجتمعات ما بعد النزاع. إننا بحاجة إلى نظام أكثر شمولاً وفعالية لدعم الضحايا، لتمكينهن من الانتقال من كونهن ضحايا إلى كونهن ناجيات قادرات على التكيف وأعضاء ينعمن بالتمكين في مجتمعاتنا المحلية.

وإنفاذ قوانين لمكافحة العنف ضد النساء والفتيات واتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بالعنف الجنسي خلال فترة النزاع، أنشأت الحكومة آليات لضمان الحق في العدالة. وفي عام ٢٠١٦، أيدت سري لانكا إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. وبالإشارة إلى الشواغل التي أثرت بشأن ادعاءات العنف الجنسي، صدرت سلسلة من التوجيهات عن رئيس سري لانكا فيما يتعلق بالانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. واتخذت أيضاً إجراءات لمقاضاة مرتكبي الحالات المبلغ عنها للاغتصاب من جانب أفراد من قوات الأمن.

وهناك العديد من خطط العمل التي تركز على العنف الجنسي والجنساني في البلد. وتمشياً مع المبدأ الأساسي المتمثل في عدم التسامح إطلاقاً مع العنف الجنسي والجنساني في سري لانكا، فإن إطار السياسات وخطة العمل الوطنية لمعالجة العنف الجنسي والجنساني، التي أطلقت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، توفر مبدأ توجيهياً سياسياً شاملاً من أجل التصدي لمسألة العنف ضد المرأة.

ونفذت الحكومة أيضاً، فضلاً عن منظمات المجتمع المدني، برامج للتوعية بشأن عدم التسامح إطلاقاً مع العنف الجنسي وتوفير الحماية القانونية والآليات المؤسسية للمرأة على مستوى القاعدة الشعبية. ولوزارة شؤون المرأة والطفل وحدات خاصة بها في مناطق النزاع السابقة. وما فتئت النساء من الضباط والمستشارين يولين اهتماماً شديداً لتوفير التأهيل الذي يركز على الضحية لضحايا العنف. ويتاح تقديم المشورة النفسية - الاجتماعية بوصفها عملية للتعافي للنساء ضحايا العنف عن طريق مكتب الوحدة الوطنية والمصالحة.

وثمة ظاهرة نشأت مؤخراً بشأن العنف الجنسي والجنساني هي الطلب الذي قدمته منظمات المجتمع المدني لاتخاذ تدابير للتصدي للتحيزات الموجهة ضد الناجيات من الضحايا

سري لانكا في هذا الوقت العصيب، لأننا نواجه تحدياً لم يسبق له مثيل.

ونحنى ألمانيا، بصفتها رئيساً لمجلس لشهر نيسان/أبريل، على تنظيم هذه المناقشة، لا سيما ونحن نقرب من الذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2019/280) ومقدمي الإحاطات الإعلامية على تعليقاتهم القيمة.

واتخذت سري لانكا بوصفها من البلدان المساهمة بقوات، العديد من الخطوات فيما يتعلق بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في عمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك الانضمام إلى منتدى القادة للأمين العام، والتوقيع على الاتفاق الطوعي للأمين العام المتعلق بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لهما، والمساهمة في صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للتبرعات لضحايا الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال.

إن النزاع الذي طال أمده وعانت منه سري لانكا قد ترك ندوباً عميقة في مجتمعا. وكانت النساء ضحايا رئيسية له. وقد خلف ذلك النزاع إرثاً من الأيتام والأرامل والأمهات العازبات والأسر المعيشية التي ترأسها نساء. إن أوجه الضعف البالغة، لا سيما أثناء النزاعات، تجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف، ويدين وفد بلدي بشدة العنف والترهيب والمضايقة والإيذاء الموجهة نحو المرأة في جميع أشكالها ومظاهرها، وأينما حدثت.

وفيما تنخرط سري لانكا في إعادة بناء مجتمعا وتعافي مجتمعاتنا المحلية من خلال آليات العدالة والمصالحة، فإننا ملتزمون بمعالجة الشواغل المباشرة للنساء والفتيات وتمكينهن، وتوفير حيز آمن لهن لإعلاء أصواتهن وجعلهن مشاركات متكافئات في جميع مجالات بناء السلام وحفظ السلام. لقد وافقت إدارة سري لانكا على مجموعة من التوصيات التي قدمها رئيس الوزراء بشأن منع العنف الجنسي والجنساني. وتشمل هذه التوصيات وضع

أجل التنفيذ الفعال لحماية حقوق النساء والفتيات. وفي هذا الصدد، تمت صياغة قانون بشأن منع العنف ضد المرأة وحمايتها وسيقوم البرلمان بسننه قريبا. وينص القانون الجديد على ضرورة حماية المرأة من جميع أشكال العنف، بما في ذلك العنف الأسري والاغتصاب بين الزوجين والعنف الجنسي والمضايقة من خلال المطاردة والتحرش في أماكن العمل والأماكن العامة، والعنف من خلال الممارسات التقليدية والعرفية.

وما برحت الحكومة تقدم بانتظام تقارير تتعلق بالإجراءات المتخذة بشأن حماية حقوق المرأة ومنع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات إلى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، كما أدرجتها في عملية الاستعراض الدوري الشامل للجنة المعنية بحقوق الإنسان. كما نعمل بصورة وثيقة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في صياغة وتنفيذ خططنا الاستراتيجية الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢ للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وفيما يتعلق بادعاءات العنف الجنسي المرتكب ضد المرأة، فقد أنشئت لجنة تحقيق مستقلة للتحقيق في جميع ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في أعقاب الهجمات الإرهابية التي شنها جيش إنقاذ روهينغيا أراكان في آب/أغسطس ٢٠١٧ في شمال ولاية راخين. وتتمثل ولاية اللجنة في السعي لتحقيق المساءلة والمصالحة. وتضطلع اللجنة بولايتها باستقلالية وحياد وموضوعية.

وقد دعت اللجنة علنا إلى تقديم الدفوع المتعلقة بالادعاءات الخاصة بحقوق الإنسان. وستقوم اللجنة قريبا بزيارة كوكس بازار في بنغلاديش، للقاء الأشخاص المدعى أنهم ضحايا للاعتداء الجنسي. وستقوم أعمال اللجنة على الأدلة. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عمل اللجنة، التي ستقدم تقريرها النهائي إلى مكتب الرئيس في نهاية السنة. إن حكومة ميانمار قادرة ومستعدة للتصدي لموضوع المساءلة في حالات العنف

بسبب وصمة العار المرتبطة بالحادث. كما طلبت الحكومة وضع مبادئ توجيهية من أجل تشجيع أصحاب المصلحة على اتخاذ زمام المبادرة للتصرف بمسؤولية بغية تمكين الضحايا الناجيات وأسرهن من المشاركة في المجتمع على قدم المساواة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

**السيد سوان (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية):** تولي حكومة ميانمار، في سعيها لبناء دولة ديمقراطية محورها الإنسان، أولوية عالية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في برنامجها السياسي. وتتكيد الحكومة بسياستها لعدم التسامح إطلاقاً إزاء أي شكل من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك تلك المتصلة بالنزاع. إن الأسباب الجذرية للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات تكمن في الافتقار إلى السلام والاستقرار. ولذلك نبذل قصارى جهدنا لوقف النزاعات وبناء السلام المستدام والمصالحة الوطنية. وأودّ أن أشاطركم بإيجاز الجهود التي بُذلت في الأشهر الأخيرة من جانب حكومة ميانمار في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات.

واستناداً إلى التزام الحكومة الثابت بمعالجة هذه المسألة بروح من التعاون مع الأمم المتحدة، وقّعنا في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي إعلاناً مشتركاً مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع لمنع ومواجهة العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وبعد التوقيع على البيان المشترك، قامت حكومة ميانمار بتيسير زيارة الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة باتن، وفريقها إلى ميانمار في شباط/فبراير. وفي آذار/مارس، تم تشكيل لجنة وطنية على المستوى الوزاري معنية بمنع العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتصدي له من أجل تنفيذ البيان المشترك، وتُعد أول اجتماع لها في وقت لاحق. وستوضع خطة العمل الوطنية بمساعدة تقنية من الأمم المتحدة.

وبغية ترجمة سياسة عدم التسامح إطلاقاً حيال العنف الجنسي إلى أفعال، لا بد من إجراء إصلاح قانوني داخلي من

الجنسي. وسيتم اتخاذ إجراءات وفقا للقانون بمجرد توافر أدلة كافية. يقول فيه: ٢١ شباط/فبراير من مجلة Columbia Journalism Review.

”في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، أخبرت لاجئة تدعى راجوما بيغوم، عمرها ٢٠ عاما، الصحفي جيفري غيتلمان من جريدة نيويورك تايمز أن جنود ميانمار قاموا بضربها واغتصابها جماعيا، وأطلقوا النار على والدتها وأخيها“.

وأخبرته ”إنهم ألقوا بطفلي الرضيع في النار“. وقد تم الاستشهاد بهذه الكلمات بحماس وبصورة متكررة من جانب وسائل الإعلام والنشطاء في مجال حقوق الإنسان والعديد من الدبلوماسيين، بل وبعض موظفي الأمم المتحدة، في محاولة لتبرير الاتهام بالفظائع المزعومة التي ترتكبها قوات أمن ميانمار.

ولكن قبل أن تخبر راجوما غيتلمان بأن طفلها الرضيع قد أُلقي في النار، سبق أن روت صيغة مختلفة لقصتها. فقد أخبرت قناة الجزيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ إنهم ”انزعوا طفلي من بين ذراعي وألقوه {على الأرض}، وذبحوه“. وفي وقت لاحق، أخبرت آخرين بأن طفلها الرضيع قد قُتل بمنجل، دون ذكر أي شيء عن الحرق. على أي حال، لقد وقع الضرر. وهذا مجرد مثال واحد بين أمثلة مصطنعة وزائفة لا نهاية لها ذات نوايا خبيثة لتشويه صورة الحكومة والشعب في ميانمار. وإذا أردنا أن ننجح في جهودنا الرامية إلى إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، يجب أن نسمو فوق تسييس العنف وجعله روايات تصلح للمسرح.

وبالنسبة لميانمار، سنواصل المشاركة والعمل بصورة بناءة مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام لتحقيق هدفنا المتمثل في إنهاء العنف الجنسي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

وبقدر ما ندين جميعا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، يجب أن نتصدى له وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما فيما يتعلق بالتسوية السلمية للنزاعات عن طريق الحوار والتفاوض واحترام سيادة البلدان والاعتراف بمسؤوليتها الأساسية عن صون السلام والأمن والنهوض بسيادة القانون.

وعند التصدي لمسألة العنف الجنسي في حالات النزاع، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسترشد بالقواعد المقبولة عالميا المتمثلة في الحياد وعدم الانتقائية وعدم تسييس القضية. ومن شأن اتباع نهج بناء من خلال الحوار وتقديم المساعدة إلى البلدان المعنية تحقيق نتائج إيجابية في الجهود الرامية إلى إيجاد حل لهذه المشكلة. ومن المؤكد أن ممارسة ضغوط غير عادلة على بلد ما، لا أساس لها سوى معايير سامية غير واقعية لحقوق الإنسان دون مراعاة حالة البلد المعني على النحو الواجب، ستفشل بالتأكيد وستقابل بالرفض التام من شعب ذلك البلد.

إن الالتزام الأول للجهات الفاعلة الدولية، سواء كانت وكالة تابعة للأمم المتحدة أو منظمة دولية غير حكومية أو إحدى منظمات المجتمع المدني أو أحد المنافذ الإعلامية، هو عدم إلحاق الضرر. وللأسف، وفي كثير من الأحيان، يجري إلحاق ضرر كبير بسبب المخططات السياسية المحددة مسبقا لبعض البلدان والمنظمات التي تطبق معايير مزدوجة عن طريق إساءة استغلال نظم الأمم المتحدة واتباع موقف متحيز.

وأود أن أذكر أحد الأمثلة على كم الضرر الذي يمكن إلحاقه ببلد ما من جانب المجتمع الدولي ووسائل الإعلام الدولية في حالة وجود أزمة. وأقتبس من مقال كتبه جاكوب غولدبرغ بعنوان ”عندما تسبق القصة الناجي“، نُشر في العدد الصادر يوم

المذكورون أنفا خياراتهم المدمرة في السياسة الخارجية وأن يتوقفوا عن صنع النزاعات المسلحة.

وذرف دموع التماسيح على النساء والأطفال الذين وقعوا ضحايا للنزاعات التي نشبت بسببهم أو بسبب حلفائهم لا يمكن أن يخفي مسؤولياتهم المباشرة.

وفي منطقتنا المضطربة، الشرق الأوسط على سبيل المثال، يمثل الاحتلال الأجنبي والغزو الأجنبي والإرهاب - الذي لا يحترم حقوق المرأة وحياتها - التهديد الأساسي لأمنهم. وفي حين ينبغي بذل قصارى الجهود لمنع نشوب النزاعات، التي تشكل السبب الرئيسي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، فإننا نحتاج أيضاً إلى اتخاذ تدابير أخرى لمنع مثل هذه الجرائم والتصدي لها. وفي هذا السياق، من الضروري أن تركز جهودنا على ضمان المساءلة الجنائية لهؤلاء الجناة. كما يجب ضمان إمكانية وصول الضحايا للعدالة. وينبغي لنا مكافحة الإفلات من العقاب على العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي هذا الصدد، نؤيد المقترحات الرامية إلى استبعاد جرائم العنف الجنسي من أحكام العفو العام في سياق تسوية النزاعات.

وفي الختام، نؤكد على ضرورة تمكين المرأة وتعزيز دورها في منع نشوب النزاعات وحلها. إن تحقيق هذا الهدف النبيل مسؤولية جماعية، ونحن على استعداد للمساهمة في أي جهد دولي حقيقي لتحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة تريباتي (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. ونشكر مقدّمي الإحاطات الإعلامية على تبادل أفكارهم وتجاربهم معنا.

السيد سيفي بارغو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئاسة الألمانية للمجلس على عقد هذه المناقشة المفتوحة. والشكر موصول للأمين العام ومقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة.

إن العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح - وهو طريقة كثيراً ما تُستخدم كأسلوب من أساليب الحرب والإرهاب - جريمة وحشية. ومن المؤسف أن النساء والفتيات هن الضحايا الرئيسيون له. وتتطلب الوقاية من هذه الممارسة اللاإنسانية بذل جهود جماعية. غير أن ذلك الأمر لا يمكن أن يُكتب له النجاح دون معالجة أسبابه الجذرية، أي نشوب النزاعات المسلحة نفسها. وبناء على ذلك، فإن الحل النهائي لمنع هذه الجرائم يتمثل في قمع النزاعات المسلحة تماماً. فطالما وُجد الإرهاب والتطرف العنيف والاحتلال الأجنبي والتدخل الأجنبي، يظل التوصل لهذا الحل، للأسف، بعيد المنال.

لقد أصبحت البيئة العالمية الحالية أرضاً خصبة بصورة متزايدة لإشعال النزاعات على حساب السلام. ويوحد المدافعون المدمرون عن الكراهية والعنصرية والتمييز والنزعة الانفرادية صفوفهم لمناهضة أنصار التوصل إلى حلول متعددة الأطراف مريحة للجميع. ومن المؤكد أن هذا ليس تطوراً واعداً بالنسبة للنساء والفتيات، اللاتي قد تجد معظمن، هنا أو هناك، إن عاجلاً أو آجلاً، أنفسهن في خضم نزاع مسلح مروع آخر وتواجهن دوامة قاسية حتماً من العنف، بما في ذلك العنف الجنسي.

ومن ثم، فإن المسألة التي يجب إثارتها هي من المسؤول عن الحالة الراهنة. في الواقع، إن السياسيين الذين يغلبون مصالحهم الجيوسياسية الوهمية على حياة الأبرياء من النساء والفتيات في البلدان الأخرى، هم الذين يصيغون المشهد الذي يجعل هذه الحالة الراهنة ممكنة. ولذلك، من الضروري أن يغير الساسة

والجهات الإنسانية الفاعلة بدوافع أخرى. ويجب أن يعالج إطار المساءلة والتعويضات معاناتهم.

ثانياً، غالباً ما يؤدي المفهوم المجزأ للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة إلى فصل المسألة عن سياقها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. وعادةً ما تحاول التدخلات المستندة إلى اعتبارات محدودة علاج الأعراض بدلاً من المرض الأساسي. إن فهمنا للعلاقة بين الإرهاب والاتجار بالبشر والعنف الجنسي يجب أن يسفر عن اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. ويجب على المجلس أن يدفع باتجاه تعاون أكبر في مكافحة الإرهاب والتنفيذ الفعال لنظم الجزاءات.

ثالثاً، يجب على الأمم المتحدة إعطاء الأولوية لدعم الحكومات الوطنية لاعتماد أنظمة قانونية وإدارية وقضائية أقوى لحماية حقوق الضحايا ومحكمة الجناة ومعالجة عواقب الانتهاكات الطويلة الأجل على الفرد والأسرة والمجتمع.

رابعاً، يجب تشجيع زيادة مشاركة المرأة في عمليات تسوية النزاعات والمصالحة بعد انتهاء النزاع من أجل معالجة عدم المساواة العميقة والتبعية في المجتمع. إن معاملة الضحايا وأسرهم ومجتمعاتهم على أنهم مجرد مستفيدين من المساعدات الإنسانية تضعفهم. لذلك، فإن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني بقيادة محلية أمر محوري لتحقيق الحلول المستدامة.

خامساً، إن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات السلام وزيادة تمثيل المرأة في حفظ السلام شرطان أساسيان للوقاية والاستجابة. وفي هذا الصدد، ترحب الهند بالاستراتيجية الموحدة للمساواة بين الجنسين لزيادة عدد النساء العاملات في حفظ السلام، وهي على استعداد لنشر فريق للمشاركة النسائية في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووحدة شرطة مشكلة من النساء في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هذا العام.

أود أن أبدأ بإدانة سلسلة التفجيرات في سري لانكا والإعراب عن خالص التعازي لأسر الضحايا وحكومة وشعب سري لانكا.

وبالرغم من التقدم الجدير بالثناء في السياسات والممارسات في مجال مكافحة العنف الجنسي، لا تزال هناك فجوة بين التوصيات والواقع في الميدان. نحن بحاجة إلى تحسين فهم التعقيدات الدينامية التي تتجلى في العنف الجنسي في حالات النزاع المسلح من أجل منع الأعمال الوحشية وإتقاء ثقافة الإفلات من العقاب وإعادة تأهيل وإعادة إدماج الضحايا.

إن تجربتنا المتمثلة في الفظائع المروعة التي ارتكبتها بدون عقاب ضد النساء القوات المسلحة لإحدى الدول التي تقع في المنطقة المحوارة لنا مباشرة عام ١٩٧١ ضد المرأة ما زالت عالقة في أذهاننا. والندوب الناجمة عن تلك الجراح لم تلتئم بعد. وقد ترددت الدعوة إلى تحقيق العدالة في المناقشة العامة الرفيعة المستوى سنوياً من قبل سيدة قوية لا تزال صامدة في تكبير المجتمع الدولي بالعنف الجنسي المرتكب ضد النساء في بلدها. إن مرتكبي هذه الجرائم يتكبرون الآن كمناصرين للعدالة من أجل إخفاء أخطائهم.

ونود أن ندلي بالنقاط الخمس التالية بشأن موضوع مناقشة اليوم.

أولاً، يجب أن يسعى إطار قوي للمساءلة ضد العنف الجنسي في النزاعات المسلحة إلى إشراك جميع الجهات الفاعلة، بغض النظر عن انتماءاتها ودوافعها. فوضع مفهوم للعنف الجنسي باعتباره، أساساً، أسلوباً من أساليب الحرب أصبح متفشياً. وهذا يستند إلى أدلة تاريخية، ونحن لا نشك في ذلك التأكيد ببيد أن تقييد فهمنا لمفهوم استخدام العنف الجنسي كأداة في النزاعات المسلحة ينطوي على خطر جعل ضحايا هذه الفظائع غير مرئيين. وهؤلاء الضحايا غير المرئيين يمكن أن يشملوا الفتيان والرجال أو الذين انتهكوا من جانب المدنيين

وإضافة إلى الصدمة التي يسببها العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، فإنه يسهم في حلقة خطيرة من انعدام الأمن وعدم المساواة التي تعيق مشاركة الضحايا - ومعظمهم من النساء - في عمليات السلام. ومن خلال القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، التزمت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بزيادة مشاركة المرأة في جميع مراحل إحلال السلام وتحقيق التنمية، مع الاعتراف بالدور الحاسم للمرأة في منع نشوب النزاع والحفاظ على السلام. وأود أن أشاطركم ما يفعله بلدي، الإمارات العربية المتحدة، في محاولاته لتقديم المساعدة بطريقته المتواضعة.

في وقت سابق من هذا العام، أطلقت الإمارات العربية المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجاً للتدريب العسكري وحفظ السلام للمرأة العربية في الأكاديمية العسكرية النسائية في الإمارات العربية المتحدة. ويهدف البرنامج إلى بناء قدرات النساء في منطقتنا وتعزيز قائمة النساء لشهرهن في عمليات حفظ السلام في المستقبل. وقد أكملت المجموعة الأولى من النساء، ١٣٤ في المجموع، التدريب وسنوسع نطاق البرنامج ليشمل النساء المتدربات من دول خارج المنطقة العربية في إطار التزامنا العالمي.

وتتطلب المشاركة الهادفة في عمليات السلام توفير بيئة مواتية تشجع الضحايا على رواية قصصهم، كما سمعنا اليوم. وغالبية الضحايا من النساء والفتيات. وقلة منهن يقدمون على التكلم بسبب الخزي المتصور والخوف من النبذ ونقص الموارد، من بين عدد من العوامل الأخرى. ولمواجهة هذه التحديات، نحتاج إلى نهج محوره الضحايا، على النحو المعترف به في القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) المتخذ اليوم. ونحتاج إلى رفع مستوى الوعي حول الوصم المتعلق بالاغتصاب وتقديم الموارد والدعم بطريقة تمكن الضحايا. وقد دعمت الإمارات العربية المتحدة مالياً العمل الممتاز لفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي

في الختام، لا يمكن مواصلة تحسين استجابة مجلس الأمن للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة بمعزل عن غيره من الأمور. إن العمل المعياري المنجز خارج المجلس فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق وتمكين المرأة يجب أن يواصل إثراء مناقشاتنا.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

**السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر وزير الخارجية ماس وألمانيا على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. إن المشاركة الرفيعة المستوى في هذه المناقشة بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع، وكذلك تأخر الوقت بسبب القائمة الطويلة من المتكلمين اليوم، شهادة على الأهمية العالمية التي توليها لهذه المسألة العديد من الدول الأعضاء.

كلنا متفقون على أن العنف الجنسي في النزاع جريمة بشعة وتهديد للسلم والأمن الدوليين. لكننا سمعنا كيف تواصل بعض الجماعات المسلحة استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب، دون الخوف من العواقب، من أجل إخضاع خصومها وإذلالهم أو الإبقاء على المجندين. فكما سمع المجلس، فإن تنظيم داعش في منطقتنا يشتهر بشكل خاص بهذه الأعمال، وعلى الرغم من خسارته مؤخراً للأراضي ودحره، لم يُحاسب أي عضو من تلك الجماعة الإرهابية على العنف الجنسي الذي ارتكبه، كما وُصف ذلك بشكل مؤثر في شهادة نادية مراد الشجاعة هذا الصباح. كما أنه من غير المعقول عدم معاقبة أحد على العنف الجنسي الذي يستهدف الروهينغيا. وكما ذكر الأمين العام في وقت سابق، تعرضت النساء والفتيات للاغتصاب الجماعي في منازلهن قبل إجبارهن على الفرار من ميانمار. إن إنهاء الإفلات من العقاب هو في الواقع رادع أساسي ضد ارتكاب الجرائم في المستقبل.



لكل برامج المساعدة الخارجية التي نقدمها لكي تشمل العنصر الجنساني في عام ٢٠٢١، ونشجع الآخرين على وضع أهداف طموحه مماثلة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

**السيد كمايا (ليبريا) (تكلم بالإنكليزية):** ينقل وفدي إليكم تحيات حارة من فخامة السيد جورج مانه واياه، رئيس جمهورية ليبريا، ويهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل. ونثني على مجلس الأمن لاتخاذ في وقت سابق القرار ٢٤٦٧ (٢٠١٩) بشأن العنف الجنسي في حالات النزاع. وتفخر ليبريا بأنها كانت من بين المشاركين في تقديم مشروع القرار.

نكرر أيضا الإعراب عن مشاعر العزاء والمواساة لحكومة وشعب سري لانكا، ولأسر ضحايا الهجمات الإرهابية المساوية التي وقعت مؤخرا.

نعرب عن امتناننا لمجلس الأمن، برئاسة ألمانيا، لاستضافته هذه المناقشة المحفزة، ونشكر الأمين العام، والممثلة الخاصة للأمين العام، ومقدمي الإحاطات الإعلامية على مساهماتهم الملهمة التي تعبر حقا عن الجهود الدؤوبة لإنهاء استخدام العنف الجنسي كأسلوب من أساليب الحرب. في هذه الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، تعرب حكومة ليبريا عن تقديرها للالتزامات البناءة التي تم الاضطلاع بها في إطار تلك الولاية، بما في ذلك مساعدة ليبريا في جهودها الرامية إلى تشريعاتنا الوطنية وقدرة نظامنا القضائي.

لا تزال حكومة ليبريا عازمة على تولي ملكيتها وقيادتها لأمن ورفاه دولتها وشعبها. ويتمثل أحد أهداف بناء السلام في إطارنا الإنمائي الجديد، وهو بمثابة خطة مناصرة للفقراء من أجل

في حالات النزاع التابع للممثلة الخاصة، ونحن نشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذونا.

وفي إطار جهودنا الرامية إلى تعزيز خطة المرأة والسلام والأمن في المرحلة التالية من التنفيذ بعد عام ٢٠٢٠، يسرني أن أعلن أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستطلق قريباً سلسلة من حلقات النقاش، بالتعاون مع معهد جورج تاون للنساء والسلام والأمن، لدراسة الدور المهم للمرأة بشأن جميع العناصر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع والارتقاء بالبحوث وتحسين السياسات والممارسات المبنية على البيانات.

وهو مجال يتسم بالنقص الشديد في إجراء البحوث المتعلقة بخطة المرأة والسلام والأمن، ونحن نتطلع إلى تقاسم نتائج هذا المشروع مع الدول الأعضاء.

إن إنهاء العنف الجنسي المتصل بالنزاع، على النحو المتوخى في القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) مهمة شاقة، ولكنها حتمية أخلاقية بالنسبة لنا جميعا. وينبغي للدول الأعضاء أن تُنفذ توصيات الأمين العام بشأن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ونعتقد أنه ينبغي لها أن تُعطي أولوية للإجراءات الثلاثة التالية: أولاً، ينبغي أن نركز جهودنا على توثيق وتتبع حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. وبدون دليل أو بيانات، يستحيل قياس فعالية جهودنا في القضاء على العنف الجنسي أو محاسبة الأفراد المسؤولين عنه. ثانياً، ينبغي أن ندعم الجهود الوطنية التي تبذلها الدول التي تشهد صراعات حالياً، أو تلك التي في مرحلة إعادة الأعمار للتصدي للإفلات من العقاب، على النحو الذي دعت إليه أمل كلوني هذا الصباح. ويشمل ذلك تعزيز قدرات الهيئات الوطنية للتحقيق والقضاء، فضلا عن دعم وزيادة عدد مستشاري حماية المرأة في بعثات الأمم المتحدة. ثالثاً، ينبغي تعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياساتنا الخارجية وبرامجنا الإنمائية. وقد حددت الإمارات العربية المتحدة هدفا

لا تزال أكواخ السلام الشهيرة اليوم في ليبيريا بمثابة آلية تقليدية قوية للوساطة في الصراعات وحلها ونظم الإنذار المبكر. وتلقينا أيضا تمويلا من صندوق بناء السلام لدعم تعزيز مهارات المشاركين في التفاوض والوساطة. وركزت الحوارات في المجتمع المحلي للسلام على القضايا المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وإساءة استعمال المخدرات، والتعليم، والمنازعات على الأراضي، والخدمات الصحية، والتنقل غير المشروع على الحدود.

تتطلب مكافحة العنف الجنسي نهجا تعاونيا متعدد الأطراف ومتعدد القطاعات. وحكومة ليبيريا ملتزمة بالاستفادة من هذا النهج، وتظل ممتنة للأمم المتحدة ولشركائنا في التنمية على دعمهم ومساعدتهم المستمرين، ونحن نسعى بإخلاص إلى ضمان أن تظل ليبيريا بلدا آمنا وشاملا وتسوده المساواة للجميع. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة إكوادور.

**السيدة يانيث لوثا (إكوادور) (تكلمت بالإسبانية):** يشكر وفد إكوادور الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة في أوانها بشأن المشكلة المدمرة المتمثلة في العنف الجنسي في الصراعات المسلحة. نحن ممتنون للأمين العام على بيانه، وكذلك لمقدمي الإحاطات الإعلامية هذا الصباح. ونقر، على نحو خاص، بالعمل الذي قام به الدكتور دينيس ماكويغي والسيدة نادية مراد، التي منحت عن حق جائزة نوبل للسلام في العام الماضي، لتفانيها في دعم ضحايا العنف الجنسي ورعايتهم من أجل استرعاء انتباه العالم إلى أن هذه الجرائم يجب ألا تمر من دون عقاب.

كما يبين التقرير السنوي للأمين العام الوارد في الوثيقة S/2019/280، فإن العنف الجنسي المرتكب ضد النساء والفتيات والفتيان يمثل اتجاها مقلقا لا يزال يؤثر على الملايين من

الرخاء والتنمية، وإدامة السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال زيادة مشاركة المرأة في كل المجالات. ومع ذلك، مما يؤسف له أن العنف الجنسي ظاهرة تبعث على الانزعاج، وتشعر حكومة ليبيريا بالقلق الشديد إزاءها. إنها بقايا مستمرة من فترة الصراع الذي شهدناه. فقد استبعدت المرأة في ليبيريا من العمليات السياسية والإنمائية، كما أن مناخ الإفلات من العقاب على أعمال العنف الجنسي يزيد الطين بلة. وندرك اليوم أهمية معالجة مسألتي الإفلات من العقاب والمساءلة اللتين تعرفلان الردع والوقاية، وكذلك معالجة الأسباب الجذرية التي تغذي تكرار العنف الجنسي. تستعد حكومة ليبيريا للشروع في تحقيق الأهداف التالية.

أولا، سننمذ خطة عملنا الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن، سنكفل دعم الميزانية لتنفيذها. ثانيا، سنعيد تشكيل اللجان التوجيهية الوطنية والقُطرية لتعزيز تطبيق القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) على المستوى المحلي، بهدف التوعية الفعالة وتحسين تنفيذنا له على الصعيد الوطني. ثالثا، سننشئ وحدات جنسانية في تسع وزارات ووكالات لضمان الإدماج الفعال للجنسين في أطرها المؤسسية. سنقوم أيضا بالضغط وتعزيز تعاوننا مع الهيئة التشريعية الوطنية للتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وضمان دخول مشروع قانون العنف المنزلي حيز النفاذ، وزيادة فرص حصول المرأة على ملكية الأراضي. وبالتحقيق الفعال لتلك الأهداف، تتعاون حكومة ليبيريا مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ عدد من المبادرات المتعلقة بتمكين المرأة، والمشاركة السياسية للشباب، والعدالة وحقوق الإنسان، والإدارة السلمية للمنازعات المتصلة بالامتيازات، بدعم من صندوق بناء السلام.

متمحورا حول تدابير الوقاية والرعاية والحماية والتعويض الشامل لحقوق الضحايا، ويتضح من خلالها.

كما أعرب وفد بلدي خلال الحوار التفاعلي بشأن الالتزامات بموجب القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فقد سعى بلدي باستمرار لتعزيز المبادرات الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، ولا سيما من خلال المجلس الوطني للمساواة بين الجنسين، استنادا إلى كفاءاته المتخصصة، وعن طريق وزارة الدفاع فيما يتعلق بإدارة مدرسة عمليات حفظ السلام، التي تقوم بتدريب وتثقيف الأفراد العسكريين - رجالا ونساء - تمهيدا لنشرهم في بعثات السلام التابعة للأمم المتحدة.

وتود إكوادور أن تعرب عن تقديرها لمبادرات الأمين العام المختلفة في هذا المجال - من قبيل استراتيجية تحسين نهج منع الاستغلال والاعتداء الجنسين عبر المنظومة، وسياسة عدم التسامح مطلقا في هذا الصدد؛ والاتفاق العالمي الطوعي بشأن الالتزام بالقضاء على الاستغلال والاعتداء الجنسين، الذي وقعه بلدي في شباط/فبراير ٢٠١٨؛ ومبادرة العمل من أجل حفظ السلام؛ ومنتدى القادة المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسين والتصدي لهما. وجميع هذه المبادرات تكمل وتعزز القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

وفي الختام، أود أن أنقل إلى مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، تقدير بلدي لأعماله في السنوات الأخيرة، ولتفاني السيدة باتن في هذا الصدد.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطى الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

**رئيس الأساقفة أوزا (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية):** يود وفد الكرسي الرسولي أن يشكر الرئاسة الألمانية على عقد هذه المناقشة المفتوحة للنظر في العنف الجنسي في حالات النزاع.

الناس. وهي تستخدم كتكتيك للحرب والإرهاب وأداة للقمع السياسي. ونتفق مع ما جاء في الفقرة ٣ من تقرير الأمين العام.

”إن منع العنف الجنسي يتطلب النهوض بالمساواة الفعلية بين الجنسين قبل نشوب النزاع وأثناءه وبعد انتهائه، بما في ذلك كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكفالة أن تكون مؤسسات العدالة والأمن متاحة وقادرة على الاستجابة“ (S/2019/280، الفقرة ٣)

ونعتقد أيضا أنه من أجل التصدي للعنف الجنسي في النزاعات المسلحة، من الضروري وجود رؤية شاملة ووقائية. ويتعين على الدول الأعضاء بذل جهود جماعية، بما في ذلك الإصلاحات التشريعية والقضائية، حتى يتم تقديم المسؤولين عن أعمال العنف الجنسي إلى العدالة كي يتسنى للضحايا الوصول إلى العدالة ومعاملتهم معاملة كريمة، والاستفادة من الحماية، وتعويضهم حسب الأصول. ومن بين جميع هذه العناصر، فإن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي، شأنه في ذلك شأن حضور المرأة لعمليات الوساطة وصنع القرار في تسوية النزاعات وبناء السلام.

ولضمان فعالية الحقوق الأساسية للمرأة وإنفاذها وتمتعها بها، يستند الإطار القانوني لإكوادور إلى دعامتين أساسيتين - الدستور، الذي يعترف صراحة بأنه يجب على إكوادور النظر في التدابير اللازمة لمنع جميع أشكال العنف والقضاء عليها والمعاقبة عليها، بما في ذلك العنف الجنسي؛ والصكوك الدولية الملزمة التي صدقت عليها الدولة.

أصبحت الخطة الوطنية للقضاء على العنف القائم على نوع الجنس سياسة عامة في عام ٢٠٠٧، وهي تشكل إحدى دعائم خطة التنمية الوطنية المسماة ”Toda una vida“. أصدرت إكوادور في عام ٢٠١٨، قانونا دستوريا شاملاً لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، وهو ينشئ نظاما وطنيا شاملاً

العنف الجنسي على نطاق واسع. غير أننا نعلم أنهم ليسوا الوحيدين، للأسف، الذين يرتكبون هذه الجرائم. إذ فاقم أفراد من القوات المسلحة، بل وحتى بعض الذين يخدمون تحت راية الأمم المتحدة، في بعض الحالات، من حالة البؤس. ويلاحظ وفد بلدي مع التقدير المبادرات الرامية إلى منع ومكافحة الاعتداء الجنسي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بما في ذلك من خلال التدريب المتخصص للموظفين، مع هدف محدد يتمثل في الحد من المخاطر في البلدان المضيئة من خلال حملات تعزيز الوعي، وتحسين احترام كرامة الآخرين وتشجيع السكان على الإبلاغ.

إن الذين عانوا من العنف المرتبط بالنزاع هم ضحايا على مستويات متعددة. فهم مثقلون بالحرب، وبعد ذلك محكوم عليهم أن يعانون من آثار ذلك الجرح شخصياً. وكثيراً ما لا تلبي احتياجاتهم التعليمية والإنمائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية. ومن بين الضحايا أيضاً الرجال والفتيان - وهو واقع محرم في بعض الثقافات والسياسات لدرجة أنه يتم إخفاؤه ويكتنفه المزيد من الصمت. ومما يزيد الطين بلة، خشية الضحايا من التكلم في الكثير من الحالات خوفاً من التعرض للنبد من قبل مجتمعاتهم، بل ومن قبل أسرهم ذاتها، مما يجعل محتهم أكثر بؤساً.

وحتماً تثير مناقشة هذا الموضوع الحساس نفس القدر من الحساسية التي تثيرها مسألة الأطفال الذين يولدون نتيجة للعنف الجنسي في حالات النزاع. ويتعين احترام وضمأن حقوق الإنسان هؤلاء الأطفال على غرار احترام وضمأن حقوق أي طفل. وينبغي أن يُحسَنَ استقبَالَ هذه الأرواح الشابة والبريئة ورعايتها وتزويدها بالوسائل اللازمة كي تتعرَّع وتتحقق كامل إمكاناتها البشرية. ويلزم دعم هؤلاء الأطفال وجعلهم يشعرون بالحب، وألا يُعابروا أو يوصموا أو يُنبذوا أو، والأسوأ من ذلك، أن يجرموا من أبسط حق وهو الحق في أن يعيشوا وأن يُولدوا.

هذا الموضوع للأسف مألوف تماماً لأعضاء مجلس الأمن. إذ إن تقارير الأمين العام عن حالات الأزمات تشير بانتظام إلى جرائم العنف الجنسي. إن العنف الجنسي، الذي يستخدم كسلاح من أسلحة الحرب لإخضاع الضحايا وإذلالهن وإلحاق الأذى الجسدي والعاطفي والنفسي بهن، له أيضاً آثار سلبية عميقة على المجتمعات التي تنتمي إليها الضحايا، اللاتي يجدن أنفسهن منبوذات أحياناً..

وفي كثير من الأحيان، يتم ارتكاب جرائم الاغتصاب والاعتصاب الجماعي وغيره من أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الجرائم البشعة المرتكبة ضد الأطفال والرضع، عندما تكون سيادة القانون ضعيفة أو غير موجودة وعندما لا يكون هناك احترام لمبادئ القانون الإنساني. علاوة على ذلك، يكون الإفلات من العقاب في كثير من الأحيان هو القاعدة، وبالتالي فإن الضحايا غالباً ما يخشون الإفصاح. ويجب كسر ذلك الصمت. ولا يمكننا أن نظل غير مباليين عندما تلحق هذه القسوة الواسعة النطاق بالأبرياء. ويجب أن يفسح الإفلات من العقاب المجال أمام المساءلة حتى يتسنى إقامة العدل والخير.

يطالب القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠) أن تتخذ أطراف النزاعات المسلحة تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف، ولا سيما من الاغتصاب وغيره من أشكال الاعتداء الجنسي. كما يدعو إلى المشاركة الكاملة للمرأة في جميع الجهود الرامية إلى صون وتعزيز السلم والأمن. وفي الواقع، تتمثل إحدى السبل التي تستطيع النساء والفتيات من خلالها إرساء أسس السلام الدائم والعدالة في الإصغاء لأصواتهن. وعلى وجه الخصوص، ينبغي اعتبار ضحايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات خبراء - ومن الضروري الإقرار بالآلمهن، وينبغي إدراك قوتهن وتسخير حكمتهن .

لقد ارتكبت المنظمات الإرهابية وغيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول، بما فيها العصابات الإجرامية، جرائم

توجد حاجة لنشر تدابير المنع والحماية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج على نطاق أوسع لضمان الفهم الكامل لخطورة العنف الجنسي والجنساني. كما يجب تعزيز وحماية الإبلاغ عن هذه الجرائم لمكافحة الإفلات من العقاب بشكل فعال. ونحن نقدر عمل الممثلة الخاصة للأمين العام، وكذلك نشر مستشارين معنيين بحماية المرأة في بعثات الأمم المتحدة، مما أسهم في جملة أمور، في تحسين الوصول إلى المعلومات المتاحة وجودتها.

ويعد تحقيق العدالة ضروريا للضحايا للحصول على قدر من التعويض الروحي والمادي. وفي هذا الصدد، نؤكد عمل المحكمة الجنائية الدولية، الذي يكمل عمل المحاكم الوطنية والمحاكم المختلطة في تحويل ثقافة الإفلات من العقاب إلى ثقافة الردع. كما أن عدم قابلية تلك الجرائم للتقدم، هو أمر أساسي للتصدي للإفلات من العقاب، وجبر الضرر بشكل عادل.

كما أن برامج التعليم على جميع المستويات ضرورية أيضاً لأغراض المنع، لا سيما في القوات المسلحة. وفي هذا الصدد، عززت الخطة الوطنية الثانية لشيلي، التدريب والتثقيف بشأن المنظورات الجنسانية والعنف الجنسي وحقوق الإنسان للمرأة في عمليات حفظ السلام، سواء بالنسبة للشرطة أو المؤسسات العسكرية وللموظفين المدنيين الذين يشاركون إما في تلك المؤسسات أو في النزاعات، وفي عمليات حل النزاعات بعد انتهائها.

إن شيلي تلتزم حالياً بوضع خطة عملها الوطنية الثالثة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بهدف تعزيز دور المرأة في مجالات التفاوض والوساطة وبناء السلام. كما سيتم دمج الرصد والتقييم والمساءلة فيما يتعلق بأهدافها، وكذلك مخصصات الميزانية اللازمة لتنفيذها بشكل مناسب. وسيغطي مجال اختصاصها الكوارث الطبيعية والمساعدات الإنسانية والمشردين. ونحن نتعاون بنشاط مع المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى من أجل تطويرها.

ويجدونا الأمل في أن مناقشة اليوم المفتوحة والاهتمام الذي ستجلبه للموضوع سيوفران مزيداً من الفضاء للنجاحات والضحايا كي يصرحن بما ارتكب بحقهن وليجدن العلاج والأمل من خلال الاعتراز بكرامتهن الشخصية، وستوضع آليات أقوى لتقديم أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات ضد الأطفال إلى العدالة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد رويدياث بيريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أتقدم في هذه القاعة بتعازي حكومة شيلي إلى شعب سري لانكا وحكومتها على الهجمات الإرهابية الوحشية التي ارتكبت في بلدهم في الأيام الأخيرة، فضلاً عن إدانتنا القوية لتلك الجرائم.

ونقدر مبادرة ألمانيا بعقد هذه المناقشة المفتوحة وقيادة الوزير السيد هيكو ماس. يود وفد بلدي أيضاً أن يشكر الأمين العام على عرض التقرير (S/2019/280)، والمتكلمين الذين سمعناهم هذا الصباح، والسيدة برامبلا باتن على عملها كممثلة خاصة للأمين العام معنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع.

تؤكد شيلي مجددا التزامها بتنفيذ القرارات المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني في حالات النزاع والإفلات من العقاب على تلك الجرائم، فضلاً عن مبادرات الأمين العام الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وسياسته المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً فيما يتعلق بالاعتداء الجنسي.

تشكل المرأة والسلام والأمن إحدى ركائز سياسة شيلي الخارجية. ولذلك، نشجع تعاوناً إقليمياً وعالمياً أقوى في وضع السياسات العامة التي تكفل للنساء الممارسة الكاملة لحقوقهن، الأمر الذي يحفز التغييرات الثقافية والهيكليّة التي تؤدي إلى مجتمعات شاملة للجميع حيث ينبغي أن يكون تمكين المرأة ومنع العنف الجنسي في صميم الاستجابة الدولية.

العسكري، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة للاحتياجات الفريدة للنساء. ومن خلال نظام التعليم الوطني، شجعت حكومة باراغواي أيضا توعية السكان بأهمية مشاركة المرأة في المجالات المخصصة تقليديا للرجال.

أخيرا، نرحب بالدعوة الموجهة إلى الدول الأعضاء للاضطلاع بالتزامات جديدة لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في الذكرى العشرين لاعتماده. وفي هذا السياق، ستعقد جمهورية باراغواي، من خلال وزارة المرأة، فريق عمل مشترك بين المؤسسات لتحديث خطة العمل الوطنية لباراغواي ٢٠١٣-٢٠١٧ بهدف تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن وإعادة تقييمه للفترة القادمة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

**السيدة بياجي (تكلمت بالفرنسية):** بالنيابة عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى وفد ألمانيا على العمل الممتاز الذي اضطلع به خلال رئاسته للمجلس خلال هذا الشهر، وأتمنى لكم، سيدي الرئيس كل النجاح في العمل الذي لا يزال يتعين عليكم القيام به.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، وكذلك جميع المتكلمين الآخرين الذين سبقوني، على إسهاماتهم البناءة في هذه المناقشة المفتوحة.

إن اختيار موضوع اليوم يعكس التزامكم سيدي، بحماية النساء والفتيات والنهوض بهن من أجل التصدي لحالات العنف الجنسي في النزاعات، ضمن الإطار الإنساني للأمم المتحدة. ويعد هذا بمثابة تعهد بالتزامكم الثابت بمعالجة هذا المشكل المقلق، بعزم متجدد من أجل الانتقال أخيراً من الأقوال إلى الأفعال.

وتمشيا مع الرؤية التي وضعناها، تشمل تحديات الخطة الوطنية للجيل الثالث زيادة مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي مناصب القيادة وصنع القرار، وكذلك ضمان وجود مستشارين في الشؤون الجنسانية في تلك العمليات.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

**السيد كاريلو غوميث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية):** بالنيابة عن وفد جمهورية باراغواي، أرحب بتقرير الأمين العام (S/2019/280) عن العنف الجنسي المتصل بالنزاعات، ومبادرة ألمانيا رئيسة المجلس لعقد هذه المناقشة، والشروع في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) - وهو قرار إطاري يهدف إلى تشجيع تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار من أجل منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها.

وعلى غرار الأمين ما أورده العام في تقريره، نقر بأنه من أجل منع العنف الجنسي، من الضروري تعزيز المساواة الحقيقية بين الجنسين قبل الصراعات وأثناءها وبعدها. وفي تجربتنا، كان إدراج النساء في مستويات مختلفة من عملية صنع القرار عملية صعبة ولكن هذه العملية تواصل التقدم بثبات. على سبيل المثال، منذ عام ٢٠٠٦، تمكنت الضابطات في باراغواي من التخرج من الأكاديمية العسكرية، حيث خدمن في جميع المجالات المتخصصة تقريباً في الجيش والقوات الجوية والبحرية. وقد تم نشر الكثير من هؤلاء النساء كجزء من وحدات باراغواي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وستصل النساء بشكل أساسي إلى أعلى الرتب العسكرية، وسيشغلن مناصب مناظرة في مختلف مستويات القيادة وسيتم نشرهن في مختلف الإعارات العسكرية في البلد.

وقد اقترن دمج المرأة في الأدوار الذكورية التقليدية بتدابير حكومية نشطة، مثل وضع سياسات عامة مدعومة بالتشريعات ذات الصلة وتوفير البنية التحتية اللازمة للتشغيل السلس للنشاط

كما ينبغي التشديد على أن التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة يقع في صميم جميع الإجراءات المتخذة في سياق الخطط الوطنية، إذ أنه بالفعل مسألة شاملة في جميع القطاعات. وبالتالي، من الضروري تهيئة مناخ إيجابي، بما في ذلك حتى في مجالات السلام والأمن والحوكمة الشاملة، لضمان مشاركة المرأة بنشاط في الوساطة وحفظ السلام وبناء السلام، وكذلك في جهود إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، مع الاستفادة من القوانين التي تحميها في النزاعات المسلحة

وأود أن أذكر مثالا سلط الضوء عليه ببلاغة ممثل رواندا، أي ضحايا الاغتصاب ال ٢٥٠.٠٠٠ في رواندا - إحدى الدول الأعضاء في الجماعة - خلال الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في عام ١٩٩٤، اللاتي رأين آملهن وأحلامهن تتحطم إلى الأبد، لا سيما وأن معظمهن قد أصيب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما إنني مضطر إلى ذكر الانتهاكات اليومية التي تتعرض لها المرأة في المناطق التي تزدهر فيها الجماعات المسلحة في منطقتنا دون الإقليمية. فتلك الجرائم البشعة والمهينة، مثل الاغتصاب والانتهاك الجنسي والعنف الذي تتعرض له المرأة في أوقات النزاع، تنزع من الضحايا كل كرامة وتفضي إلى التمييز ضدهن ووصمهن، بينما تتركهن يعانين جراحا معنوية وبدنية ونفسية.

وقد اقترحت الخطوات الأساسية التالية في الخطط الوطنية لبعض الدول الأعضاء في مجموعتنا، من أجل التصدي للأسباب الجذرية لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، والتي ينبغي تشجيعها ودعمها: أولا، تخصيص الموارد لمنع الاعتداء الجنسي والتخفيف من عواقبه، مع إذكاء الوعي بالعنف ضد المرأة في حالات النزاع؛ ثانيا، تعزيز آليات العدالة الاجتماعية وإيجاد الأطر المؤسسية والقانونية من أجل تيسير الوصول إلى العدالة، مع وضع السياسات الكفيلة بمكافحة الإفلات من العقاب؛ ثالثا، رصد وتقييم التقدم المحرز؛

تتمتعكم الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، سيدي الرئيس، على هذا الجهد وتتنهج الفرصة للإشادة بالمبادرات الملموسة التي اتخذتها دولها الأعضاء، وكذلك إرادتها السياسية المستدامة، كما يتضح من تنفيذ القوانين والسياسات والآليات للتصدي لانتهاكات المرأة في المناطق المتأثرة بالنزاعات. وتواصل الجماعة التأكيد للدول الأعضاء فيها على تعاونها الكامل في عملية مواءمة التشريعات الوطنية مع الصكوك الإقليمية والدولية. ورغم اتخاذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة، التي كانت حاسمة في زيادة الوعي بشأن العنف ضد النساء والفتيات في أوقات النزاعات، وفي البيئات الإنسانية التي يتعرض فيها للاغتصاب والإيذاء بانتظام بدون عقاب، لا تزال النساء والفتيات مع ذلك، يتعرضن لجميع أنواع الاعتداء الجنسي في خضم النزاعات، حيث أصبح استخدام هذه الممارسة اللإنسانية والمهينة هو القاعدة وغدا الاغتصاب، سلاح حرب.

ومن الملح أن نضع حداً لهذه الوتيرة، باسم الفتيات والنساء والأطفال الذين يرون العالم ينهار من حولهم دون أي أمل في استئناف الحياة الطبيعية أو تقديم المهاجمين إلى العدالة. ولتحقيق هذه الغاية، فإن التغيير في ممارساتنا وأعمالنا في بعثات حفظ السلام وبناء السلام، وكذلك في حماية المدنيين، أمر ضروري إذا أردنا القضاء على هذه الآفة.

وفي هذا السياق، تسعى الجماعة جاهدة إلى تعزيز آليات الإنذار المبكر لتعزيز قدراتها في مجال منع نشوب النزاعات المسلحة وإدارتها من خلال الدعوة لمشاركة المرأة في عمليات السلام والأمن. ومن أجل الإسهام في ذلك الجهد، اعتمدت سبع من الدول الأعضاء البالغ عددها ١١ دولة، خطط عمل وطنية متعلقة بالقرار المبتكر ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. واعتمدت الدول الأعضاء أيضا خطة عمل إقليمية لتنفيذ القرار.

الطريق إلى الأمام، وتحديد الإجراءات الجماعية التي ينبغي اتخاذها لكسب المعركة ضد العنف الجنسي.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل جمهورية كوريا ليدي بيان آخر.

**السيد لي جويل (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أود على البيان الذي أدلى به ممثل اليابان فيما يتعلق بمسألة نساء المتعة.

إن مسألة نساء المتعة أبعادا تتجاوز العلاقات الثنائية بين جمهورية كوريا واليابان. إنها بالفعل مسألة من مسائل حقوق الإنسان العالمية تتعلق، على وجه الخصوص، بالعنف الجنسي في حالات النزاع، ويتطلب حلها اتباع نهج يركز على الضحايا. وستواصل الحكومة الكورية التعاون مع المجتمع الدولي بشأن هذه المسألة.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** أعطي الكلمة لممثل اليابان للإدلاء ببيان آخر.

**السيد فوروموتو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** ظلت حكومة اليابان تتعامل بصدق منذ فترة طويلة مع مسألة نساء المتعة. وبالإضافة إلى ذلك، ونتيجة لجهود دبلوماسية كبيرة، توصلت اليابان وجمهورية كوريا إلى اتفاق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وبذلك الاتفاق، أكد البلدان أن مسألة نساء المتعة حلت أخيرا بشكل لا رجعة فيه. ومن الأهمية بمكان أن ينفذ الاتفاق تنفيذًا صارمًا.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/١٥

رابعاً، محكمة مرتكبي هذه الجرائم وتقديم الدعم والتعويض لضحايا العنف الجنسي؛ وأخيراً، كفالة تمثيل المرأة في الوحدات العسكرية المنتشرة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، وكذلك في حالات ما بعد انتهاء النزاع، وتبادل الممارسات الجيدة مع السلطات المحلية.

وفي الختام، يمكن تحقيق الهدف النهائي لمناقشة اليوم بتحقيق الشروط المسبقة المختلفة التي ذكرتها للتو. فإذا ما استوفينا كل تلك الظروف الضرورية، سنتمكن من التوصل إلى حلول عملية لتحويل التجارب السلبية لضحايا الاغتصاب والعنف الجنسي إلى تطورات إيجابية بغية استعادة الكرامة الإنسانية والقضاء نهائياً على العنف ضد المرأة، وعلى العوائق الهيكلية لتمكينهن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتحقيق المساواة بين الجنسين.

وستواصل الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا التواصل مع الدول الأعضاء لتشجيعها على الإسراع بتنفيذ خططها الوطنية المتعلقة بالقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، فضلاً عن القرارات والصكوك القانونية المعتمدة لتمكين المرأة من المشاركة في جميع مجالات الحياة. وتحقيقاً لتلك الغاية، ترحب الجماعة بالتعاون مع شركائها الاستراتيجيين، ولا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، وكذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

وأخيراً، نرحب بدعم هؤلاء الشركاء في حشد الموارد البشرية والمادية على المستويات الإقليمية والوطنية والقارية، بهدف رسم